

بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في الترجمة موسوم بـ:

العتبات التداولية في الترجمة السياق متعدد اللغات نموذجاً

إشراف:

أ.د. حسين صديقي

إعداد الطالب :

عبد القادر بلقرنين

اللجنة المناقشة

مشرفاً	جامعة وهران 2	أستاذ التعليم العالي	أ.د. حسين صديقي
رئيساً	جامعة وهران 1	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بلحيا الطاهر
مناقشاً	جامعة وهران 1	أستاذ التعليم العالي	أ.د. فرقاني جازية
مناقشاً	جامعة وهران 1	أستاذ التعليم العالي	أ.د. توهامي وسام
مناقشاً	جامعة الجزائر	أستاذ التعليم العالي	أ.د. محصاجي مختار
مناقشاً	جامعة الشلف	أستاذ محاضر "أ"	د. خاين محمد

السنة الجامعية

2016-2015

بسم الله الرحمن الرحيم

الدرء

الى

والدے فطال اللہ فی عمرهما

زوجہ الغالینہ، التی اصطبرت علی غیابہ فی الخضور

سمسیر فی سماء عمری: سناء وحمد

روح اخی احمد زیار

شكر وعرفان

الحمد لله، عظم فضله، ونعماته، والحمد لله، الأول والأخر، على توفيقه وعونه

ثم الشكر لله ما وعى القلب والعقل معا، ومنه ما عجز عنه اللسان والبيان

في استاذي الفاضل الكريم أ.د. صديق حسين، منبع العلم والخلم، وبحر حكم والإيعاز

على ما حبا، به من جميد صبر وطول بال، وعلى كل توجيحاته ونصائحه التي سددت خطاي.

والشكر موصول الى كل من كان له سندا وعونا على إتمام هذا العمل.

ثم شكر ليسر لمشد شكر، الى ان لم تلده امي، ذق قاسمني الهم المعرفي وثبعت مخاض هذا العمل في ظلمات

بعضها فوفد بعض: بن جيلاني محمد عدلان.

مقدمة

ظلت نظرية اللغة بمقارباتها المختلفة تُسائل الفعل الترجمي في جميع أحواله وتقلباته، دون أن ترسو على جواب يحرر الترجمة من قيد الحقول المعرفية التي تتجاذبها وتلحقها بمباحثها التطبيقية الدنيا، لتجعل منها مجرد ذخيرة من المدونات المقارنة والتطبيقية، فتتهلّ منها الأمثلة، لعلها تثبت رؤى، ما انفكت تفنّدها نتائج العلم الحديث.

ولقد عكفت النماذج الوصفية التقليدية حيناً من الدهر، على تقديم ترسيمات لمسار هذا الفعل، في ضرب من التوجيهية النمطية، التي تعتمد في غالبها على النماذج التعليمية الجاهزة، والأمثلة المجتزأة من سياقاتها، دون أن ترتقي بالنتائج الترجمي إلى مراتب "العمل" المكتمل، الذي يحيا في فلك من التناس والاصناء النصية والخطابات النقدية؛ إلى أن ظهرت بواكير المقاربة الوظيفية، ثم التداولية بعدها، فوضعت التواصل في بؤرة الظاهرة الترجمية، وأطلقت تقييم الترجمات من قيد المعايير النصية، نحو فُسح السياق والاستعمال. وفي ضوء هذه المقاربة الأخيرة، وعلى هدى من منارة السياق والاستعمال، توصلنا في دراسة سابقة، بعد تحليل وظيفي لإنتاج النصوص وترجمتها في هيئة الأمم المتحدة، إلى تأكيد فرضية كانت تذكي شجرة بحثنا، مفادها أن السياق هو الذي يصنع معايير الترجمة ويسوغ خياراتها، وأن إكراهات اللغة ليست إلا تفاصيل من مشهد الفعل الترجمي، قد تطوَّعها مقاصد التواصل، فتقتطع من الاستثناء قاعدة تسوغ بها كل انزياح في الاستعمال، تحت مظلة السياق.

مقدمة

من هنا أطلت بوازع إشكاليتنا لهذا البحث الذي بين أيدينا، ثم تبلورت في شكل عدد من التساؤلات، تمتد في أصلها من الدراسة السابقة، ونسوقها فيما يلي:

- هل تنطبق النتائج التي توصلنا إليها في سياق الأمم المتحدة على كافة أنواع الترجمة وفي الحالات كلها؟
- هل يمكن للترجمة - بحجة السياق المتميز والخاص - أن تتجاوز الممارسات النصية وأجناسها المتصلة اتصالاً وثيقاً باللغة-الثقافة؟ وإذا كان ذلك ممكناً، فما طبيعة الممارسة النصية الجديدة التي تنتج عن هذه الترجمة؟ وإلى أي حد من الحدود تحتكم أنماط النصوص وأجناس الخطابات بعدها في سياق التلقي؟ وهل تحتفظ الترجمة، في هذه الحال وفي ظل كل هذا التميز والخصوصية، بتعريفاتها الإبتسمولوجية والفلسفية الكلاسيكية؟
- كيف يمكن أن نُعرّف السياقات المماثلة لسياق الأمم المتحدة، وما الذي يميزها عن غيرها حتى تختلف الترجمة فيها عن باقي السياقات؟
- الغالب على الترجمة والأصل فيها، أنها مطية للانتقال من نسق إلى نسق ومن سياق إلى سياق، فكيف تكون الحال إذا تمت الترجمة في سياق واحد تجتمع فيه عديد اللغات لإنتاج نص(وص) تنطلق من القصدية نفسها والمقدمات نفسها؟ ولقد أطلقنا على هذا السياق في بحثنا مصطلح "السياق متعدد اللغات"؛

مقدمة

لم تَبْنِ دراستنا هذه - بطبيعة الحال - على فراغ ولم تخرج من العدم، وليس لنا بها قدم سبق على أحد، وإنما اقتفينا فيها أثر دراسات حديثة وكثيرة، في مجال التواصل متعدد اللغات والترجمة، وقد أشرنا إليها بشيء من التفصيل في ثنايا هذا البحث، منها أعمال المدرسة الألمانية على وجه الخصوص، وعلى رأسها جوليان هاوس وكولكا ورايس وفرمير وغيرهم، ومن أعمال المدرسة الفرنسية أبحاث ماتيو غيدار حول الترجمة والتواصل متعدد اللغات. لكننا حاولنا أن نستبطن من تلك الدراسات، ما لم تنطق به، وما بقي مسكوتا عنه، بين مدّ الجزم وجزر التفنيد؛ وربما اجترأنا أيضا على القول بمفاهيم نخالها جديدة، وتحتاج إلى التأسيس في ضوء المقاربة التداولية ومقولة التواصل متعددة اللغات.

وأما عنوان هذا البحث، "العتبات التداولية في الترجمة: السياق متعدد اللغات أنموذجا"، فمسوغه عندنا وشرحه في شقين اثنين: أما الشق الأول فهو إرادتنا في تتبع مراحل الفعل الترجمي مقولةً مقولة، من "النص" إلى "الخطاب" "فالسباق"؛ وهي كلها بالنسبة لنا عتبات يرقى عليها الفعل الترجمي، في بناء تداولي، حتى يبلغ حد الاكتمال؛ وليس في لفظ "عتبات" هنا أي تلميح أو توظيف اصطلاحي، كما قد يعنّ في ذهن من الوهلة الأولى.

وأما الشق الثاني، فمرده إلى رغبتنا في الانحناء والتواضع أمام الأساتيد، ممن سبقونا في هذا المجال ودلوا فيه، فنحن لا نقف إلا على "عتبات" هذا المبحث وعلى أعتابه ومداخله، وما قدمناه فيه أو قد نقدمه، ليس إلا غيضا ونزرا يسيرا، لا نرجو من خلاله إلا أن نكون قد رفعنا الحجب وسلطنا الضوء على بعض القضايا التي بقيت في الظل، واسترعينا الانتباه إلى ظاهرة متميزة، اصطلاحنا عليها بالتعدد اللغوي الرسمي.

مقدمة

ولقد آثرنا أن يكون منهج بحثنا مزاجاً بين الوصف والتحليل، لعلنا نهتدي من خلالهما إلى استنباط أجوبة لتساؤلاتنا المصفوفة أعلاه، في ضوء مقارنة تداولية تدرس "الترجمة في الاستعمال"، فرسمنا لذلك خطة من مدخل وأربعة فصول.

أما المدخل، فوسمناه بـ "المقاربة التداولية في الترجمة: العتبات الإستمولوجية"، وأردنا من خلاله أن نرسم، من منظور إبستمولوجي، الإطار النظري والتأسيسي لهذه المقاربة في حقل الترجمة، مع الوقوف على أهم المقولات التي يركز عليها هذا الموضوع.

وأما الفصل الأول، الذي وسمناه بـ "المدارج التطبيقية: من الحدث الترجمي إلى الفعل التواصل"، فعددنا فيه الدراسات السابقة في هذا الموضوع، من نماذج نظرية وتطبيقية قامت على أساس من المفاهيم والمقولات التي جاء تفصيلها في المدخل، خاصة منها مقولة الخطاب.

وأما الفصل الثاني، الموسوم بـ "من تداوليات الترجمة إلى تداوليات التعدد اللغوي"، فقد خصصناه لتعريف مفهوم التعدد اللغوي، الذي وجدناه زئبقياً وعابراً للحقول المعرفية، فعملنا على شرح خصائصه، مع الوقوف على الفرق بين العارض منه والرسمي، وكذا على علاقة الترجمة بهما من منظور سوسيولوجي أولاً، ثم من منظور تداولي يدرس "علاقة الترجمة بالسياق"، ضمن إطار مفهوم التواصل، لإظهار الوظائف الجديدة التي تضطلع بها الترجمة.

وقد وسمنا الفصل الثالث، الذي نعدّه قلب هذه الدراسة، "الترجمة في السياق متعدد اللغات: من الخطاب المعياري إلى الفعل التأثيري"، فحاولنا من خلاله أن نثبت بأن الترجمة في السياق متعدد اللغات الرسمي، ترتقي من درجة

مقدمة

الوسيلة التواصلية إلى درجة الخطاب، الذي اصطلحنا عليه "بالخطاب المعياري"، لأنه يضع معايير ويفرضها حتى على الممارسات اللغوية الأحادية، وفيه تنتفي مفاهيم كلاسية، مثل "اللغة الأصل/الهدف" و"التكافؤ" وغيرها.

ومن حيث إن مفهوم "المعيار" كلاسيّ في علوم اللغة والعلوم الإنسانية عموما وفي نظرية الترجمة نفسها، فقد حاولنا التريث عنده، لتقديم تعريف واضح لما نقصده بالخطاب المعياري، قياسا على تعريفه في المنظور الترجمي، من خلال الدراسات الوصفية والتقييسية من جهة، وقياسا من جهة أخرى، على تعريف المعيار في المقاربة السوسiolوجية للترجمة.

ولأن المعيار أيضا، يتناقض ومفهوم الاستعمال في الدرس التداولي، فقد حاولنا أن نرفع اللبس والمفارقة عن التعريف الذي قدمناه، من خلال إسقاط تطبيقي، اعتبرنا فيه هذا الخطاب "فعلا كلاميا تأثيريا"، على مرتكز من تداوليات الخطاب، ومن منظور "علاقة اللغة بالسياق"، وليس من منظور "علاقة العلامة بمؤوليتها"، وهو المنعطف الجديد الذي يجتازه الدرس التداولي الحديث.

وإن لاحظ القارئ أو الناقد لبحثنا نوعا من المباشرة في توظيف المفاهيم التداولية الكبرى، مثل الفعل الكلامي والسياق والمقام وغيرها، دون سابق تعريف، فإن ذلك كان عن قصد، لأننا نعتقد أولا، بأن جمع المادة وترتيبها لغرض الاستعراض المعلوماتي فحسب لا يصنع منا باحثين، خاصة وأن المكتبة الجامعية لا تخلو من أعمال قيّمة تعرّف هذا الحقل ومفاهيمه بدقة وعمق، بل إن ما يصنع الباحث هو قدرته على التحليل وعلى إسقاط المفاهيم وتطبيقها وتوظيفها للوصول إلى نتائج قوية وواضحة.

مقدمة

وعلى هذا الأساس آثرنا أن نصب جهدنا في جمع وعرض ما يخص حقل الاختصاص بصفة مباشرة، ونفيد منه في بعض المواضع التطبيقية، بدلا من تضيق الجهد والوقت ومساحة البحث فيما هو معلوم بالضرورة لدى المختصين والمشتغلين على هذا المجال، لكننا لم نغفل مع ذلك استغلال الهوامش للإشارة إلى المراجع المناسبة وشرح ما قد يلتبس على الفهم أو لتسوية بعض الاستعمالات المصطلحية الخاصة بالبحث من جهة وبقناعاتنا المعرفية من جهة أخرى.

ولأن كثيرا من المفاهيم والأفكار التي آثرناها بين ثنايا هذا البحث تبقى مجردة وجافة، تستعصي على الفهم، ما لم نعزدها بأمثلة تطبيقية محسوسة، فقد جعلنا الفصل الرابع الموسوم بـ: "من الخطاب إلى التأثير: الاتحاد الأوروبي نموذجاً" فضاءً لتحليل مدونة تطبيقية، تمثلت - مثلما هو ظاهر من العنوان - في مظاهر التعدد اللغوي الرسمي بالاتحاد الأوروبي واستراتيجياته، خاصة في علاقته بالترجمة، وذلك من خلال نماذج من نصوص الخطاب المعياري والنصوص القانونية التي أسست الاتحاد الأوروبي.

إن القوة تُعرف بالضعف والصواب يُعرف من الخطأ، وبضدها تُعرف الأشياء، فإن نحن جاورنا الحق ولا مسناه في هذا العمل المتواضع، فذلك فتح من الله ومنة، وإن نحن جانبناه وأخطأنا الطريق، فعسى أن يدلنا ذلك على طريق الحق والصواب، وعسى أن يكون لمن يأتي بعدنا أو لمن هم مثلنا عتبة لارتقاء سلم بعض المباحث الموصدة، ثم حسبنا بهذه الصفحات المعدودات أن ننال شرف الانتماء إلى فئة المتعلمين، لأن فوق كل ذي علم عليم.

مدخل

المقاربة التداولية في الترجمة:

العتبات الإستراتيجية

"...لا تطابق لغة لغة أخرى من جميع جهاتها بحدود صفاتها، في
أسمائها وأفعالها وحروفها وتأليفها وتقديمها وتأخيرها، واستعارتها
وتحقيقها، وتشديدها وتخفيفها، وسعتها وضيقها ونظمها ونثرها
وسجعها (...) وما أظن أحداً يدفع هذا الحكم أو يشك في صوابه ممن
يرجع إلى مسكة من عقل أو نصيب من إنصاف"



أبو سعيد السيرافي، عن: أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة

1. بين المرجع والدال:

من غريب المفارقة في فلك الدراسات اللغوية والترجمية، أن أنصار "إمكانية الترجمة"، وعلى رأسهم جورج مونان، يُحاجّون أضدادهم فيما يذهبون إليه، بمقولة "الكليات اللغوية" (Les universaux linguistiques)¹ وهي كليات لو عددناها، لم تتعلق باللسان إلا من أوجه ثانوية: فمنها — على سبيل المثال —: الكليات البيئية (Universaux écologiques)، وهي جملة العناصر الطبيعية المشتركة بين كافة البشر، من حرّ وقرّ وأرض وسماء وممالك الحيوان والنبات واختلاف الليل والنهار...، والكليات النشكونية (Universaux cosmogoniques) وغيرها، وهي كلها عناصر مرجعية خارجة عن اللسان، لكن يُحال إليها بأدوات لسانية.

ووجه المفارقة إنما يكمن في أن هؤلاء يستشهدون بعناصر مادية من الطبيعة، تنتمي إلى العالم المتحدّث عنه، وليس إلى اللغة، بل إنهم أحيانا يستدلون ببعض العناصر التي هي أقرب إلى نقض نظريتهم من دعمها، كالألوان على سبيل المثال، على الرغم مما بينها من فروق في الثقافات من حيث الدلالة أو حتى الإدراك. وربما اعتقدوا ذلك لأن الموجودات في نظرهم، متى اشتركت بين بعض البشر فلا بد من أن تكون لها أسماء لدى كل منهم، مهما اختلفت الألسن. وكأنّ الإشكالية في الترجمة هي إشكالية مرجع لا إشكالية مفهوم! مع أن اللسانيات نفسها التي ينطلقون منها، تجزم بأن اللغات تحيل إلى المرجع نفسه بعلامات متباينة ومتغايرة.

¹ - Cf. MOUNIN, G. Les problèmes théoriques de la traduction, Paris, Gallimard, 1963, pp. 191-

وقد لا نحتاج إلى برهان للقول بأن هذه المقاربة قد تلاشت مع اتساع رقعتي المعنى والتأويل في الدرس اللساني ومع تلاحق نتائج الدراسات الإدراكية المعرفية حول علاقة البنى اللسانية ببنى الواقع، التي تجزم بأنه " لا جدوى من محاولة تأويل البنى اللسانية من منطلق بنى الواقع المزعومة؛ بل يجب الانطلاق من حقيقة أنها ليست بنى الواقع، وإنما هي بنى فرضت على الواقع من طريق التأويل الإنساني".¹

ومع ذلك، لم تكد تتوسع القضايا الترجمية، منذ إرهاباتها الأولى، إلا داخل نطاق تفسير العلاقة بين المرجع والdal، أو تسويغها على أساس من المفاهيم اللسانية، في ضرب من المطابقة البنيوية التي لا تستقيم؛ إذ لا يعدو المفهوم فيها كونه مَعبراً نحو الدال المطابق في اللغة الهدف، لتصبح الترجمة مجرد استبدال بين نظم العلامات.*

ولربما كان السبب في ذلك طغيان فكرة النظام اللساني، التي ظلت الإطار الأوحـد والأعم لفرضيات الترجمة، مع أنها ظلت تصطدم بحقيقة تنوع

1 - COSERIU, E., Vers l'étude des structures lexicales ; in : L'homme et son langage, Louvain, Peeters, pp. 227-28 « Il est vain de vouloir interpréter les structures linguistiques du point de vue des prétendues structures de la réalité : il faut commencer par constater que ce ne sont pas des structures de la réalité mais des structures imposées à la réalité par l'interprétation humaine. »

* نحن نلمح هنا بطبيعة الحال إلى مفاهيم رومان جاكسون عن أنواع الترجمة: داخل اللغة intra-lingual ؛ وبين اللغات interlingual ؛ وبين النظم السيميائية Intersémiotique. فهي وإن كانت قد جددت المناظير ضمن الدراسات الترجمية، إلا أن كثيراً ممن تبناها لم يخرجوا عن التصور البنيوي للغة، فبسطوا، أو بالأحرى ابتذلوا العملية الترجمية في مجرد إبدال واستبدال بين نظم العلامات. (راجع:)

JAKOBSON Roman, Aspects linguistiques de la traduction, in Essais de linguistique générale, trad. Nicolas RUWET, Paris Ed. Minuit, 1963

اللغات البشرية وتعددتها،¹ أي تلك الحقيقة التي اضطرت فلاسفة القرنين السادس عشر والسابع عشر (وليام بيدل، ويلكنز، فايرز بيكا... وغيرهم، وانتهاءً عند لودفيتش لازار Ludovic Lazar Zamenhof مبتدع لغة الإسبرانتو) إلى التفكير في لغة كونية لتواصل بشري دون مشاكل ترجمية.²

ومن المفارقة أيضاً أن هذا الإطار لا يزال قائماً، بشكل آخر، لدى الإدراكيين Cognitivistes، الذين اختزلوا في علم الدلالة الإدراكي Sémantique cognitive المثلث الدلالي إلى ثنائية علامة/مفهوم، وحصروا المعنى في تمثيلات لمفاهيم تنتمي إلى مجالات إدراكية، ليصبح الدال في زعمهم، لغوياً داخلياً intra-lingual والمفهوم لغوياً بينياً interlingual.³

ولعل مناظير أخرى محاثة لهذا الطرح أو مستغرقة له هي التي جعلت اللسانيات وعلم الدلالة – في بعض الدوائر المعرفية – تُلحق بالفلسفة أو بعلم النفس، على أساس تقطيع وتجزئة كليانية للواقع على حد رأي مارلو بونتي Merleau-Ponty،⁴ دون أن يكون في ذلك أي احتفاء بتمايز اللغات أو بظاهرة التنوع اللغوي، إلا ما جاء في قضايا دلالية مثلاً، حين اعتبر يوجين نيدا أن بعض المجالات الدلالية المتعلقة بالعموميات تشترك في كافة اللغات تقريباً:

1 - Cf. OUSTINOFF Michaël, LA TRADUCTION, Paris, PUF, « Que sais-je ? » n° 3 688, 2003, pp. 09-14

2-Cf. JC. Wells, Esperanto, in: Encyclopedia of Language and Linguistics, <http://www.sciencedirect.com>. p. 2988 (pdf téléchargé le 30/10/2010)

3 - Cf. Barbara H. Partee, Semantics, The MIT Encyclopedia of the Cognitive Sciences / edited by Robert A. Wilson, Frank C. Keil, Massachusetts, 1999, p739

4 - Cf. STEINER, G. (1978), Après Babel: une poétique du Dire et de la traduction, Ed. Albin Michel, Paris, P114

" لا تشكل المجالات الدلالية بالنسبة لأية لغة إلا مجرد معانٍ لها فحوى دلالي مشترك، ومهما كانت درجة تقارب المجالات وأياً كانت مرتبة المجالات من التراتبية البنوية الوظيفية، فإنها تتوقف فقط على البنية الدلالية الكلية للغة."¹

2. تعدد الألسن: تعدد دوال أم تعدد مراجع؟

دون أن يكون للأمر علاقة بثنائية الفكر واللغة في طرح علماء الأنثروبولوجيا الذين يفترضون تأطير الثانية للأولى،² نعتقد بأنه يمكن القول إن إشكال الترجمة كله، إنما يصب في البعد الثقافي، وبالتحديد في مفهوم تعدد الثقافات. لكن بهذا الطرح قد يطفو مفهوم تداولي بامتياز، يتمثل في "النقل" (Le Transfer)، أي نقل الشحنة الثقافية للإنجاز اللغوي، وهو المفهوم الذي اختلق بموجبه يوجين نيدا مقولة التكافؤ الدينامي³ نظراً لاستحالة نقل عدد غزير من المفاهيم الثقافية في الكتاب المقدس، المنغلقة على غير الجماعة اللسانية، ونظراً كذلك لبعد المرجع وتباعد الثقافات "المتناقلة" إياه.⁴

1 - NIDA E. A., Componential Analysis of Language, The Hague Mouton, 1979, p. 174: "For any language, semantic domains consist simply of meanings which have common semantic component. How relevant a domain is, and at what level in the hierarchical structure it may function depend solely upon the total semantic structure of the language"

2 - Cf. SAPIR E. Language: An introduction to the Study of Speech, Mineola, New York, Dover Publications, 2004.

3 - NIDA, E. A., Toward a science of translation, E. J. Brill, Leiden, 1964

4 - Cf. OUSTINOFF, Michaël. Op. Cit. pp.09-13

ولأن نفي الترجمة أو إمكانية الترجمة في ذلك الفلك الكتابي (Biblique) الذي يشتغل فيه يوجين نيدا، يعني نفي شرعية كل نسخ الكتاب المقدس بباقي اللغات التي نقل إليها! فقد كانت عملية نقل الكتاب المقدس، بالنسبة ليوجين نيدا، ولل فكر الغربي عامة، خلفيةً لتسويغ الترجمة الكتابية على الرغم من إشكالية المرجع،¹ وقاعدةً لبناء نظرية الترجمة في نسختها الغربية.

ومن الطرائف أن نجد نيدا نفسه يسوغ – بموجب النقل – عدداً من التغييرات في المرجع ضمن ترجمة الكتاب المقدس، كأن يصبح "القلب" "كبداً" أو "بطناً" أو حتى "مريئاً" في ثقافات أخرى.² ولا شك أن هذا الطرح يزرع تحت وطء نظرية رؤى العالم (همبولت)،³ التي إذا سلّمنا بها فسوف نحصل على رؤى بعدد لغات العالم الموجودة!! ومن ثمة تُفرغ الترجمة من جوهرها اللساني لتصبح كل عملية ترجمة إنتاجاً جديداً يخون "المرجع" بامتياز.

بيد أن همبولت لم يكن ليغفل عن هذا التناقض، إذ راح يؤكد أن "تنوع اللغات يتجاوز مجرد تنوع العلامات، وأن الكلمات والتراكيب تشكل المفاهيم وتحددها في الآن ذاته وأن عديد اللغات – باعتبار سياقها وتأثيرها على المعرفة والإحساس – إنما هي رؤى عالم متعددة".⁴

1- ينظر: غنتسler إدوين، في نظرية الترجمة: اتجاهات معاصرة- تر. عبد العزيز مصلوح، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ط1-2007، ص 158

2 - NIDA E., Language structure and Translation, Stanford University Press, p. 44

3- ينظر: المرجع السابق، ص ص 165-166-167

4 - HUMBOLDT W. Von (2000), Sur le caractère national des langues et autres écrits sur le langage, Paris, Point, p. 131 : « ...La diversité des langues excède une simple diversité des signes, que les mots et la syntaxe forment et déterminent en même temps les concepts, et que, considérées dans

نفهم من هذا الطرح، أن المرجع نسبي وأن الحقيقة مطلقة ومتعالية، وإنما تتعكس في مناظير اللغة وفق رؤى تأويلية. وبالتالي يمكن أن نفهم كذلك مسوغ التأويل في تبرير تعدد الترجمات الذي "يفرض نفسه كيفما كانت الصعوبات في محاولة الإمساك بالمرجع والدلالة المستقرة. والنظر إلى هذا التعدد من زاوية نتائج المنطقية يضاعف من حدته: بما أن الترجمات متعددة فلا بد أن تكون مختلفة؛ وبما أنها مختلفة فلا يمكن أن تكون لقضاياها نفس القيم الصدقية."¹ ونقصد نحن هنا صدقية المرجع.

وإذا كانت اللغة تأويلا للواقع، فإن الترجمة هي تأويل على تأويل — إذا استعرنا طرح بول ريكور في استحضاره المفهوم الأرسطي — أي إن التأويل هو "تأويل باللغة قبل أن يكون تأويلا للغة"،² والقرينة في ذلك أننا في مقام الترجمة (التحريرية) لا نتعامل مع المنطوق، الذي يتميز بحضور المرجع في العالم المتحدث، وتكرسه الأدوات اللغوية ووسائلها الإحالية (الضمائر، الإشارات، العوائد، ..)، مما يجعل العلامة تغيب في المرجع، وإنما نتعامل مع نص مكتوب، يتميز بثبات العلامة وغياب المرجع، فضلا عن غياب خاصية الحوار بين أطراف التواصل.

leur contexte et leur influence sur la connaissance et la sensation, plusieurs langues sont en fait plusieurs visions du monde. »

¹ - بناصر البعزاتي، الترجمة بين النص والمرجع، في: الترجمة والتأويل، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة

فضالة- المحمدية، ط1، 1995، ص 35

² - RICOEUR, Paul, Du texte à l'action : Essais d'herméneutique II, Ed. Seuil, Paris, 1998, PP. - 175

إن كاتب النص غائب عن فعل القراءة والقارئ غائب عن فعل الكتابة، مما يفتح المجال أمام القراءة بوصفها "تأويلا لاستحضار المرجع"،¹ وبما أن الحامل اللساني (Le support linguistique) هنا هو من نمط مكتوب، فإن الاستحضار لا يتم إلا داخل نطاق المكتوب وبأدواته. إنه باختصار، تأويل اللغة باللغة.

وبفضل مقولة التأويل ارتفع الجدل النظري عتبة أخرى في مقارنة الظاهرة الترجمية، لترتقي من رؤية ثنائية الأبعاد، تتسحب على سطح النص لا أكثر، إلى رؤية ثلاثية الأبعاد تحتفي بالمدى التداولي والاستعمالي للغة، تماشياً مع تطور مفاهيم الملفوظية والقصدية وأنماط النصوص والأجناس الخطابية، وغيرها من المفاهيم. وبتعبير آخر، لقد ارتفع الجدل النظري من فلك الوحدة المعجمية إلى فلك الوحدة الترجمية.

3. الوحدة الترجمية، من الدلالة إلى التداول:

قد تتفق - ولا ريب - مقاربات الترجمة كلها، قديمها ومحدثها، في ثابتة من الثوابت؛ ألا وهي الفعل التواصل الذي تحققه، سواء على صعيد آني حضوري أم على صعيد تاريخاني بين الثقافات والأنساق والسياقات،² مما يجيز القول هنا بأن التعدد أو التنوع الثقافى إنما هو إسقاط موسع لخطاطة التواصل

¹ - Op. Cit., Ibid., pp. 155-157

² - Cf. PAGEAU, D. H., La littérature générale et comparée; Ed. Armand Colin, Paris, 1994, P.41

البشري أحادي اللغة، تمثل فيه الترجمة " فعلا تواصلياً يحاول عبر الحدود الثقافية واللسانية، وصل حدث تواصل يحدث تواصل آخر".¹

غير أن هنالك متغيراً هاماً من متغيرات هذا التواصل لم يتم أخذه بعين الاعتبار في عدد من تلك المقاربات، أو تم اعتباره لكن في إطار ضيق، لم يخرج عن المفهوم اللساني، ونقصد هنا عنصر أو متغير السياق. فمن قبيل التقزيم أن نعد خطاطة التواصل بين - اللغوي مطابقة لخطاطة التواصل ولخطية المعلومة في نظرية الإعلام والاتصال. لذلك طفقت المقاربة التداولية في الترجمة تفك الثنائيات المترسبة من الأنثروبوجيا أو حتى من فقه اللغة واللسانيات، وتجمع بين معطيات علم الدلالة وعلم النفس المعرفي، لتفسير التقاطع الحاصل بين اللغة والتداول في مفصل الترجمة، وأولى تلك المعطيات تتمثل في:

أن مسار الفكر واللغة متباينان، بحيث إن الفكر متعدد الأبعاد ومستمر واللغة خطية متقطعة ومُحدثة على محور زمكاني؛ والثانية أن الفكر أسرع تشكلاً من تجسده لغوياً؛ لذلك يستحيل التنبؤ بالبنية التي تتخذها الفكرة نظراً لتعلقها بالقصدية اللا متناهية الاحتمالات؛ كما أن الفعل الكلامي ليس مجرد تمظهر شكلي للفكر في بنية معينة، بل هو أيضاً تكييف للرسالة وفق خصائص المتلقي النفسية والعضوية.²

¹ - HATIM Basil and MASON Ian, The translator as communicator, ROUTLEDGE- London, 1997, p.1:

"... an act of communication which attempts to relay, across cultural and linguistic boundaries, another act of communication"

² - HELLAL, Y. La théorie de la traduction : Approche thématique et pluridisciplinaire, O.P.U, Alger, P. 117

وربما كانت أهم تلك المعطيات هي أن الإنجاز اللغوي يتحدد شكله من خلال التفاعل في الخطاب، ومن ثمة يتماشى مع ما يستلزمه قطبا التواصل، فيخضع لضرب من المواضعة بينهما تأخذ بعين الاعتبار احتياجات المتلقي وتوقعاته، فهو من ثمة - أي المنجز اللغوي- محل تجاذب إنساني وتداول وتفاعل منتج، أحد أهم عناصره هو الفهم¹.

تصبح خطاطة الترجمة، على هذا النحو، هي التي تتسحب على خطاطة التواصل أحادي اللغة وفي اتجاه عكسي، أي إن " الإنسان يبادر إلى عملية ترجمة، بكل ما للكلمة من معنى، كلما تلقى رسالة منطوقة من غيره. أما الزمن والمسافة واختلاف زاوية النظر والمرجع، فلا تزيد إلا من الصعوبة فيها."²

لقد شكل هذا التصور العام مدخلا لدراسة الترجمة من منظور تداولي بامتياز،* لأنه استطاع أن يدمج التواصل الترجمي في التواصل اللغوي عامة دون إغفال أي من المستويات اللسانية وغير اللسانية، مشرعا بذلك بابا نحو دراسة الترجمة وفق شبكة مفهومية محكمة، لربما "تُنتهي الثنائية الجدلية بين العلم والفن."³

¹ - Op. Cit. Ibid. pp. 117, 118 & 119.

² - STEINER, G. (1978), *Après Babel: Op. Cit. Ibid., P55 : "L'être humain se livre à un acte de traduction, dans tous les sens du terme, chaque fois qu'il reçoit d'un autre un message parlé. Le temps, la distance, la variété des points de vue et des références ne font qu'augmenter la difficulté."*

*- لا بد من الإقرار بأن تصور جورج ستاينر لعلاقة الترجمة باللغة كان تداوليا صرفا حتى وإن لم يصرح بلفظ العبارة عن انتماء نظري معين، كما أنه سابق في الزمان لطرح حاتم باسل وإيان ميسون في كتابهما:

"The Translator as communicator"

³ - Cf. SEQUEIROS, X. Rosales, Translation: Pragmatics; In: Encyclopedia of Language and Linguistics, Op. Cit. Ibid. p.11200

ولكن ما لا شك فيه أيضا، هو أن هذا التصور التداولي للتواصل اللغوي لم يتبلور بمعزل عن الفكر اللساني ومستجداته النظرية، بل كان دائما في حاجة إلى اقتراض تعريفاته وأدواته الإجرائية من الحقول المعرفية المجاورة، لتسوية المفاهيم الجديدة التي يصكها؛ مفاهيم عرفت كثيرا من القلق المعرفي والمصطلحي نظرا لاقترانها بمفاهيم نظرية اللغة عامة وبمصطلحياتها المعقدة.

والحال تلك، فقد تكون الترجمة على صلة وثيقة بنظرية اللغة (La théorie du langage)، باعتبارها تنطلق أساسا من الكفاءة الفردية المحيية،¹ غير أننا وعلى حد تعبير يوجين نيدا "لا نترجم اللغات، بل نترجم نصوصا".² ثم إن النصوص لا يمكن أن تقع إلا داخل سياقات استدعتها واستدعت تميظها، كما لا يبرر أنماطها وأجناسها إلا الاستعمال والممارسة السوسيو- نصية، وهذا ما يسوغ بحق مقولة اللغة في الاستعمال Language in use في دراسة الترجمة.³

هذا الاقتران بالتحيين اللغوي وبالاستعمال والقصدية هو الذي أضفى نوعا من الاستقلالية المعرفية لحقل الترجمة، لكن ومع ذلك، لم تكن هذه النقلة التداولية في تصور العملية الترجمية قفزة مباشرة إلى هذا المستوى بطبيعة الحال، وإنما كانت على مراحل تماشت مع تطور نظرية اللغة عامة واللسانيات

¹ - Cf. - STEINER, G. Op. Cit. Ibid. pp. 55 et 54

² - يوجين أ. نيدا، دور السياق في الترجمة، تر. محي الدين حميدي، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق،

2009، ص 08

³ - Cf. HATIM and al., PP 10 and 20

خصوصاً، من الجملة إلى الخطاب؛ شكلت فيها الوظيفة أهم تحدٍ يجب تجاوزه أمام البنية وحدودها الموضوعية.*

ولقد كان النشور الحاصل بين الفكر واللغة، خاصة في قضية الكم اللساني الذي تتخذه فكرة معينة، واختلاف ذلك من لغة إلى أخرى، حتى في الإحالة إلى المرجع نفسه، أصلاً في بلورة إحدى أهم المقولات الترجمية منذ إرهابات البنويين إلى اليوم، ألا وهي مقولة الوحدة الترجمية L'unité de traduction¹.*

بيد أن هذه المقولة وقعت في بداية الأمر ضمن طرح بنوي لم يتجاوز نطاق تعليمية الترجمة، ولا غرو في ذلك؛ فالوحدات التي يصنفها لا تخرج عن تقطيع الوحدات ضمن معيارية النظام اللساني، وكأنها جرد يشبه الجرد المعجمي في القواميس، سوى أنه جرد لعبارات معيارية مجزوءة من السياق، وحتى وإن قُدمت ضمن سياقات افتراضية صغرى وتعليمية، فإنها لا تبرر خرق المعيار الذي نجده في الأفعال الكلامية التأثيرية مثلاً، التي لا تفسرها إلا آنية الخطاب.

* - إن تجزئة دوسوسير للوحدات الأساسية (unités de base) في اللغة هي دون أدنى ريب أهم المفاهيم العلمية التي رفعت اللسانيات إلى مصاف العلوم، من خلال تحقيق مادية الموضوع ومن ثمة تحقيق الموضوعية العلمية. ينظر: Saussure F., *Ecrits de linguistique générale*, ed. S. Bouquet, R. Engler, Paris, Gallimard, 2002, p97 وهو المفهوم الذي استدعاه حضور البنية في العملية الترجمية، إذ لا بد من تقطيع البنى الكبرى إلى وحدات صغرى لتحديد الإجراء الترجمي الذي يناسبها. إنه الاتجاه نفسه الذي سار عليه كل من نيومارك، كاتفورد، نيدا وغيرهم لتأسيس علم يُعنى بالترجمة

¹ - Cf. OUSTINOFF Michaël, Op. Cit., Ibid., P.22

* - يعزى الفضل في ذلك إلى أعمال كل من فيناني وداربنلي: *Stylistique comparée du français et de l'anglais* (1958)؛ ورومان جاكوسون: *On translation* (1959).

لا شك أن تقطيع الوحدات الصغرى وتحديدتها يعد ضرورة منهجية وعلمية، غير أن الكمّ اللساني في المقام التواصلية ليس متعلقا بمعيةارية اللسان ولا بطبيعة الحامل اللساني، بقدر ما هو متعلق بالمعنى الذي " هو قصد خارج عن اللسان، سابق لتعبير الذات المتكلمة ولاحق لتلقي الخطاب لدى الذات المتلقية[...]. من هذا المنظور، ينتهي بنا المقام إلى أن نرى في تسلسل الكلمات مؤشرات يعرفها المخاطب من[...] اللغة؛ يعرفها المخاطب، (لكنها) ليست بالنسبة للأول إلا معالم لفكره ومجرد مطية بالنسبة للثاني لبناء المعنى".¹

لذلك، ومهما يكن من شأن تقطيع المنجز اللغوي إلى وحدات، فلا يجب أن يعني ذلك استقلال أجزائه بعضها عن بعض، لأنه (أي المنجز اللغوي) وحدة دلالية كبرى تنشأ ضمن سياق تواصلية معين وتتخذ شكلا بنيويا وفقا لمواضعات سوسيونصية وثقافية خاصة، مثلما أشرنا سالفًا.

إن الوحدة الترجمية – في هذا الطرح – ليست إلا عنصرا مكونا من عملية كبرى لترجمة النص، تتمثل في فعل تأويلية لبنية ذات سياق، يهدف إلى إعادة صياغتها في لغة أخرى، بغرض تشكيل نص مكافئ وذو مقروئية مستقلة. من ثمة فإن الوحدة الترجمية، على حد تعريف ميشال بلار، "تتجسد على المستوى المادي الملحوظ في شكل خطاطة تكافؤ بين بنية ابتدائية تسمى القاعدة وبنية مستهدفة تسمى الوصول، مع كون هذين العنصرين غير قابلين

1- SELESKOVITCH, D., in : SELESKOVITCH, D., LEDERER, M., Interpréter pour traduire, Collection TRADUCTOLOGIE, Paris, Didier Erudition, 2001(4^e éd.), P.24: "Le sens est un vouloir dire extérieure à l'expression chez le sujet parlant, postérieur à la réception du discours chez le sujet percevant(...)de cette perspective, on est amené à ne plus voir dans l'agencement des mots que des indices, puisés par le locuteur dans(la langue), reconnus(...)par l'auditeur, (mais)ne servant au premier que de jalons pour sa pensée, et au second que de tremplin pour la construction du sens."

للاستيعاب دونما سياق، كما يمكن لكليهما معاً أن يشكلا تمثيلاً دلالياً في الدرجة الصفر.¹

من هذا المنطلق، يتخذ مفهوم النص مقعداً محورياً من العملية الترجمية، بوصفه وحدة غير قابلة للتجزئة *Unité irréductible* من حيث وظيفته التواصلية، وهو لا يقبل التحليل اللساني إلا من حيث اعتباره وعاء الحدث التواصلية، غير أن هذا التحليل أضحى يُلبسه بمفهوم الخطاب بوصفه "ملفوظاً أكبر من الجملة، مؤلفاً من حيث تركيبه من سلسلة جمالية، أي أنه ذو بعد دينامي، بخلاف الملفوظ أحادي الجملة."²

لقد شكل هذا الالتباس بين النص والخطاب مَفْرَقاً انتشرت من منطلقه مختلف النماذج التنظيرية على اختلاف مشاربها، لتعريف الترجمة وتعريف موضوعها؛ فمنها ما كان يسقط المفاهيم اللسانية إسقاطاً تأثلياً، يُلحق الترجمة بالفضاء العام لنظرية اللغة، ومنها ما يحاول التأسيس لحقل معرفي مستقل بمفاهيمه، مع محاولة الخروج من مأزِم البنية إلى فُسْح الوظيفة والسياق.

¹ - Ballard, M., Versus : la version réfléchie. Repérages et paramètres, Gap, Ophrys, 2003 p. 76 :

« L'unité de traduction se présente sur le plan matériel de l'observable sous la forme d'un schéma d'équivalence entre une forme de départ appelée base et une forme d'arrivée appelée aboutissement, étant entendu que ces éléments ne peuvent se concevoir sans contextualisation et qu'ils peuvent, l'un comme l'autre, connaître une représentation zéro. »

² - DURIEUX, Christine, TEXTE, CONTEXTE, HYPERTEXTE ; in : Cahier du CIEL, 1994-1995, p. 216

الفصل الأول

المدارج التطبيقية:

من الحدث الترجمي إلى الفعل التواصلي

*“What professional and even novice translators actually do is relate the translation of the microlevel of words and phrases to higher textual levels of sentence and paragraph, and beyond that to such parameters as **register**, **genre**, **text** conventions, subject matter, and so on.”*

(Fawcett 1997:64)

بعد أن انفتق رتق البنية والوظيفة، لم يعد اليوم ثمة مجال للجدال في هوية النص وفي أنه ينبثق عن خطاب وجنس معينين، مهما كان الحامل اللساني منطوقا أم مكتوبا، ومهما كان طوله من حيث التسلسل الجملي؛ وأنا نترجم الجنس الخطابي بقدر ما نترجم النمط النصي وبنيته، حتى وإن كانت قضية الأجناس الخطابية (والأدبية) عموما تثير نوعا من الخلاف والاختلاف من ثقافة إلى أخرى.*

بيد أنه اختلاف بشيء مما يسميه أنطوان برمان "تجربة الأجنبي"¹؛ فاستقلال الأجناس الخطابية بوصفها بنات الممارسة المجتمعية وبوصفها لصيقة ووثيقة الصلة بالمجتمع الذي نشأت فيه،² قد يرفع الإشكالات البلاغية المتعلقة بالبنية التركيبية، ليتجاوز الوحدة الترجمية، التي كانت تضاهي الوحدة المعجمية، إلى وحدة كبرى تُبنى على مستوى النص والخطاب وجنسه، دون الإصرار على تقليد البنية ومضاهاتها في الترجمة، فاللغات المنتمية إلى عائلات لغوية مختلفة لا تهندس الفكرة وفق ترتيب الموضوع والمحمول نفسه.³

* - لعل خير مثال على انتقال الأجناس الخطابية أو تبدّلها من ثقافة إلى أخرى (بسبب الترجمة أو بفضلها على حد سواء)، هو الآداب الإفريقية، ذات التقاليد الشفوية التي تختلف كل الاختلاف عن الآداب المكتوبة؛ والتي كانت تستنسخ في البداية بالحرف العربي، ثم طفت الترجمات تنقلها إلى اللغات الاستعمارية بداية من الحملات الأولى على إفريقيا. ولقد خلقت هذه الهجرة جدلا نظريا حول هوية تلك الأجناس ولم يحصل كثير من الاتفاق حول تنميطها أو تجنيسها أو تحديد الحدود الفاصلة بينها وبين أجناس أخرى (مثل: الرواية والحكاية والقصة والخرافة والأسطورة.. وغيرها) ينظر في هذا الشأن:

J. DELISLE –J. WOODSWORTH et al. Les traducteurs dans l’histoire, P.U d’Ottawa (Ed. UNESCO) 1995, p100

¹ - Antoine BERMAN, L’Epreuve de l’étranger. Culture et traduction dans l’Allemagne romantique, Paris Gallimard 1984, p16.

² - M.BAKHTINE, Esthétique de la création verbale, Gallimard, 1984, p285

³ - Cf. MONA Baker, In other word: A course book on translation, Routledge, London, 2006, 14th ed., p119

1. النص وحدةً ترجميةً:

1.1 من البنية إلى الوظيفة.

إن لكل لغة نصيّتها الخاصة بها وأدوات اتساقها التي تحيك بها النص، تبعاً لمنطق من الحجاج تنفرد به، دون أن تكون تلك النصية والحجاج اعتباراً أو "تتابعاً عشوائياً" لألفاظ وجمل وقضايا وأفعال كلامية"، إنما هي عبارة عن "منتج مترابط، متسق ومنسجم"،¹ نصلح عليه بالجنس الخطابي. فنحن "...نصب كلامنا في قوالب الجنس، وما إن نسمع كلام الآخر حتى نتحسس من أول كلمات ينبس بها جنس خطابه ونخمن حجمه وبنيته ونتنبأ بنهايته؛ وبتعبير آخر، نحن نستشعر من البداية الكلّ الخطابي [...] ولو لم تكن الأجناس الخطابية موجودة أو لم نكن نتحكم بها أو كنا نضطر إلى ابتداعها مع كل إجراء كلامي وإلى بناء كل ملافيظنا، لكان التخاطب أمراً مستحيلاً".²

وحدها الترجمة هي التي تسمح بتقمص أجناس جديدة أو بابتداعها، لتتعدى النطاق القومية والثقافية الضيقة، وتنتقل إلى سياقات ثقافية بعيدة ومختلفة؛ حتى إن منها ما يصير موجة مكتسحة تفرض أدبياتها على الأجناس المحلية، مثلما كان الشأن بين فرنسا وإنجلترا في القرنين الثامن عشر (18)

¹ - J. M. ADAM, *Eléments de linguistique textuelle, Théorie et pratique de l'analyse textuelle*, éd. Mardaga, liège, 1990, p28

² - M.BAKHTINE, *Op. Cit. Idem. « Nous apprenons à mouler notre parole dans les formes du genre et, en entendant la parole d'autrui, nous savons d'emblée, aux tout premiers mots, en pressentir le genre, en deviner le volume, la structure compositionnelle donnée, en prévoir la fin, autrement dit, dès le début nous sommes sensibles au tout discursif [...] Si les genres de discours n'existaient pas et si nous n'en avions pas la maîtrise, et qu'il nous faille les créer pour la première fois dans le processus de la parole, qu'il nous faille construire chacun de nos énoncés, l'échange verbal serait impossible. »*

والتاسع عشر(19)، حيث كانت الترجمات مصدر إلهام لعدد من كبار الأدباء والكتاب أمثال فكتور هيغو Victor Hugo وتيوفيل غوتييه Théophile Gautier وجون كوهين Jean Cohen وغيرهم.¹

لكن يبدو أن مفهوم الجنس أو حتى مفهوم الخطاب أوسع وأكثر زُبُقية من أن يسمح ببناء مقارنة علمية عملية للترجمة، ذلك أن الوظيفة السوسيو- نصية أوثق صلة بالبناء النصي وبنوع تسلسله الجملي، من صلتها بالجنس الخطابي بوصفه فلکاً تناصياً أو فئة تعبيرية كبرى؛ والقريضة أننا لا نعبر مثلاً عن صداقة ناشئة بعقد تجاري، ولا عن صفقة تجارية برسالة غرامية! لكننا نقفز في الترجمة داخل التناص لنعيد بناء الانسجام، ولعل هذا ما دفع بكارل جيمس Carl James إلى اعتبار الترجمة نفسها جنساً قائماً بذاته.²

نستقرى من ذلك كله أن المستوى الوظيفي هو مستوى نصي بامتياز، وفيه تتحدد المعالم التواصلية التي تسوّغ الخيارات الترجمية في اللغة الهدف؛ لأن التواصل لا يتم على مستوى اللسان ولا على مستوى الوحدات اللسانية، وإنما على مستوى وحدات وظيفية نسميها من حيث اكتمال البنية: نصاً، ومن حيث وقوعها في السياق المقامي نسميها: خطاباً.

هذا هو الاستقراء عينه الذي أسس لمقولة التكافؤ ما فوق الجملة أو ما فوق الوحدات الصغرى، وهو الاستقراء الذي تجاوز ألفي عام من الجدل حول تصنيف الترجمات بين حرة وحرفية، إلى تصنيفات نسقية وظيفية، لعل أهم أعلامها

¹ - J. DELISLE –J. WOODSWORTH et al., Op. Cit. p214

² - Carl James (1989), in : B. Hatim and J. Munday, Translation: An Advanced Resource Book, Taylor & Francis e-Library, 2004.pp 192-94

وروادها: رومان جاكبسون؛ ويوجين نيدا؛ وبيتر نيومارك؛ وفيرنر كولر، ومن المتأخرين باسنت؛ ومنى بكر؛ وتشيسترمان.¹

إن المقولة الجوهرية والمحورية التي كانت ولا تزال تدور حولها مختلف النماذج الترجمية منذ نهاية الخمسينيات، بصرف النظر عن النزعات التأصيلية والاستشراافية (Sourciers/ Ciblistes)،² هي مقولة "النص" بوصفه وحدةً ترجميةً،³ تكتمل فيها كافة عناصر الحدث التواصل. وأما ما يقع في النص من أجزاء ومقاطع، فهو استراتيجية نصية أنجبتها تراتبية الأفكار على مستوى "خطية معينة من زمن النص" على حد تعبير إنكفست.⁴

¹- ينظر: غنتسلر إدوين، المرجع السابق.

² - Cf. OSEKI-DEPRÉ, Inès, Théories et pratiques de la traduction littéraire, Paris, Armand Collins, 1999
تميز إيناس أوزيكي في نظريات الترجمة بين: النظريات التوجيهية أو الكلاسيكية، والنظريات الواسفة، والنظريات الاستشراافية أو الفنية والتي تقع كلها في بوتقة الثنائية المتعارضة من حيث الانتصار للنص الأصل/ أو المستهدف.

³ - HELLAL, Y. La théorie de la traduction, Op. Cit. pp.131-32

يستند هذا الطرح إلى مفهوم الملفوظ الذي تبنته لسانيات النص، حيث تعتبره وحدة التواصل القابلة للتحليل، ومن ثمة فإن كل نص هو عبارة عن ملفوظ مكتمل بوصفه نتيجة لفعل تواصل (على حد تعبير جون ميشال آدم) ينظر:

- ADAM, J.M., Linguistique textuelle- des genres de discours aux textes, Paris : NATHAN, 1999, PP.40-50

⁴- ENKVIST N.E. Contrastive Text linguistics and Translation, in : L. Grahs, G. Korlen and B. Malmberg (eds.) Theory and practice of translation, Bern: Peter Lang. p. 172

2. النموذج الوظيفي :

على الرغم من أن جذور المقاربة وإرهاصاتها الأولى تضرب إلى نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، إلا أن اكتمال عودها وتمازج رشدها قد اقترنا بنهاية ازدواج القطبية في العالم وانهايار جدار برلين بالتحديد في نهاية الثمانينيات، حيث بزغ قطب المقاربة الوظيفية والتواصلية بألمانيا من حَرَمَي سربروكن (Saarbrücken School) ولييزغ (Leipzig School)، ليشع على جميع البلاد الجرمانية، بل إن عددا من الأسماء التي نبغت في هذه المقاربة قد بلغت مصاف العالمية.¹

والجدير بالذكر هنا، هو أن مطية كل هؤلاء لبناء المقاربة قد تمثلت في مقولة "النص" بمحدداتها ومعاييرها سالفة الذكر، فشكلت بذلك صناقة النصوص (La typologie textuelle) عصب الحياة لهذه المقاربة وقالباً لسبك شبكة المفاهيم وحبكها، وقد يكفي لإدراك ذلك الاطلاع على أهم العنوانات المنشورة لأهم الأسماء المؤسسة لهذه المقاربة:

- Neubert A. and Gregory M. Shreve, Translation as text, Kent, OH: Kent State University Press (1992)
- Reiss, K. Text types, translation types and translation assessment, tr. by A. Chesterman, in A. Chesterman (ed.) (1977/89)
- Reiss, K. Type, Kind and individuality of text: decision making in translation, tr. by S. Kitron, in L. Venuti (ed.) (1981/2000)
- Reiss, K. and H.J.Vermeer (1984) Grundlegung einer allgemeinen Translationstheorie, Tübingen, Germany: Niemeyer, (2nd edition, 1991.)

¹ - ينظر: غنتسلر إدوين، المرجع السابق، ص ص 181-182

- Nord C. Text analysis in Translation: Theory und Method, Helsinki: Suomalainen Tiedakatemia (1984)
- Nord C. Translating as a Purposeful Activity: Functionalist Approach Explained, Manchester: St Jerome (1997)
- Vermeer H. Skopos and commission in Translational action, in: L. Venuti (ed.) (1989/2000)

ما هذه بطبيعة الحال إلا عينة من بين أهم العنوانات لأهم الأسماء التي طبعت هذه المقاربة، أو بالأحرى المقاربات التواصلية/ الوظيفية بصيغة الجمع (Communicative/ Functional Approaches)، لأن المشارب النظرية التي تستمد منها أدواتها الإجرائية متعددة بتعدد النظريات الوظيفية في اللغة، من نظرية وظائف اللغة عند كارل بوهلر BÜHLER إلى "سياق المقام" عند فيرث J. FIRTH إلى "حركية اللغة" عند جاكسون، إلى مفهوم تحليل الخطاب عند لاووف LABOV الذي يحرص على تحليل اللغة في الاستعمال، أي في سياقها الاجتماعي، ثم إلى هاليداي HALLIDAY في تصوره للبعدين اللساني وغير اللساني.¹

لا يمكن كذلك أن نطرق المقاربة الوظيفية دون الإشارة، ولو تلميحاً، إلى هولز منتاري Justa Holz-Mäntari ونظريتها حول الفعل الترجمي The translation action، التي توظف فيها المبادئ الوظيفية نفسها، وهي في ذلك تشترك مع كريستيان نورد Christian Nord في نموذجها لتحليل النص في الترجمة Text Analysis in Translation حيث يستمدان كثيراً من المفاهيم التي أسس لها كل من رايس وفرمير، وهما لا يختلفان إلا في التركيز الزائد على وظائف النص الهدف بالنسبة للأولى وعلى النص الأصل بالنسبة للثانية.

¹ - Cf. EMERY Peter, G., Text classification and text analysis in advanced translation teaching, in: Meta, V36, N°4, December 1991 (www.erudit.org/revue/meta/1991/v36/n4/002707.html).

لكن قد تجدر الإشارة إلى أن التأثير بين هؤلاء الأربعة متداخل بشكل متواتر ومتعاقب، مثلما هو الشأن بين منتاري وفرمير مثلاً، وهو ما سوف نشير إليه لاحقاً في نظرية السكوبوس. بيد أننا سوف نقتصر في هذا الفضاء الورقي المحدود على أهم نموذجين تأسيسيين في هذه المقاربة، وهما نموذج أنماط النصوص لكاترينا رايس ونظرية الغاية Skopos لهانز فرمير، اللذان يعزى لهما الفضل في وضع أهم المفاهيم النظرية للمقاربة الوظيفية التي يتفقان ويشتركان في خلفياتها وأبعادها الإستمولوجية، كما يُعتبران شريكين في التأسيس لها خاصة من خلال عملهما المشترك "أساس لنظرية الترجمة العامة" (1984) Grundelung einer allgemeinen Translationstheorie ، الذي بلغت المقاربة الوظيفية على إثره وبفضله ذروة تطورها وأوج اتساعها وتأثيرها في الأوساط العلمية بكل من ألمانيا والنمسا وفنلندا.¹

1.2. أنماط النصوص (Katherina Reiss):

بناءً على مبدأ اللغة في الاستعمال Langage in use تؤسس رايس صنفاتها النصية في عموم اللغة، وتضع النص في مفصل الترجمة بوصفه الوحدة التواصلية التي يتحقق بها الفعل التواصل والتي يجب أن يطبق عليها مفهوم التكافؤ في عملية الترجمة، وذلك من خلال تحديد الوظائف التواصلية للنص ثم تحديد نمط النص، لكن وفق صنفاء ترجمية محض،² تستعين فيها بوظائف اللغة الثلاث عند

¹- ينظر: غنتسلر إدوين، المرجع السابق، ص ص 183-184

² - Cf. Reiss, K. Type, Kind and individuality of text: decision making in translation, tr. by S. Kitron, in: L. Venuti (ed.) (2000), p. 161

بوهلر، التي أضاف إليها رومان جكوبسون الوظيفتين الندائية Phatique والشعرية Poetique¹، فتقرن تلك الوظائف بالمقام التواصل وبمضمون النص، على أن تكون الوظيفة التواصلية متعلقة إما:²

بالمضمون، فتصطلح على نمط النص بالإخباري Informative type

وإما بالمستوى الجمالي للمضمون، فتصطلح عليه بالتعبيري Expressive type

وإما بالمضمون الحجاجي، فتصطلح على نمط النص بالحجاجي Operative type

وعلى الرغم من أنها لا تؤمن بصفاء النمط النصي من التهجين بين الوظائف الأخرى، إلا أنها تُسلم بهذه الأنماط الثلاثة بمثابة أنماط قاعدية للتواصل المحروف (بين- اللغوي وبين الثقافى) التي يمكن أن تهيمن على شمولية نص معين بما يكفي للحكم على نمطه ونعته به. أما الوظيفتان اللتان أضافهما جكوبسون (الندائية والشعرية) فلا يكاد يخلو منهما نص مهما كان، كما لا يهيمنان عليه ليتنمط بهما ولا يرتقيان ليشكلا وظيفة نصية يوضع النص وفقها ولأجلها.³

مع ذلك تستثني رايس نمطا رابعاً تفرضه طبيعة الحامل اللساني المتعلق به، وتصطلح عليه بالنمط متعدد الوسائط Multi-medial type، حيث يدعم هذا النمط الوظائف الثلاث سائلة الذكر بالصوت أو بالصورة أو بهما معا، مثلما هي الحال في الإشهار والأفلام أو النصوص المقروءة أو المذاعة.⁴

¹ - Cf. Op. Cit. Ibid., p. 164

² - Ibid., p. 163

³ - ibid., p164

⁴ - Idem.

وترى رايس بأن ترجمة النص لا تتحقق إلا وفق استراتيجية مركبة، يكون فيها التهجين المشار إليه سالفاً، أو ما تسميه هي بالتنوع التركيبي لنمط النص The text variety¹ عتبةً إجرائية لتحقيق التكافؤ الوظيفي لا التطابق، وذلك من منطلق مبدأ الاختلاف التواصل² The communicative difference.

أي إنه لا يجب أن تتطابق بالضرورة مقاطع النصين الأصل والهدف جميعها، لأن بعض (بل كثيراً من) الأساليب البلاغية مثلاً هي حكر على الجماعة اللغوية أو على خصوصية المقام التواصل الذي نشأت فيه. من ثمة يجب التركيز على تحقيق الوظيفة التواصلية لنمط النص (نصاً مقابل نص) عبر مسار متوازن بين طريقتي المعطى اللساني: النحو، التركيب، الخصائص الأسلوبية والدلالية...؛ والمعطى التداولي: المقام، السياق، المجال، الزمان والمكان؛ ويكون الميل إلى أحد الطرفين بحسب نمط النص والوظيفة الغالبة فيه.³

لا يمكن بأية حال من الأحوال نكران الأهمية النظرية والإجرائية لنموذج رايس، خاصة في تعليمية الترجمة، بل يجب الإقرار بأنه من بين أبرز النماذج التي رفعت الجدل الترجمي من المستويات اللسانية الدنيا أو الصغرى إلى الاعتبارات التواصلية، وركزت ربما أكثر من غيرها على أهمية المعطى السياقي والمتغيرات السياقية في عملية الترجمة، حتى إنه صار بمثابة الفاصلة الإستمولوجية في

¹ - Op. Cit. ibid. p165

* - تقترض رايس هذا المفهوم من (1975) H.F.Plett، وموداه أن التواصل المثالي مستحيل حتى على مستوى اللغة الواحدة، لأن متلقي الخطاب ينجح دائماً إلى توظيف خلفيته المعرفية لتأويله، وهي خلفية تختلف حتماً وبالضرورة عن خلفية وقصدية المرسل، لذلك لا مناص من أن تشمل الترجمة على هكذا اختلافات، وهي إما مقصودة intentional difference أو غير مقصودة unintentional

² - ibid., p160

³ - ibid., p165

الفكر الترجمي، غير أن ذلك لم يحجبه عن الانتقادات حتى من داخل المقاربة الوظيفية نفسها.

ولعل من بين أهم الانتقادات التي طعنت في هذا النموذج، تلك التي كانت – برأي أصحابها – حيال مثاليته في التمييز والمفهمة، التي لا تناسب إلا الأطر التعليمية دون الواقع، من ذلك اعتبارهم أن النص أعقد من أن يقتصر على وظيفة واحدة، وأن كثيرا من النصوص التي تصنفها رايس في فئة معينة يمكن أن تصنف من منظور آخر ضمن فئات أخرى؛ كما أن اشتراك رايس مع فرمير في كتاب "أساس لنظرية الترجمة العامة" (1984) أوقع النموذج في قلق مصطلحي أشار إليه فينوتي كما لمح له كثيرون من داخل المقاربة الوظيفية.¹

2.2. نظرية الغاية أو الهدف (Skopos H. Vermeer):

يصرح فرمير نفسه أن نظريته إنما هي جزء من نظرية الفعل الترجمي لهولز منتاري، مما يؤكد خلفيتها وإطارها الوظيفيين، حيث يعتبر فرمير أن الترجمة إنما "هي تنويع خاص من الفعل الترجمي القائم على النص الأصل"، غير أن لكل فعل غاية، أو Skopos بالمصطلح اليوناني الذي اختاره فرمير، وهو اختيار قد نفهم منه تكريسا لمنعطف إبستمولوجي في الدراسات الترجمية، أي ذلك التحول من مفهوم الأمانة تجاه النص الأصل إلى الأمانة حيال النص الهدف، ذلك أن الفعل الترجمي في طرح فرمير هو باعتبار غاياته لا باعتبار ابتداءاته، وإذا كانت هنالك من حدود تجب مراعاتها فإنما هي حدود التكافؤ الوظيفي.²

¹ - ينظر: غنتسلر إدوين، المرجع السابق، ص ص 187-197

² - Vermeer H. Skopos and commission in: Translational action, in: L. Venuti, Op. Cit. p. 221

ومن هذا المنظور يمنح فرمير الضوء الأخضر للمترجم في اتخاذ القرارات (Decision making)* لتحديد الاستراتيجية الترجمية التي يراها مناسبة، والتي لا يجب أن تُنتقد من منطلقات بنيوية ضيقة أو نسقية مغلقة، لأن المترجم هو بمثابة "الخبير في مجاله الترجمي"، ويجب "احترام قراراته" على هذا الأساس في أداء العمولة (performance of the commissioned task).¹

أما النص الناتج عن هذه القرارات الترجمية فهو بمثابة الحصيلة المثلى، التي يصطلح عليها فرمير بـ The Translatum² "الأتروجم" [ترجمتنا]*. وما ينسحب على شمولية النص من إجراءات يمكن أن ينسحب كذلك على مقاطع منه، وذلك بحسب الاستراتيجية التي تناسب الثقافة الهدف التي يتوجه إليها الأتروجم، لذلك لا يرى فرمير من ضرورة لتطابق النص والأتروجم، لأن المحددات السياقية والتواصلية مختلفة بالضرورة، واللغة جزء من الثقافة، ولو أن الكاتب الأصلي كان يتوجه إلى الثقافة الهدف لَكَتَبَ بطريقة مختلفة – أو لربما – بلغة مختلفة.³

وحتى لا يزيغ الأتروجم عن النص الأصلي ويصبح إنتاجاً ثانياً، يضع فرمير الانسجام شرطاً ترجمياً على مستويين: انسجام نصي بين الأتروجم وثقافته، دون إخلال بتراتبية الأفكار الموجودة في الأصل، وانسجام بين- نصي " Intertextual

*- نجد مفهوم القرار أو اتخاذ القرار في الترجمة Decision process لدى جيرى ليفي Jirví Levý قبل كل من فرمير ورايس وحتى توري.

¹ - Op. Cit., Ibid. p. 222

² - Idem.

*- الأرجح أنه يقيس توليده هذا على وزن Optimum باللاتينية، ومعناها النتيجة المثلى، وهو المعنى الأقرب إلى ما فهمناه من توظيفه للمصطلح. أما ترجمتنا، فلا ندعي صحتها ولكن نؤمن بمناسبتها، لاقتربها من الأوزان الصرفية العربية من جهة، ولاستيفائها شرط الاقتصاد المصطلحي من جهة أخرى، ثم لأنها تبقى أفضل من الاستنساخ الذي جنى على اللغة العربية أكثر مما أفاد.

³ - Idem.

coherence"، أي بين الأصل والأترجم، في ضوء مبدأ الغاية Skopos، بمعنى أن يكون هناك انسجام بين المعلومة المعطاة في النص الأصلي وتأويلها المتحصل عليه في الأترجم.¹

وما قد يحمد لنظرية الغاية وربما يحسب عليها في آن واحد، هو انفتاحها على تعدد الترجمات، لأن فرمير لا يؤمن بتوجيهية معينة من النظرية، بل يمكن في رأيه أن نحصل على أترجمات بعدد المترجمين شرط الالتزام بمعيار الغاية، لأن القرارات الترجمية تختلف باختلاف الحالة والمترجم والسياق؛ وهذا ما يجعل مفهوم الغاية نفسه محل اختلال في نظر الصنف الأول من الانتقادات الموجهة للنظرية، والتي مؤداها أن مفهوم الغاية لا ينطبق على النصوص الأدبية مثلاً، لأن ذلك قد يقتل أدبيتها، كما لا يمكن تحديد الغاية في أجناس أخرى على أساس صنافه نصية نسبية أصلاً.²

أما الصنف الثاني من الانتقادات الموجهة له والتي يشير إليها فرمير نفسه، كإشارة لوعيه بها، فمؤداها أن النظرية قد أسرفت في الاهتمام بالمستويين الوظيفي والتداولي للنصين الأصل والأترجم على حد سواء، وأهملت بالمقابل المستوى اللساني بنيته الكبرى والصغرى (Micro/ Macro structures) إهمالاً شبه تام، مما قد يفرغ الأترجم من مستويات التكافؤ الأسلوبي وحتى الدلالي على صعيد مقاطع نصية قد تكون جزءاً لا يتجزأ من بنية النص الكلية التي تمنحه هويته وصنفه.³

¹ - Op. Cit., Ibid. p. 223

² - Ibid., pp. 224-227

³ - Idem.

أخيراً، ومهما يكن من أمر المقاربة الوظيفية بنماذجها المختلفة والمتشابهة، فإنها تبقى تمثل أهم نقلة إبتسمولوجية في تاريخ الدراسات الترجمية، بحيث كرس التحول من النظريات الموجهة إلى النص المصدر (Source-text oriented theories) إلى النظريات الموجهة إلى النص الهدف (Target-text oriented theories)، إذ جعلت من مبدأ الملاءمة في المقام التواصل معياراً تداولياً بامتياز يسمح للنص المترجم بأداء وظيفته.¹

وإذا كانت عديد النظريات قد دعت إلى وضع الفعل الترجمي ضمن إطاره التداولي من خلال الاحتفاء بالعناصر غير- اللسانية Extratextuels مع تحريك معيارية الاستعمال بدل المعيارية التجريدية، فإن قلة قليلة من النماذج قد نجحت في تجسيد ذلك من خلال شبكة مفهومية وإجرائية كالتى حققتها النماذج الوظيفية.² وعلى هذا الأساس، يمكن الجزم دون أدنى تردد بأن المقاربة التداولية إنما هي ظل النماذج الوظيفية، الذي يتمطى ويتمدد كلما سطعت أنوار الدراسات على العناصر الوظيفية التي علا شأنها وارتفع في رحاب المقاربة التداولية؛ مقارنةً أعادت دمج ثنائية البنية والوظيفة بعدما ظلت متفرقة على مدى "ألفى عام".

والحال تلك، فلا بد من الإشارة إلى أن هذا الاندماج إنما كان بالتماشي والتوازي مع تطور اللسانيات التقليدية التي شهدت على يد إميل بنفنست انفتاح النسق على المعطيات الزمكانية في علاقتها بالبنية وعلاقة وظائف البنية بفضاء التلفظ، أي في قلب الاستعمال اللغوي المحمول بالقصدية وعلى خط الإصدار والتلقي بين قطبي التواصل.

1- ينظر: غنتسler إدوين، المرجع السابق، ص ص 184-185

2- مر. نفسه، ص 189

3. النموذج التداولي :

لقد وازت أعمال بنفست حول الإشارات والضماير وسياق التواصل أعمال أوستن (Austin) وفتغنشتاين (Wittgenstein) في فلسفة اللغة توازياً معرفياً وزمانياً أسهم في أبحاث ومقاربات "البعد التداولي" للخطاب،¹ وسواء تعلق الأمر بالملفوظ أم بالنص أم بالخطاب، فإن المقاربات كلها كانت تُسائل الإنجاز اللغوي من حيث وظيفته التواصلية إما من الداخل وإما من الخارج، أي في اتساقه أو في انسجامه أوفيهما معاً؛ وعلى هذا الأساس نشأت في سنوات السبعينيات نماذج نسقية وظيفية، تهتم بدراسة انتظام الخطاب من الداخل (دون إقصاء السياق)، كان أهمها بامتياز نموذج هاليداي وحسن رقية (1976)² في النحو الوظيفي، الذي اعتمدته كثير من مقاربات الترجمة، بدءاً من كاتفورد وانتهاءً عند حاتم وميسون. وعلى غرار فيرث الذي يبنى وظيفيته انطلاقاً من مفهوم "سياق المقام" (Context of situation) لدى مالمينوفسكي،³ كانت تلك النماذج تقارب المعنى من حيث وقوع الوظيفة في السياق Function in context، ولما كان سياق المقام محورياً من هذه المقاربة، صار ذلك يقتضي بالضرورة إشراك أطراف الحدث التواصل، بما في ذلك الفضاء الزمكاني بمختلف مكوناته؛ وهو الخط عينه الذي اتبعه هاليداي في وصف الحدث التواصل وتبناه آخرون (أمثال كاتفورد 1965، وغريغوري 1967) تطبيقاً وممارسةً في مجال الدراسات الترجمية.

1 - Cf. Francis JACQUES, D. ZASLAWSKY, Philosophie analytique; in: Universalis, (DVD, V.16.00) Paris 2011

2 - HALLIDAY, M.A.K & HASAN, R. Cohesion in English, London: Longman, 1976

3- Cf. S. GAL, Linguistic Anthropology, in: Encyclopedia of Language and Linguistics, Op. Cit. Ibid. p.5699(pdf)

فلا غرو أن نجد إذاً في امتداد هذه المقاربة نماذج تُعنى بمظاهر الاقتصاد الخطابي في الحدث التواصل بين- اللغوي، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما تقدمه سوشانا بلوم- كولكا في تحليل مناوبة الاتساق والانسجام في الترجمة: (Shoshana Blum-Kulka: Shifts of Cohesion and Coherence in Translation) بوصفهما مستويين وظيفيين وتداوليين بامتياز، لأن الاقتصاد في الفعل التواصل إنما هو وليد التفاعل في تداول الخطاب ضمن المقام التواصل؛ كما أن الاشتراك في معطيات السياق يدفع المتخاطبين إلى الحذف وتصريف الأفعال الكلامية، صرفاً للإطناب وثقةً في قدرة الطرف الآخر، أو بالأحرى في كفاءته على الفهم والتأويل. ولما كانت الترجمة فعلاً تواصلياً من مستوى ثان، فإنها تخضع هي الأخرى لاعتبارات الاتساق والانسجام، أو بتعبير آخر: لاعتبارات البنية والوظيفة في فلك السياق.

ينضح من ذلك كله أن الترجمة إنما هي تحيين لكفاءة لسانية في فضاء السياق وتفعيلٌ لكفاءة لسانية مماثلة تتيح الفهم والتأويل، وهذا ما يذهب إليه E. Coserieu¹ في تقسيمه للكفاءة اللسانية إلى مستويات ثلاث: الأول وهو مستوى نشئي (Allgemeinsprachlich Kompetenz) يتعلق بملكة الإنسان اللغوية؛ والثاني مستوى حادث (einzelsprachliche)، أي بحكم التعلم؛ والثالث وهو الذي يعيننا هنا، ويصطلح عليها "بالكفاءة النصية" (Textkompetenz)، أي تلك الكفاءة التي تتعلق بالأداء الفردي في سياق معطى لتحقيق نشاط تواصل؛ وهو المستوى الذي تقع فيه الترجمة: مستوى إعادة|التحيين ضمن السياق".²

1 - Cf. COSERIEU, E., Sprachkompetenz,, Franck Verlag, Tübingen, Munich, 1988.

2 - Op. Cit., Ibid., P.96

بيد أن ذلك التحيين لا يمكن أن ينطلق من غير قيد، لأن الخصائص التي تميز النص من اللا- نص، ليست إلا جزءاً من قصدية شمولية تحمل مستعملي اللغة على إيصال المعنى وفق خطة أو إستراتيجية نصية لا تخرج عن الممارسة السوسيو- خطابية للمجتمع،¹ وهي التي يتحدد فيها سلفاً شكل الملفوظ وبنيته وفقاً لمواضعات يصطلح عليها J. DELISLE في مجال الدراسات الترجمية بمواضعات الكتابة². Les conventions de l'écriture

وقد تخرق تلك المواضعات معيارية التداول الاجتماعي تبعاً لسياقات خاصة، فيتحتم على الترجمة أن تجاري ذلك الخرق لتحقيق التكافؤ الوظيفي دون أن يكون له أي أثر على الممارسات والأجناس الخطابية في السياق الهدف؛ لكن قد تتقلب قطبا الرحي لتفرض تلك السياقات الخاصة مواضعاتها من خلال الترجمة على الممارسات السوسيو- نصية في اللغة/الثقافة الهدف، وهي الحال التي نفترض تحققها أو وجودها في سياقات التواصل متعدد اللغات Communication multilingue الرسمية منها وغير الرسمية، وهو ما سوف نحاول أن نفرد له فصولا من هذه الدراسة لنعكف عليه بالتحليل.

لكن قبل ذلك، وقبل أن نعرض لبعض تفاصيل النموذج التداولي، قد تقتضي الضرورة المنهجية أن نعرض على بعض المفاهيم المفتاحية التي انبنى على أساسها هذا النموذج، وعلى رأسها مفاهيم هاليداي حول اللغة والخطاب والأجناس الخطابية وحتى سيميائ الخطاب ضمن الفضاء السوسيوثقافي، كونها

1 - Cf. HATIM and al. Op. cit., Ibid., P.P. 10 and 20

2 - DELISLE, J., L'analyse du discours comme méthode de traduction, Canada, Ed. Univ. Ottawa, 1980; P.90

مفاهيم شكلت لبنات للإسقاطات التداولية جُلّها، خاصة منها خطاطة تحليل الخطاب.*

1.3 ثنائية المحفل والخطاب عند هاليداي:

على الرغم من أن تصنيفات إبستمولوجية عديدة تضع نموذج هاليداي في إطار اللسانيات الوظيفية النسقية Systemic-functional linguistics،¹ إلا أننا نكاد نصنفه من بين التداوليين الرواد، نظراً لالتزامه الشديد بتعاطي اللغة ضمن سياقها السوسيوثقافي وبمعطياتها التداولية في خضم الاستعمال، لولا أنه هو نفسه يصنف خطاطته ضمن ما يصطلح عليه بالنحو الوظيفي النسقي Systemic-functional grammar:

"النحو الوظيفي هو نحو 'طبيعي'، من حيث إن كل شيء

فيه يمكن أن يفسر أساساً بالنظر إلى كيفية استعمال اللغة."²

*- يمكن أن نستشهد عليها بقائمة ببليوغرافية منها أو من أهمها:

- House, J.(1981/1997), Translation Quality Assessment: A Model Revisited, Tübingen, Germany
- Hatim and I. Mason (1990) Discourse and the Translator, London: Longman.
- Hatim (1997), The Translator as Communicator, London and New York: Routledge.
- Baker, M. (1992) In Other Words: A Coursebook on Translation, London and New York: Routledge.
- Blum-Kulka, S. (2000), Shifts of Cohesion and Coherence in Translation, in: L. Venuti (ed.)

1 - Cf. T van Leeuwen, Critical discourse analysis, in : Encyclopedia of Language and Linguistics, Op. Cit. p. 2153

2 - Halliday, M.A.K., *An Introduction to Functional Grammar* London: Edward Arnold. (1994), p. XIII: "A functional grammar is essentially a 'natural' grammar, in the sense that everything in it can be explained, ultimately, by reference to how language is used"

وعلى الرغم من أن مصطلح تحليل الخطاب* لم يرد صراحة في أعماله، إلا أننا نجده يقارب اللغة بوصفها فعلاً تواصلية وتعبيراً عن معيش سوسيوثقافية، فيجعل كل اشتغاله إسهاماً في بناء الشبكة المصطلحية التي تسمح بوصف مفهوم الخطاب وصفاً دقيقاً وتحليله تحليلًا نسيقياً وسياقياً، دون أدنى فصل بين البنية السطحية لتمثل الخطاب وإطاره السوسيوثقافية.

يصطلح هاليداي على الحيز الوظيفي الذي يؤثر التفاعل بين كل من اللغة ومستعملها والسياق بالمحفل الخطابية* (Register)؛ حيث يكون الإطار السوسيوثقافية هو المحدد الوحيد للنمط النصي، أو بالأحرى للجنس الخطابية (Genre) المناسب لسياق المقام وللوظيفة التواصلية.¹ وتتفرع عن الجنس الخطابية عدة عناصر نسقية وظيفية، أولها المحفل، الذي يتألف بدوره من ثلاث متغيرات:²

1. "المجال (Field)؛ وهو الجانب الفكراني* Ideational المتعلق بالانتماءات الاجتماعية والثقافية والأيدولوجية التي تجعل الأطراف المتفاعلة تختار

* - على الرغم من أن تحليل الخطاب في الطرح الأنجلوسكسوني هو أوثق صلة بالمنطوق من المكتوب، إلا أن هاليداي يكاد لا يفرق بينهما في أنموذجه، لأنه يقرنهما كليهما بقرينتي "النصية" و"السياق". ويمكن اعتباره من رواد هذا التصور في مدرسته، وربما يكون هذا ما ساعد النماذج الترجمية على توظيف خطاطته. وبصفة عامة يمكن الفصل بين النص والخطاب والجنس في الدراسات الترجمية على النحو التالي: **النص** هو كل وصلة sequence لسانية ذات بعد بلاغي (الحجاج مثلاً)؛ **الخطاب** هو شمولية الإنتاج اللساني متفاعلاً مع السياق والمقام؛ وأما **الجنس** فهو الشكل اللساني المقترن بحكم المواضعة بمقام تواصلية معين (رسالة، خطبة، مقال.... الخ).
*-المقابل المصطلحي هو اجتهد سوغنا له في موضع آخر. ينظر:

بلقرنين عبد القادر، إشكالية الاتساق في الترجمة: العوائد نموذجاً، رسالة ماجستير، قسم الترجمة، جامعة وهران، 2007

1 - Cf. Halliday, M.A.K., (1994), Op. Cit., pp. 75-78

2 - Cf. Ibid., p. 78

* - قد يلتبس على القارئ هذا المصطلح بمصطلح "فكري" (intellectual) غير أن الثاني نسبته إلى الفكر، وأما الأول فنسبته إلى الفكرة (Idea)؛ لذا اخترنا صياغته على هذا الوزن (فكراني) مجازاً لكثير من الأعلام العربية. مثل: طه عبد الرحمن مثلاً.

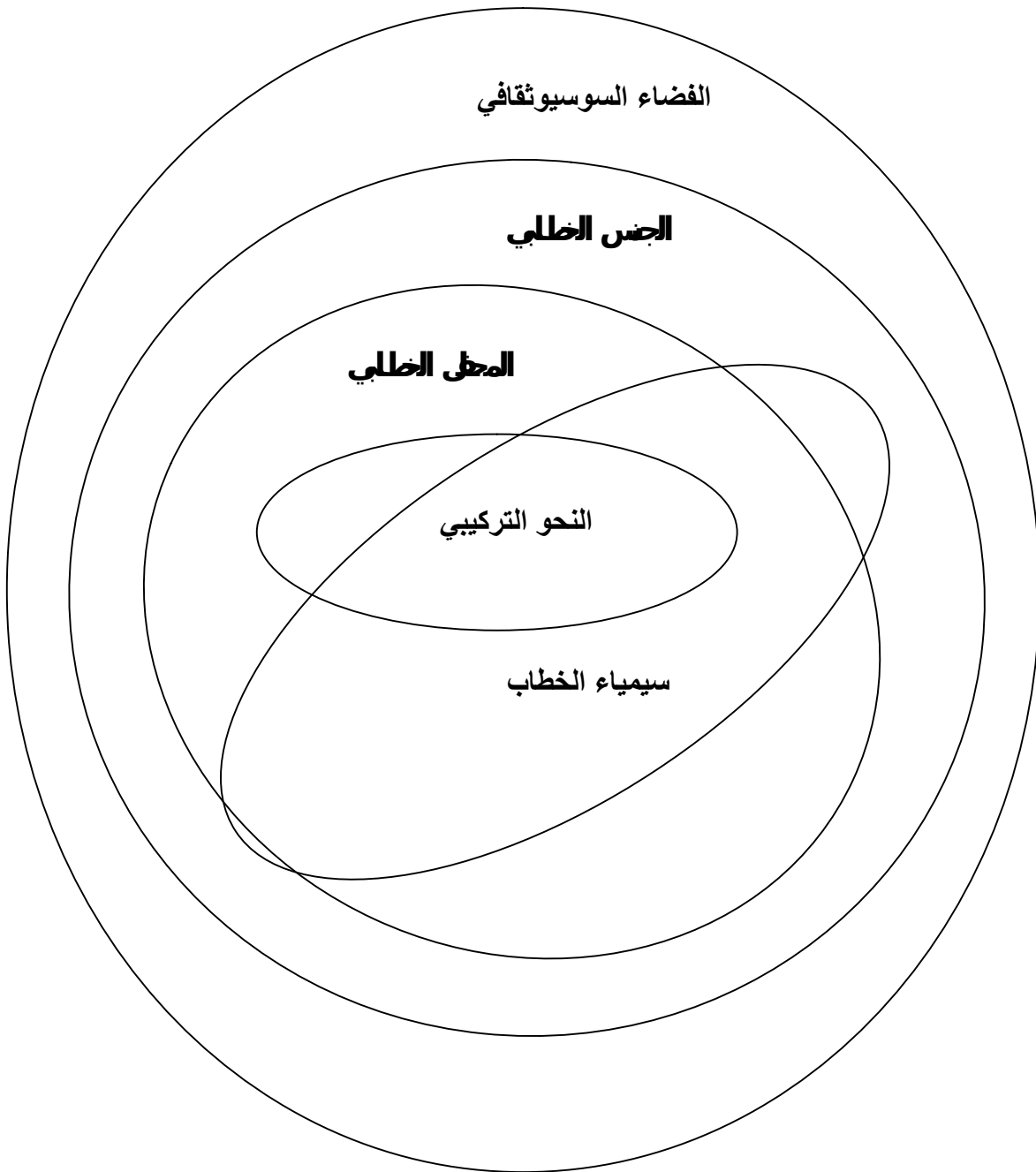
سجلات لغوية دون أخرى ومصطلحات معينة دون غيرها، لتمثيل التصورات والرؤى الفردية.

2. الفحوى Tenor: وهو الجانب التداوتي Interpersonal، أي المتعلق بدرجة وطبيعة التفاعل بين الذات المتخاطبة بحسب المنصب الاجتماعي أو السن أو الجنس أو غيرها من القبيل نفسه.

3. النمط Mode: ويقصد به الحامل اللساني أو الشكل الذي يتخذه الخطاب (مكتوب أو منطوق، مسموع فقط أو مسموع ومرئي معا.. الخ)؛ وهو بمثابة المرحلة النهائية التي يتمظهر فيها الخطاب بشكله النهائي.

تمثل هذه المتغيرات الثلاث وظائفاً علياً Metafunctions تشتغل من خلالها سيمياء الخطاب Discourse semantics، التي تسوغ كل خيارات النحو-التركيبى Lexicogrammar في تحقيق النصية. أي أن الخطاب عملة وجهها سيميائي وقفها نحوي. وهذا ما يمكن أن نفهمه من انتصار هاليداي للنحو الوظيفي من خلال عبارته في وصفه بأنه "نحو طبيعي" كما رأينا أعلاه؛ لأن تحليل الوظائف النصية برأيه، خاصة منها الاتساق (الإحالة، العوائد، الروابط، الحذف، الإبدال) كفيل بأن يكشف لنا طبيعة واستراتيجية الوظائف العليا: "ليس ثمة من خط واضح بين السيميائيات والنحو؛ والنحو الوظيفي إنما هو نحو ينحو باتجاه ما هو سيميائي".¹

1 - Op. Cit. Ibid. p. xix: "There is no clear line between semantics and grammar, and a functional grammar is one that is pushed in the direction of the semantics"



الشكل رقم 01

فلك المحفل الخطابي

2.3. هاوس: نقد /تقييم الترجمة:

لربما جاز لنا القول ، حسب ما توفر بين أيدينا من مادة في الموضوع ، بأن هاوس هي أول من أسقط نموذج هاليداي في مجال الدراسات الترجمية إسقاطا شبه تام ، حيث إن المفاهيم المسوقة أعلاه تحضر في خطاطتها "لتقييم الترجمة" (1977) حضورا تاما وشاملا ، وقد يكون ذلك ناتجا عن التقارب الزمني بين خطاطتها ونموذج هاليداي. لكن من جانب آخر ، ما لا ريب فيه هو أن مقاربتها تقوم على أهم المقولات المفتاحية للتداوليات ، خاصة منها الأفعال الكلامية والاتساق والانسجام.¹

تتمثل خطاطة هاوس في شبكة مفهومية تقارن من خلالها التمثل النصي بين الأصل والترجمة ، أي طرائق تحقق المحفل الخطابي في كل منهما ، وذلك على صعيد النصية ، وبالتحديد في التسلسل الموضوعاتي The thematic chain وعلائق الاتساق. وتعتبر مقارنة هاوس وظيفية المنطلق والغاية ، لكن ما يميزها عن رايس مثلا ، هو فتح مقارنتها على علاقة النص الهدف بالترجم والمتلقي معا.²

ومن هذا المنطلق ، فهي تعتبر أن الملمح العام للمحفل الخطابي يجب أن يستند إلى النص الأصل. وبدءا من تحديد طبيعة الوظيفة التواصلية بين قطبي الحدث ، تصف الجنس الخطابي الناتج عن المحفل وصفا نسقيا ،³ ليتسنى بذلك وصف المحددات نفسها وبالتدرج نفسه في النص الهدف.

¹ - Cf. ROMANA. Leona Heylen., Theories of translation: from normative approaches towards socio-cultural description. PhD. Thesis, University of Iowa, (order number 8810142) 1987, p. 56

² - Idem.

³ - Cf. HOUSE, J. (1981/1997), Translation Quality Assessment: A Model Revisited, Tübingen, Germany: Narr. Pp. 105-157

من ثمة تتم مقارنة النص الثاني بالأول من حيث المحفل والجنس، وأي خرق لهذين الحدين يعتبر إما خطأً ضمنياً "Covert error" وإما خطأً صريحاً "Overt error".¹

وبحسب فئة الخطأ يتم تصنيف الترجمة: إما إلى ترجمة تضمينية Covert translation وإما ترجمة تصريحية Overt translation:

أ. الترجمة التصريحية:

هي تلك التي تحمل بصمة الترجمة واضحةً إلى درجة أن قارئها يعي ويشعر بأنها ترجمة عن أصل ومن ثقافة أخرى، مثلما هي الحال مع كثير من الأجناس الأدبية كما أشرنا أعلاه، بل إن قارئها يعي ويعلم علناً "Overtly" أن النص غير موجه إليه، لأن الخطاب أنتج في سياق خاص لمتلقي معين ومحدد ضمن ذلك السياق المقامي والسوسيوقائفي الأوحده.² ويمكن أن نمثل على ذلك بالمراسلات الشخصية أو خطابات الساسة ورجال الدين، حيث يكون الخطاب مثقلاً بالخصوصيات الثقافية. وبالنسبة لهاوس، لا يمكن للتكافؤ أن يتحقق هنا إلا على المستوى الوظيفي، ومن خلال "إعمال الأدوات التداولية"،³ أما الوظيفة الفردية للنص فلا يمكن أن تتطابق، بما أن فضاءي النصين مختلفان.⁴

¹ - Op. Cit. Ibid. p45

ملاحظة: لا يجب فهم مصطلح "خطأ" في خطاطة هاوس بمعناه التقريري، إلا على الصعيد التعليمي، لأنها توجه خطاطتها نحو تعليمية اللغات الأجنبية أيضاً؛ وهي لا تقصد بمفهوم الخطأ إلا ذلك التنافر التداولي بين الأصل والترجمة للحكم على طبيعة التكافؤ في مستويي ما هو كائن وما يجب أن يكون، وكذلك للحكم على مدى الانزياح عن معيارية اللغة الهدف.

² - Cf. Ibid. p66

³ - ROMANA. L. Heylen., Op. Cit. Idem.

⁴ - Cf. Op. Cit. Ibid. p112

ب. الترجمة التضمينية:

هي تلك التي تحمل انزياحا واضحا وتباعدا بين النصين في الدلالات التقريرية والتضمينية، بل حتى انزياحا في اللغة الهدف،¹ وكأنها ترجمة تتقمص وضعية ومكانة نص أصلي في ثقافة هدف،² ذلك أن المتلقي (بالنسبة للترجمة والأصل على حد سواء) هو إما افتراضي أو مطلق أو مشترك، مثلما هي الحال في المحافل الدولية أو في الإعلام الدولي ومراسلات الهيئات الدولية وشاكراتها، فتعمل الترجمة على إعادة بناء وظيفة النص كما في الفضاء الخطابي واللغوي-الثقافي الأصل، لكن مع إخضاعه لما تصطلح عليه "بالمصفاة الثقافية" التي تعدل العناصر الثقافية حتى تبدو الترجمة وكأنها نسخة أصلية.³

لم ترتجل هاوس هذه الصنافة من مجرد تخمينات نظرية، بل توصلت إليها بعد تطبيقات على مدونة مؤلفة من ثمان ترجمات بين الألمانية والإنجليزية، حتى تثبت مدى قابلية خطاطتها للتطبيق، وانطلاقا من النتائج التي توصلت إليها صنفت ضربى الترجمة المشروحين أعلاه، وهو ما يمنحها أسبقية في النموذج التداولي، لأن خطاطتها انطلقت من نماذج حية للاستعمال اللغوي.⁴

وقد سمحت تلك التطبيقات لهاوس بكشف كثير من الخصائص اللغوية المميزة للغتين الألمانية والإنجليزية فيما يمكن أن يصنف ضمن "أسلوبية تداولية مقارنة" تسمح بالترجيح بين التصريح والتضمنين في العملية الترجمية،⁵ غير أنها

¹ - Cf. ROMANA. L. Heylen., Op. Cit. Ibid. p57

² - Cf. HOUSE, J., Op. Cit. p69

³ - Cf. Ibid. p114

⁴ - Cf. ROMANA. L. Heylen., Op. Cit. Idem.

⁵ - Cf. House, J., Op. Cit. pp 115-117

تأسف لما تعتبره "تعسفا" في توظيف المصفاة الثقافية التي تؤدي في كثير من الأحيان إلى تغييرات غير مبررة، على صعيد الفحوى والمجال في الغالب، وهي تغييرات تؤثر على تحقق الجنس الخطابي، وربما تؤدي إلى تحويله وتحويله كليا عن الجنس الخطابي الأصلي.¹

لكنها ومع ذلك لا تحاول نفي الجانب الثقافى لأي ترجمة، إذ ليس بمقدور المترجم أن يتجاوز الثقل الثقافى أو الحقائق التاريخية والمقامية التي نشأ فيها الخطاب ويشغل فيها. أما ما تحاول لفت الانتباه إليه، فهو أن المصفاة الثقافية التي يمكن أن تكون مبنية في كثير من الأحوال على رؤية تأويلية ذاتية للمترجم، قد لا تتفق بالضرورة مع الأفق القرائي لمستقبلي الترجمة. وهي على هذا الأساس تحاول بناء قاعدة نقدية للترجمة يمكن من خلالها الحكم على جيد الترجمة من رديئها من منظور تداولي.

3.3. منى بكر: التحليل التداولي للترجمة:

إن مادية الحامل اللساني في مجال الترجمة هي التي دفعت بكثير من اللسانيين، والوظيفيين منهم بخاصة، إلى تتبع جزئيات المنجز اللغوي على صعيد النصية، لأن سلطة البناء الأصلي أقوى من سلطة الترجمة في كل الأحوال، بالنظر إلى ثنائية المرجع والبدال التي أشرنا إليها في بداية هذه الدراسة. غير أن منى

¹ - Cf. Op. Cit. Ibid. pp161 & 155

بكر كانت من الموظفين القلائل أو الأوائل* الذين نجحوا في تسويق أن النسق النصي الهدف يمكن أن يحقق التكافؤ على مستويات عديدة، ترتبها هي من الكلمة إلى ما فوق الكلمة ثم البنية الموضوعاتية فالانساق فالمستويات التداولية.¹

وتؤكد بكر في هذه المقاربة المتدرجة، خاصة بالنسبة للغايات التعليمية، أنه لا مجال للاعتماد على اللسانيات التقابلية، لأنه يجب أن "نبعد عن النظام اللساني وأن ننظر إلى الواقع على أنه مشفر، بالنسبة للمترجم، في مقامات ونصوص لا في نظم لسانية"² لأن النص، على حد تعبير سنال هورنبي، لا يمكن أن يعتبر مقطعاً نموذجياً من اللسان، بل هو "تلفيز لقصدية كاتب ما، يعيد المترجم بدوره وبوصفه قارئاً تلفيظه لمتلقي ثانٍ في ثقافة أخرى حسب فهمه له".³

وبالفهم تسوّج بكر جدوى المقاربة التداولية، لأنها ترى بأن مجال التداوليات هو تأويل الملفوظات بحسب سياقاتها التي ترد فيها، أو بتعبير آخر: دراسة اللغة في الاستعمال.⁴

*. يمكن اعتبار عمل منى بكر استمراراً للخط الوظيفي الذي رسمته جوليان هاوس بالنظر إلى طريقتها في توظيف خطاطة هاليداي في مجال الدراسات الترجمية، حيث نجدها في كثير من المواضع من كتابها تحيل في آخر كل فصل أو مبحث إلى أعمال هاليداي أو تنصح بالعودة إليها للتوسع في المفاهيم الوظيفية والتداولية المركبة التي وظفتها.

¹ - Cf. BAKER, M. (1992), *Op. Cit. Ibid.*

² - Ibid. P 217: "We need to get away from linguistic organization and look at reality, precisely because that reality is encoded in situations and texts for the translator and not in languages."

³ - Snell-Hornby, in idem: "...the verbalized expression of an author's intention as understood by the translator as reader, who then recreates this whole for another readership in another culture."

⁴ - Cf. *Op. Cit. Idem.*

1.3.3. البنية الموضوعاتية وركنية الإسناد:

إذا كانت الاختيارات اللسانية في نسيج النص الأصلي تنبني ذاتيا أو آليا على أساس تتابع نحوي بين الوحدات اللغوية، فإن الخيارات النصية في نسيج النص الهدف تقوم على أساس تأويلي لعلاقة الإحالة بالمرجع لتحقيق الوظائف فوق-النصية، لأن لكل لغة آلياتها التي تحقق بها التسلسل الإسنادي الذي يناسب المقاصد الدلالية والسميائية، وهذا ما حاولت منى بكر إثباته من خلال أمثلة إنجازية وترجمية بين مجموعة من اللغات تنتمي إلى عائلات مختلفة.¹

وقد أثبتت من خلال عيناتها الدراسية أنه حتى وإن وجد تطابق بنوي بين اللغات فيمكن لمواضيع الجنس الخطابي أن تفرض تسلسلا إسناديا مختلفا، مما يغير تموضع المحمول والموضوع تغييرا جذريا، ومن ثمة ينفي أية خيارات حرفية. ولكي تبين أثر هذا التموضع على مستويات الدلالة وعلى الوظيفة التواصلية إجمالا،² تقدم بكر أمثلة بين العربية والفرنسية كعينة للفرق بين اللغات الصيفية والتركيبية، حيث يتبين أن ركنية الإسناد (الجملة الفعلية/الاسمية) وبؤرة الخطاب هما ثنائية عميقة تختلف من لغة إلى لغة.

ويتشجر إشكال بؤرة الخطاب ضمن نسيج النصية ليصبح أعقد عندما يتعلق الأمر بالإحالة إلى موضوع الخطاب، أو ما اصطلحنا عليه أعلاه بالمرجع، حيث يصبح الأمر منوطا باستراتيجية الاتساق في مستوى نصي،³ وهنا مرة أخرى نلمس بوضوح الالتزام التام لبكر بنموذج هاليداي، مع أنها تقرر في كثير من

¹ - Cf. Op. Cit. ibid. Pp 169-179

² - Cf. Ibid. Pp 176-179

³ - Cf. Ibid. P80

المواضع أن ما ينطبق على الإنجليزية من نموذج هاليداي لا ينطبق بالضرورة على كل اللغات، أو أحيانا لا ينطبق إلا عليها.¹ وربما يكون ذلك لقناعة نظرية تداولية لدى منى بكر تتمثل في اعتبار الانسجام مجرد مرادف للتسلسل الموضوعاتي The thematic chain حتى وإن كانت تشير إلى هذه المفاهيم على مستوى التكافؤ النصي.

2.3.3. التكافؤ التداولي:

على الرغم من أن كاتبتنا تعرج على عدد من العناصر التداولية (مثل الاستلزام والاقتضاء وغيرهما) إلا أنها تركز على مقولة الانسجام بوصفها فلكا تتدرج ضمنه جملة المفاهيم التداولية الأخرى، وبوصفها أوثق صلة بالاتساق المشار إليه أعلاه، إلا أنها تقر مع ذلك بأنها مقولة أوسع من الإحاطة بها وأفلت من القبض عليها، نظرا لتعدد وتنوع العناصر والمحددات اللسانية وغير اللسانية التي تؤثر بها،² لدرجة أن بكر تفتتح مبحثا كاملا بهذا التساؤل: "هل الانسجام هو وجه من أوجه النص أم المقام؟"

ومن حسن المصادفة -بالنسبة لنا طبعا- أنها تستدل بأمثلة من العربية والإنجليزية، حيث تبين من خلال ترجمة عربية،³ أن العناصر غير اللسانية التي تحقق الانسجام في النص الأصل تتحول إلى عناصر لسانية على صعيد النص الهدف، لتحقيق الاتساق أولاً ثم الانسجام فالتكافؤ التداولي. ويبدو أنها في قضية

¹ - Cf. Op. Cit., Ibid. p166-169

² - Cf. Ibid., p253

³ - Cf. Ibid., P220

التكافؤ التداولي لا تعير الاقتضاء اهتماما كبيرا بقدر اهتمامها بالاستلزام الحواري.

ربما لأنها تعتبره حاصلًا تداوليًا وجزءًا منطقيًا من أي حدث تواصلٍ ما دام مقترنا بالسياق، كما أن لكل سياق ثقافي اقتضاءاته اللغوية التي نلمسها في الاستعارات الثابتة والكنيات مثلًا والتي يمكن إيجاد مكافئاتها، وربما لا تحتاج لأكثر من إتقان اللغة،¹ في حين إن الاستلزام يتعلق بالإنجازية الفردية وبالأفعال الكلامية التي ينتجها المتكلم/الكاتب والتي تتجاوز الفهم إلى التأويل.²

وتعتمد بكر في طرح وتوسيع مفهوم الاستلزام الحواري على نظرية بول غرايس (Paul Greice) وفق محددات مبدأ التعاون Cooperative Principal،³ الذي يشكل عقبة أمام المترجم نظرا لاختلافه بين الثقافات ولارتباطه بالنكته والاستعارة الفردية أو المقامية التي تقدم فيها بكر أمثلة عديدة لترجمات من الإنجليزية إلى العربية.⁴

ولربما كانت الأمثلة التي تقدمها في اللغة الواحدة أحيانًا، كالإنجليزية مثلًا، حينما يتميز السياق وتتغير معه استعمالات اللغة وأفعالها الكلامية، مثل المحافل الدولية أو السياقات متعددة اللغات، أي عندما تجتمع استعمالات مختلفة للغة الإنجليزية (بريطانية، أمريكية، أسترالية، ...الخ.) أو ما يعرف بالإنجليزيات

¹ - Cf. Op. Cit. Ibid., P223

² - Cf. Ibid. Pp. 222-223

³ - Cf. Ibid. Pp. 223-228

⁴ - Cf. Ibid. Pp. 233-236

(World Englishes)،¹ فيصطدم الفهم بالمقاصد، خاصة في حالات الاستعارات الفردية التي قد يلجأ إليها بعض الدبلوماسيين في الهيئات والمنظمات الدولية.²

4. بلوم كولكا: مناوبة الاتساق والانسجام في الترجمة:

تُسلّم بلوم كولكا في طرحها النظري بأن الانسجام هو جملة " العلاقات الضمنية بين أجزاء النص التي يقوم القارئ أو السامع باستظهارها عن طريق عملية التأويل"³ أي أنها لا تكون بالضرورة علاقات ظاهرة أو صريحة على صعيد النسيج النصي. من ثمة، فإن البحث عن انسجام النص الهدف هو استراتيجية يلجأ إليها أي مترجم مهما كان، بوصفه قارئاً/سامعاً للنص الأصل (فيقوم بعملية تأويله) أولاً، ثم بوصفه متلفظاً/كاتباً للنص الهدف، يعتمد في إنجازه على مبدأ التعاون والاقتصاد اللغوي بينه وبين متلقي ترجمته.

وبما أن آليات الاتساق تختلف من لغة إلى أخرى، حتى وإن كانت تجتمع في كونها "علاقات صريحة تربط أجزاء النص عن طريق روابط لغوية خاصة"،⁴ فإن الانتقال بينها وبين الانسجام، من الأصل إلى الهدف، يصبح في شكل مناوبة

¹ - Thomas S. C. Farrell and Sonia Martin, To teach standard English or World Englishes?, in: ET Forum, Vol:47 N.2, 2009 (US ISSN 1559-663X)

² - Cf. Adriañ Fuentes Luqu, An approach to Diplomatic translation, Translation Journal, Vol:3, No.4, October 1999

³ - Shoshana Blum-Kulka, SHIFTS OF COHESION AND COHERENCE IN TRANSLATION, in: L. Venuti (ed.) Op. Cit. Ibid., pp 298-299 "Coherence can be viewed as a covert potential meaning relationship among parts of a text, made overt by the reader or listener through processes of interpretation"

⁴ - Ibid. p299: "Cohesion, (...) will be considered as an overt relationship holding between parts of the text, expressed by language specific markers."

بحسب ما تقتضيه طبيعة اللغة التركيبية (التذكير والتأنيث، الحالات الإعرابية.. إلخ)، وبحسب درجة المشترك التداولي (مبدأ التعاون، الاشتراك السياقي والثقافي،.. إلخ)، أي إن تلك العلاقات تصبح تارة صريحة وتارة ضمنية؛ ومن هنا جاء اصطلاح المناوبة في طرح كولكا.

ويبلغ منحى التناوب هذا ذروته مع امتداد النص، خاصة لتحقيق التسلسل الموضوعاتي، الذي أشرنا إليه أعلاه مع منى بكر، في لفتتها إلى أن الاتساق المعجمي قلماً يتطابق بين لغتين؛¹ وعليه، فإن الأدوات اللغوية التي سوف يلجأ إليها المترجم لتحقيق الترابط المشار إليه في التعريفين (صريحاً كان أم ضمنياً)، سوف تختلف في النص الهدف حتمياً وبالضرورة كلما زاد التباعد بين العائلات اللغوية.²

ويكون لهذا التغير والاختلاف أثر في الفعل التواصل جملته، أي في إستراتيجيته الاتساقية والانسجامية عموماً وفي مستويات أفعاله الكلامية: أما في اتساقه، فإن نسب التضمن والتصریح تتباين بشكل يؤثر رأساً في المعنى والدلالة، خاصة عندما يكون الغموض قصدياً في بعض النصوص الجمالية (مسرحية، شعرية، روائية...)،³ وأبسط مثال على ذلك إشكالية التذكير والتأنيث في اللغات، وارتباط الصفة بالموصوف.. وغيرها، حيث تصبح إعادة بناء الغموض في ترجمة مسرحية من مسرحيات موليير مثلاً رهاناً قائماً بحد ذاته، خاصة في استعمال العوائد والإشارات والضمائر.

¹ - Cf. BAKER, M., Op. Cit. Ibid., p206

² - Cf. Shoshana Blum-Kulka, Op. Cit. Ibid. p299

³ - Cf. Ibid. p300

وأما في انسجامه، فإن النص مؤهل لأن يفقد جزءاً من مستواه التأويلي، وفقاً لأفقي التلقي والتوقع، لدى المترجم أولاً ثم لدى قارئ الترجمة.¹ أما بالنسبة للمترجم، فيوصفه قارئاً ومتلقياً للنص الأصلي، وله مستوياته الشخصية في فهم وتأويل النص، ولنا في ترجمة أعمال فرانز كفا Franz Kafka، خاصة رواية "التحول (La métamorphose)"، خير مثال على ذلك، حيث تباينت ترجماتها بين هزلية تهكمية وسوداوية كئيبة.

وأما بالنسبة لمتلقي الترجمة، فبحسب توفر أطر الجنس الخطابي (العوالم الممكنة، العوالم المتحدث عنها، فحوى الموضوع، الاعتياد على مواضع الجنس الخطابي..)،² وهو ما تمثل كولكا عليه بنصوص تشيخوف المسرحية مترجمة وبالروسية، أو نصوص شيكسبير كذلك، وما يمكن أن نمثل عليه نحن بنصوص برناردان دي سان بيار BERNARDIN DE SAINT-PIERRE (Henri) الروائية، التي ترجمها إلى العربية مصطفى لطفي المنفلوطي، حيث لا يمكن أن تمثل المستويات التأويلية نفسها بالنسبة لقارئها مترجمةً ولقارئها العربي بالفرنسية، خاصة في تلك الفترة من عمر جنس الرواية العربية كما سوف نرى أدناه. وهنا يظهر فارق منوع، وهو الترجمة حسب أفق المترجم، والترجمة حسب احتياجات أفق المتلقي، أو ما تطرقه كولكا في إطار ما تصطلح عليه بالمناوبة بين ثقافتين والمناوبة بين لغتين،³ حيث إن ترجمة النصوص الإشهارية مثلاً، التي يراعى فيها أفق المتلقي، تعتمد إلى مناوبة بين الاتساق والانسجام في مستوى ثان قد لا يكون ضرورياً على المستوى اللساني.

¹ - Cf. Op. Cit. Ibid. p304

² - Idem.

³ - Cf. Ibid. p 305

يمكن لدراسة ظاهرة المناوبة بين الاتساق والانسجام في الترجمة أن تكشف لنا، حسب رأي كولكا،¹ عن معايير خطابية (Discursive Norms) في اللغة الأصل وفي اللغة الهدف، قد تكون على قدر كبير من الأهمية في تدريس اللغات الأجنبية وفي فهم الخيارات اللسانية لدى الناطق باللغة المترجم إليها (أماً ومكتسبة).

والأهم من ذلك، أنها تكشف عن معايير أخرى ترجمية محض، نفترض نحن في هذه الدراسة أنها تؤثر في تحول الأجناس الخطابية وتغير معاييرها، بل تسهم في ميلاد أجناس خطابية جديدة وممارسات تحريرية مؤلدة، بفعل تقييس اللغة ومعييرتها (Standardization and Normalization)، وبحكم تميز سياقاتها المستجدة، وهو ما سوف نفرد له فصولاً من هذه الدراسة، لنحاول سبر أغواره وفهم خلفياته وأبعاده التداولية فيما اصطلحنا عليه "بالسياق متعدد اللغات" بين تقييس الخطاب والخطاب التقييسي (Normalisation du Discours/ Discours normatif).

كما نفترض في هذه الدراسة أن أي سياق تواصل ي فرض بالضرورة ضرباً من الاقتصاد اللغوي، الذي يتم بموجبه تتميط النصوص والأجناس الخطابية (كما رأينا أعلاه مع باختين)، وبالشكل نفسه يفرض السياق متعدد اللغات ما نصطلح عليه بالاقتصاد الترجمي متمثلاً في تقييس طرائق الترجمة ووسائلها وتتميط نتائجها النصية والخطابية، أو لنقل تتميط الأتروجم على حد تعبير هانز فرمير.

¹ - Cf. Op. Cit. Ibid. p 300

5. حاتم وميسون: سيميائيات الخطاب والسياق في الترجمة:

كنا قد أشرنا في موضع سابق من هذا الفصل إلى أننا نصنف هاليداي من بين رواد التداولية، نظراً لالتزامه الشديد بتعاطي اللغة ضمن سياقها السوسيو-ثقافي وفي خضم الاستعمال، على الرغم من التصنيفات الإستمولوجية العديدة التي تضعه في إطار اللسانيات الوظيفية النسقية.

وإننا لنحسب بأن في نموذج حاتم وميسون الترجمي ما يؤكد تصنيفنا ويعضده، إذ - من بين كل الوظيفيين الذين أسقطوا خطاطة هاليداي على الترجمة- كانا أول من استطاع التوسع إلى مفهومي الثقافة والأيدولوجيا عند هاليداي ونفذهما على تحليل الترجمة في أعمالهما المشتركة، خاصة منها (The translator as communicator(1997).

فكان من بين ما ركزا عليه في محفل الخطاب الوظيفتان: الفكرانية (Ideational) والتداولية (Interpersonal)،¹ وهو ما سمح لهما بتجاوز الوظائف النصية إلى الوظائف التداولية وإلى سيميائيات الخطاب. كما عملا، من خلال اهتمامهما بالقصدية في الإنجاز وبالعوامل الذاتية والإيدولوجية، على تأسيس شبكة تحليلية تجمع حصيلة أربعة حقول معرفية متقاربة ومتقاطعة هي: النحو الوظيفي، لسانيات النص، تحليل الخطاب والتداوليات، على الترتيب، بحيث تسمح هذه الشبكة بتتبع خط الانجاز التواصل: النصية وكل ما يتعلق بالبنية (الاتساق، الانسجام...)، عالم النص (التناص وسيمياء النص)، محفل الخطاب،

¹- راجع مفهوم المحفل الخطابي أعلاه.

ثم تداوليات الخطاب (القصدية، المقام التواصلي، ..)، للتمكن من تحديد مسار الانجاز الترجمي.¹

ولقد تجاوز الباحثان بطرحهما خطاطة هاوس وحتى تحليل منى بكر التداولي، وتجاوزا بصريح قولهما كل الثنائيات المتعارضة (Dichotomies) لدى نيدا (تكافؤ شكلي/دينامي) ونيومارك (سيمياي/تواصلي)² وغيرهما من المنظرين، لتأسيس نموذج تحليلي يجمع بين البنى الصغرى بتمثلاتها الوظيفية والنصية، والبنى الكبرى بتمثلاتها السيميائية والسوسيو- ثقافية. والملفت في ذلك كله أنهما لم يخرجوا عن طرح هاليداي، بل جاريه في نحوه الوظيفي (1994/1976) بالنسبة لتحليل البنى الصغرى، وفي سيميائياته الاجتماعية (Language as social semiotic, 1978) بالنسبة لتحليل البنى الكبرى.

ويدأب صاحبانا على تأسيس ما يسميانه نموذجا للتحليل النصي، يطرحان فيه جملة من المسلمات التي تتبني عليها خياراتهما المنهجية التداولية، وعلى رأسها اعتبار وظيفة المترجم تواصلية بامتياز، يؤدي فيها وفي خضم الممارسات السوسو- نصية والسوسيو- خطابية دور العبّار أو الموصل، كما هو واضح من عنوان الكتاب (The translator as communicator).

¹ - Cf. HATIM and MASON., Op. Cit. Ibid., PP14-35

² - Cf. Ibid. p11

المسلّمة الأولى: ومؤداها أن "مستعملي النص (ككتاباً وقرأً و مترجمين، الخ.) ينخرطون في ضرب من المفاوضة تتجه في خطية النص- السياق، بوصفها منطلقاً لطريقة بناء النص تماشياً مع حدٍ من المقتضيات التواصلية.¹"

أي إن أيّ تحليل نصي لا يمكن أن يبدأ من دون عناصر سياقية، يحاول من خلالها القارئ أو المتلقي جمع أجزاء الصورة الدلالية من عوالمه الممكنة ومن أفق توقعه في إجراء قرائي تصاعدي (bottom-up processing)، حتى وإن خالف في النهاية عالم النص توقعاته، لأنه لا حكم في الأخير إلا تحليل النص في السياق.²

المسلّمة الثانية: ومؤداها أن "مستعملي النص يأخذون بعين الاعتبار، وفي الوقت نفسه مع الإجراء التصاعدي، عوامل سياقية و يقيمونها بموجب ما تستغرقه من الإجراء التنازلي على النصوص الفعلية وما تتفتح عليه هذه النصوص من الواقع.³"

يقصد من هذا التعريف المعقد أن تحليل علاقة النص بالسياق تفجر مفهوم التناص، وأن سطح النص وعناصره العميقة ليست إلا علامات للتدليل على المعنى تدليلاً سيميائياً، لأنها تحيل إلى خارج النص وإلى عناصر غير لسانية، بقدر ما تحيل إلى نصوص سابقة ومحايثة.

¹ - Op. Cit. Ibid. p16: "Text users (writers, readers, translators, etc.) engage in a form of negotiation which moves in a text-to-context direction, as a point of departure for the way a text is composed in accordance with certain communicative requirements."

² - Cf. ibid. p17

³ -Idem: "Simultaneously with bottom-up analysis, text users take contextual factors into consideration and assess them in terms of the way they impinge 'top-down' upon actual texts as these unfold in real time"

المسلّمة الثالثة: ومؤداها أن "القيم التي يتفتق عنها التحليل التنازلي تنجح إلى التلاقح مع المعالم التي حددها التحليل التصاعدي. ويعمل هذان التحليلان معا على ضبط طريقة اشتغال النص لئلا أنتج له تحديدا. وبوصفه جزءا من هذا الإجراء، فإن التناص هو محدد سيميائي يستغله مستعملو النص فيستلهمون من دلالات الواقع السوسيو- ثقافي وكذا من معلوم الممارسات السوسيو- نصية (نصوص وخطابات وأجناس)."¹

معنى ذلك أن علاقات الاتساق والانسجام إنما هي جزء من شمول القصدية لدى مستعملي النص، الذين يجنحون إلى اختيار النمط أو الجنس وفق محددات سياقية، لتبيان ما يريدونه أو يريدون فعله بالكلمات، وهنا تتجلى الوظيفة التداولية في اجتماع القصدية والإنجاز والسياق. وبما أن النمط أو الجنس يتكرر مع تكرار السياق أو المقام، فإن التناص يوفر جزءاً من الدلالة ومن الفهم.

المسلّمة الرابعة: ومؤداها أن " لمنتجي النص مقاصد واعتقادات وافتراضات واستدلالات تؤثر في تحليل وحدة معنى معينة وفي استيعابها. ويفترض من المعنى هنا أن يشمل الممارسات السوسيو- ثقافية والسوسيو- نصية معاً."²

¹ - Op. Cit. Ibid. p18: "Values yielded by top-down analysis tend to cross-fertilize with features identified in bottom- up analysis. Together, these regulate the way texts come to do what they are intended to do. As part of this process, intertextuality is a semiotic parameter exploited by text users, which draws on the socio-cultural significance a given occurrence might carry, as well as on recognizable socio-textual practices (texts, discourses and genres)."

² - Ibid. p20: "Text producers' intentions, beliefs, presuppositions, and inferences are brought to bear on the analysis and perception of a given unit of meaning. Meaning is here understood to cover areas of both socio- cultural and socio-textual practice. "

إن المترجم بوصفه قارئاً، يتلقى ويستوعب - ولا شك - قصيدة معينة من النص الأصل، ويحاول توصيلها إلى قارئ ترجمته، لكن الكاتب قد يحمل قصديته على مطية التناس وأدوات اتساق مثل الحذف، التي توافق مقامية الخطاب Situationality وخاصة متغيرات محفله (النمط، المجال، الفحوى)، وبتعبير آخر فإنها توافق الممارسات السوسيو- ثقافية والسوسيو- نصية؛ لذا فلا غرو أن تتغير مطية المترجم وتختلف وهو يوصل الخطاب.

المسألة الخامسة: ومؤداها أن "محفل الخطاب يتعين بعدد من المحددات التي تُكره المعاملة التواصلية. وتشمل تلك المحددات كلا من المجال (أو قضية الموضوع)، والفحوى (أو درجة الرسمية)، والنمط (أو الفرق بين المنطوق والمكتوب). إن التعرف على مثل هذه العوامل هو الذي يعرف المحفل".¹

يفترض صاحبانا من ذلك أن معايير النصانية Standards of textuality تتراتب طبقاً، من خيارات الشكل والبنية إلى الخيارات التداولية والسيميائية اجتماعية وفق الخطاطة أو الترسيمة أدناه:

¹ - Op. Cit. Idem. : "Register membership is defined in terms of a number of parameters which constrain the communicative transaction. These include field (or subject matter), tenor (or level of formality), and mode (or the distinction between spoken and written). It is by recognition of such factors that registers are defined."

معايير النصانية	المجال السياقي
الاتساق	البنية والنصية
	الانسجام
التنصص	السيمائيات
الممارسات السوسيو-ثقافية والسوسيو-نصية	
الجنس - الخطاب - النص	
القصدية	التداولية
المقامية	عضوية المحفل
	المجل - الفحوى - النمط

الشكل رقم 02: (معايير النصانية ومجالاتها)¹

فإذا كان الفحوى رسميا جدا مثلا، فلا بد أنه سوف يؤثر في استراتيجية النصية وبنية الخطاب، سواء أكان النمط مكتوبا أم منطوقا، وهو ما يعبر عن توجيه معين لقوة الخطاب سيميائيا واجتماعيا؛ والعكس كذلك إذا كان الفحوى حميميا أو شعبيا عاميا. لذا يمكن أن نوجز القول بأن خيارات منتج النص ومترجمه يتم جمعها من المحفل.

¹ - Op. Cit. Ibid. p21

وإذا كانت القراءة تتم بشكل تصاعدي، من البنية إلى السياق، فإننا نفترض أن الترجمة تتم في شكل تنازلي، يعيد إسقاط اقتضاءات السياق والمحفل إلى بنية هدف، تحتفي بجميع المحددات التداولية، السوسيو- ثقافية، والسوسيو- نصية للسياق التواصل الهدف.

1.5 سيميائية الخطاب :

الحقيقة أن طرح صاحبينا في هذا الصدد، لا يحيد - برأينا - قيد أنملة عن طرح باختين في تصويره لبناء الأجناس الخطابية كما رأينا أعلاه، وأما ما يصطلحان عليه بالسيميائية، فهو تلك الوظيفة الإحالية أو العلاقة مع المرجع والإطارين المقامي والسياسي، التي هي ثمرة قصدية معينة في تبني موقف اجتماعي معين، أو قوة تأثيرية معينة للخطاب، وفق ما نتصوره عن العالم والحقيقة والصواب والخطأ (سيميائية الثقافة).¹

فإذا أخذنا مثلاً الخيارات المعجمية، نجد أنها تعبر عن موقف أيديولوجي أو ثقافي أو ديني معين،* ثم بعدها الخيارات الأسلوبية (من تقديم وتأخير ومجاز...) التي يراد منها تأثير معين، وبعدها النمط أو الجنس الخطابي، الذي قد يراد به التوجه إلى متلقي معين أو الانتماء إلى طبقة معينة أو تمرير فكر معين؛ فلأديب أو الشاعر خيارات جملة من أساليب وأجناس التعبير، لكنه يتبنى جنس الرواية وغيره يتبنى جنس القصة وغيره غير ذلك، لقصدات تختلف وتتعدد.²

¹- Cf. Op. Cit. Ibid. p22

*- خذ لك مثلاً لفظة "الأهالي" بدل "السكان الأصليين" وما تحمله من دلالات في الأدب الاستعماري مثلاً.

²- Cf. Idem.

والجدير بالذكر هو أن اهتمام صاحبينا بمفهوم المحفل ليس من باب تحليلي وصفي، بل من باب أن عناصر المحفل (المجال والفحوى والنمط) التي هي جزء من القصديّة التي تحرك اللغة تحريكا اجتماعيا- سيميائياً¹ ويبدو من تحليل الوظيفة الفكرانية والتداولية خاصة، أن حاتم وميسون يصوغان نسخة من الأفعال الكلامية تتدرج على صعيد الحدث التواصل من الصيغة الفعلية Mood إلى نمط النص ووظائفه النصية (تعبيرية، حجاجية...)، بغرض تحقيق تداوليات التواصل، أما البعد السيميائي فيمكن في الموقف الفكري أو الإيديولوجي الذي يراد من تلك النصانية أن ترمز إليه.² *

¹ - Cf. Op. Cit. Ibid. p23

² - Cf. Idem.

*- يتفق هذا جوهريا مع ما أشرنا إليه أعلاه عن تقمص الترجمة للأجناس الخطابية. ويمكن أن نمثل على المستوى السيميائي بالتيارات الأدبية وأجناسها الخطابية، من كلاسية وواقعية وحادثة وما بعدها...، التي تخدم كل واحدة منها فكريا معينا أو ايدولوجيا محددة، من خلال وظائف نصية تتنوع من السرد إلى الحجاج...إلى غير ذلك؛ بل يمكن -برأي صاحبينا- أن تشتغل حتى اللهجة أو اللكنة اشتغالا سيميائيا ضمن المحفل الخطابي. (ص 97 و 98).

6. كارل جيمس: من أنماط النصوص إلى الأجناس الخطابية

إن تموقع مقولة "القصدية التواصلية" في قلب الدراسات التداولية، ومن ثمة في قلب الدراسات الترجمية، أفضى إلى اعتبار كل إنتاج لفظي عبارة عن "تجلٍ صريح لقصدية تواصلية. مما يقتضي أن فهم وتأويل ملفوظ ما، يعني القدرة على الولوج إلى جملة من الافتراضات القصدية التي تحرك وتفسر التفاعل اللفظي"،¹ وهو المبدأ عينه الذي يحرك نظرية المناسبة التداولية (Relevance)، التي يتبناها كارل جيمس في عودته إلى مقولة أنماط النصوص في الترجمة.²

وهو إذ ذاك، ينتقد ما يعتبره إفراطاً في تسمية "نص" ما يجب أن يعتبر "جنساً/Genre" أو "خطاباً/Discours"،³ ذلك أن كثيراً مما يتسم بالنصانية، لا يستقيم إلا بمقولة الانسجام، التي ترتبط بطبيعة الحال بالفضاء المرجعي للنص، وهو ما يحتم إعادة النظر في تمييز كثير من أصناف النصوص، لترتقي إلى مصاف الجنس أو الخطاب، بحسب موقعها من التناص كذلك، لأنها بهذه الحال تصبح "ذات دلالة ثقافية بالنسبة لمن يبدعونها أو يفهمونها".⁴

ويذهب جيمس من منطلق هذه المحددات، إلى طرح تساؤل حول هوية الترجمة نفسها، من حيث إنها تشغل ضمن المحددات ذاتها، أي "هل يمكن

¹ - ADAM, J.M., Linguistique textuelle- Des genres de discours aux textes, Paris : NATHAN, 1999 P. 122: « ...toute production verbale est une manifestation ostentatoire d'une "intention communicative". Comprendre- interpréter un énoncé, c'est être capable d'accéder à un ensemble d'hypothèses intentionnelles qui motivent et expliquent l'acte d'interaction verbale. »

² - Cf. B. HATIM and J. MUNDAY, Op. Cit. Ibid. p192

³ - Cf. Idem.

⁴ - TANNEN (1984), in: ibid. p194: "...discourse that has cultural significance for those who create or comprehend it "

اعتبار الترجمة جنسا...؟" ثم يجيب على ذلك بالإيجاب: "أقترح أن ثمة جنس الترجمة، غير أن له وضعاً خاصاً".¹ ويستدل على ذلك بما يسميه توري TOURY "الترجمة الأيديولوجية"، في إشارته إلى اليهود الألمان والروس الذين يحبذون - لأسباب أيديولوجية- قراءة الترجمات العبرية لنصوص روسية وألمانية، بدل قراءتها في نسخها الأصلية.²

لشرح هذا الطرح التجريدي، يمكن أن نستدل نحن بترجمات المنفلوطي لنصوص برناردان دي سان بيار الروائية، كما أشرنا أعلاه، إذ لم يكن جنس الرواية العربية قد اكتمل بعد بحيث يجوز أن ننسب له تلك الترجمات، ولم يكن كذلك من الممكن نسبتها إلى القصص والحكايات الشعبية والخرافة العربية، لاختلاف مقوماتها عن جنس الرواية الغربية. لذلك، وإذا لم يكن ممكناً اعتبار أعمال المنفلوطي بمثابة جنس قائم بحد ذاته، فإننا - على الأقل - نعدّها قد أسهمت في ولادة جنس الرواية العربية.

وعلى هذا الأساس، فإننا نجد جيمس وكأناه ينتقد طرح حاتم وميسون، حول الإجراءين القرائين التصاعدي والتنازلي، اللذين أشرنا إليهما أعلاه، ويعتبرهما غير كافيين لنجاح الترجمة، التي يجب أن تستوعب جنس النص الأصلي وتحضّر له الفلك التناصي لجنسه الجديد. لكنه مع ذلك يثني على الكاتبين في بلورة صنف ترجمة لأنماط النصوص.³

¹ - Carl James (1989) in : B. HATIM and J. MUNDAY, Op. Cit. Ibid. p194: "is a translation to be regarded as a genre...?", "I suggest there is a genre TRANSLATION, but that it has a special status."

² - Cf. Idem.

³ - Cf. Ibid. p195

قد تكون عديد النماذج التداولية تعاطت صناعة المعنى في الترجمة من جوانب شتى، لكن الغالب فيها ظل يفسر علاقة المرجع بالبدال، كما أشرنا إليه أعلاه، ولو على أساس أن الوظائف اللغوية التي تكتنف البنى اللسانية تنبثق من فكرة التواصل، وهو ما جعل أكثر النماذج التي فصلنا فيها تعتمد على الخطاطة الوظيفية لهاليداي، ولعل الذي ظل يلزمها بذلك هو جاذبية الحامل اللساني بما يمثله من شرعية للمعنى من وجه المقارنة بين الأصل والترجمة.

ولم تفلح تلك النماذج في التخلص من جاذبية الحامل اللساني إلا لما قرنت شرعية المعنى بالسياق وبالمقام، وهو ما نعه نحن تحولاً من تفسير الحدث الترجمي إلى تحليل الفعل الترجمي، وقد يكون - برأينا - نموذج حاتم وميسون أكمل تلك النماذج منهجياً، حين اعتبر أن الترجمة هي "فعل تواصل يؤطره فعل تواصل سابق"،¹ وللسياق فيه بالغ الأثر في استراتيجية المترجم. والحديث عن الاستراتيجية هو حديث مضمّر عن القصدية، التي تتمثل هنا في تحقيق الفعل التواصل وفق عناصره التداولية المستهدفة.

لذلك نتبنى نحن في هذه الدراسة هذا التوجه التداولي بشيء من التركيز على السياق، على فرض أنه يؤطر استراتيجية المترجم في أنواع الترجمة كافة، لكننا نفترض على وجه الخصوص أن من السياقات الخاصة ما لا يقف عند تأطير الاستراتيجية الترجمية، بل يتعداه إلى تأطير الاستراتيجية التواصلية برمتها، وإلى حد تقييس الممارسات السوسيونصية ومعيّرتها، لخفض تكلفة تعدد الترجمات بموجب شرعية التأويل، وذلك تحديداً عندما تصبح الترجمة - فيما نصلح عليه بالتواصل متعدد اللغات La communication multilingue - هي وسيلة

¹ - HATIM and MASON., Op. Cit. Ibid. p2

التواصل الوحيدة، أو لنقلُ الجنس الخطابي الوحيد، على حد تعبير كارل جيمس،¹ ويصبح الاقتصاد اللغوي يقتضي توحيد الأفعال الكلامية، من خلال توحيد المفهوم وتعريف السياق.

إن للتواصل متعدد اللغات من الخصائص ما نعتقد أنه يُخرجه من معيارية ومواضعات التواصل أحادي اللغة، بحيث يصبح نظاما سيميائيا قائما بحد ذاته، يشغل ضمن فلك مرجعي مختلف ومتميز، نسطلح عليه أحيانا بالثقافة المتعدد (Multicultural)، وعابر- الثقافات أحيانا (Transcultural)، وبين- الثقافات (Intercultural) أحيانا أخرى، وهو ما يجعله ينفلت حتى من التحليل التداولي المعروف في التفاعل أحادي اللغة.

إذا كان في هذه العناصر ما يستأهل صفة الإشكال، فإننا نعتقد من جهتنا بأنه يستحق الدراسة والتحليل، لرسم معالم ظاهرة وممارسة لغوية جديدة متجددة. فأما تجددتها، فمن حيث إنها ظاهرة قديمة قدم المجتمعات البشرية، في كل أحقابها الحضارية، تتجدد مع نشأة اللغات الجديدة؛ وأما جدتها، فمن حيث إن المعطيات السوسiolسانية والمادية الحديثة التي تؤطرها، تختلف عن أي معطيات سابقة في ظاهرة التعدد اللغوي، فضلا عن أن الترجمة تؤدي فيها دورا لم يكن ليناط بها من قبل، مما يجعل أنطولوجيتها برمتها محل نظر وإعادة نظر.

¹ - Carl James(1989)in : B. Hatim and J. Munday, Op. Cit. Ibid. p192

الفصل الثاني

من تداوليات الترجمة

إلى تداوليات التعدد اللغوي

"Since every language contains its own unique truths, translation is the very spirit of civilization."

I.BASHEVIS SINGER 

هل يبرر وجود الترجمة، بوصفها فعلا بشريا، غير اختلاف ألسنتنا وتعددتها؟! ونحن نعلم أن المختصين قد عدّوا أكثر من 6000 لغة، لا تزال منطوقة ومستعملة إلى يومنا هذا،¹ بصرف النظر عن الخلافات العلمية حول فصل بعض اللهجات عن لغاتها وبعض المنطوق المحلي أو الإقليمي وغير ذلك! بل بصرف النظر عن تعددها الذي يكون بقدر تعدد السياقات الفكرية والثقافية للأمم، بشكل يجعلها متنافرة في " لا انسجام جذري" (Hétérogénéité radicale) على حد تعبير بول ريكور،² يكاد يجعل الترجمة مستحيلة، لولا أنها استحالة أولية (Intraduisibilité initiale)، في تقدير بول ريكور دائما،³ لأن الواقع يفند هذه الاستحالة بما هو كائن من ممارسة.

لقد ظل التعدد اللغوي ردحا من الزمان ظاهرة سلبية في كل الحضارات، ومرادفا للانشقاق والخروج عن سلطة الغالب أو الغالبية، مما يستدعي محاربته وفرض وحدة اللغة والمعايير الاجتماعية والثقافية والحضارية، وهو ما جعل اللغات في صراع وصدام حضاري دائمين، لم يوضع له حد إلى غاية تاريخ الحادي عشر من سبتمبر 2011، الذي يعتبر "فاصلة في تاريخ حوار الحضارات"،⁴ حينما اضطرت الدول أعضاء منظمة اليونسكو، بعد أحداث بُرجي التجارة بنيويورك، إلى تبني بيان عالمي حول التنوع الثقافي

¹ - Cf. OUSTINOFF, M., Op. Cit. p : 09

² - RICOEUR Paul, Sur la traduction, Paris, Ed. Bayard, 2004, pp : 53-54

³ - Ibid., p : 56

⁴ - Cf. Xu Jun, Diversité Culturelle : La mission de La traduction, in : HERMÈS 49, 2007, p185

(la Déclaration universelle sur la diversité culturelle)، إيماناً منها بأن "حوار الثقافات يمثل أحسن ضمان للأمن ونبذ أطروحة صدام الثقافات والحضارات المحتوم".¹ ليصبح بذلك التعدد اللغوي لازمة لا يثار الحوار إلا بها وحولها.

وفي خضم هذا الحوار (الذي نعهه أقدم من هذا التاريخ) نشأت مفاهيم حول بؤرة اللغة، تؤسس لخطابات الهوية والقومية والغيرية والتعددية الثقافية وغيرها من المفاهيم الأنثروبو- سياسية والسوسيولوجية، التي تمجد التعدد اللغوي في أفضية إقليمية تجمعها المصالح الاقتصادية والجيو- استراتيجية المشتركة، لكن دون أن يكون لهته الخطابات أي أثر في حقيقة تصور الأقليات والقوميات لتلك المفاهيم، حتى وهي تشكل جزءاً من تكتل ما؛ وأما ذلك أن تصنيفات إيديولوجية متعارضة جديدة نشأت في هذه السياقات في شكل ثنائيات مثل: لغة أم/وطنية؛ لغة جهوية/وطنية؛ لغة وطنية/ دولية؛ لغة أقلية/ وطنية...الخ،² مما يجعل مفاهيم أكاديمية علمية مثل التعدد اللغوي ترزح تحت نوع من النسبية.

لكن مهما يكن من نسبية التعاريف المنسوبة إلى هذا المفهوم، يبقى ظاهرة بشرية اجتماعية يمكن أن تخضع لعدد من المقاربات النسقية والسياقية، الجديرة بتبديد الحجب التي تغشاها، بوصفها ظاهرة جديدة -

¹ - Déclaration universelle de l'Unesco sur la diversité culturelle, Paris, Éd. de l'Unesco, 2002. www.unesco.org/culture/pluralism/diversity/html_fr: « ... le dialogue interculturel constitue le meilleur gage pour la paix, et de rejeter catégoriquement la thèse de conflits inéluctables de cultures et de civilisations ».

² - Cf. Canut Cécile et Duchêne Alexandre, « Introduction. Instrumentalisations politiques et économiques des langues : le plurilinguisme en question », *Langage et société*, 2011/2 n° 136, p.6et7

نسبياً- فى التاريخ البشرى ومنتامية فى تسارع رهيب، سببه امتزاج الشعوب وتقاربها فى "القرية الافتراضية" بما صار متوافراً من وسائل النقل والتواصل بشكل لم يشهده العالم من قبل، حتى أدى ذلك إلى تغير سَنَن التواصل من الأعقد إلى أعقد، بل إن الترجمة نفسها لم تعد تتأسس على المعايير الكلاسيكية نفسها.

وعلى هذا الأساس، فإننا نأمل من هذه الدراسة تجلية ما تراكم على هذا الموضوع، وكشف ما أمكن من خفاياه وثناياه، حتى نعرف محل الترجمة من الإعراب فى بابل العصر الجديد، فنوفى حق هذا الرهان من وصف علمي، يقترب من الموضوعية قدر الإمكان، حتى وإن كنا نؤمن بأن الأمر إذا تعلق بسيادة الأمم واقتصادياتها، فلا يبقى للموضوعية مكان.

1. مفهوم التعدد اللغوي:

1.1. من اللساني إلى التداولي:

يحيل مفهوم التعدد اللغوي في اللسان الفرنسي،* إلى مصطلحين مترادفين/مختلفين في آن، هما: Multilinguisme و Plurilinguisme؛ أما ترادفهما فهو من حيث إننا لم نعثر في القواميس العامة على فرق بينهما يستحق الذكر، في حين لا تورد القواميس المتخصصة في الغالب إلا أحد المصطلحين دون الثاني؛ وأما الدارج في الاستعمال فهو المصطلح الأول.

فمثلاً، لم يرد مفهوم التعدد اللغوي في قاموس ديكرود الموسوعي لعلوم اللغة إلا بالمصطلح الأول وبتفريق تقني من جهة اللغات (الأم واللغات) المكتسبة لدى الفرد، أي بين Multilingue و Polyglotte: "يقال عن المرء إنه متعدد اللغات (مزدوج؛ ثلاثي...) إذا كان يملك عدة لغات مكتسبة كلها بوصفها لغات أم (وعلى هذا النحو، فإن من يكتسب عدة لغات عن طريق التعلم (Polyglotte) ليس بالضرورة متعدد اللغات، لولا أن الفرق بينهما لا يزال غامضاً، خاصة بين التعلم الطبيعي لدى الطفل والتعلم المدرسي)."¹

* - لا تستعمل اللغة الإنجليزية في الغالب الأعم إلا مصطلح Multilingualism، غير أن الأوساط السوسiolسانية والإثنولسانية تبنت مصطلح Plurilinguisme لفروق تقنية مستجدة سوف نأتي إلى ذكرها، على الرغم من الخلط أو المناوبة التي تعتور استعمالهما والتي لم نستطع أن نجد ما يسوغها.

¹ - Ducrot, O., Schaeffer J. M., Nouveau Dictionnaire Encyclopédique des Sciences du Langage, Ed. du Seuil, Paris 1995, p141 : « Un individu est dit multilingue (bi-, trilingue...) s'il possède plusieurs langues, apprises l'une comme l'autre en tant que langues maternelles (en ce sens ; un polyglotte n'est pas nécessairement multilingue, mais la différence n'est pas toujours nette en fait entre l'apprentissage "naturel" et l'apprentissage "scolaire" d'une langue par un enfant.) »

وكذلك أندريه مارتينييه لم يستعمل سوى المصطلح الأول في وصف الظاهرة؛¹ ويبدو أن للسانيات الوصفية أثرا في ذلك، حيث إنها لا تهتم بالتعدد أو الأحادية إلا من جهة تجريدية تُغنى بالكفاءة دون التحيين، أو على الأقل بالإنجاز الفردي دون التواصل. وبما أن في اللاحقة Multi ما يفيد التعدد في الشيء الواحد (مثال: multicolore؛ multidimensionnel؛ multimédia...) فقد كانت هي الأنسب لوصف حالة اجتماع عدد من اللغات في سياق واحد؛ وحتى إن كان الحديث عن مجتمع متعدد اللغات فهو حديث عن مجتمع واحد، والقرينة دائما في اللغ(ات)ة الأم.

لكن مع مطلع الستينات وتطور دراسات علم الاجتماع اللغوي والسوسيولسانيات، انفتح باب للتركيز على مفهوم التماس بين اللغات contact des langues وتحليل الوظائف الاجتماعية للغة، وعلى رأسها وظيفة التواصل، بما ينجر عنها من تحول اجتماعي وجدل في الهوية والقومية وغير ذلك، ليصبح التعدد اللغوي بذلك بؤرة تصب فيها جملة من الحقول المعرفية أهمها اللسانيات وعلم الاجتماع والتاريخ وحتى القانون والاقتصاد.²

ولقد سمح مفهوم التماس بتحديد الفروق بين التعدد اللغوي المجتمعي والتعدد اللغوي الفردي، حيث يقصد بالأول تعايش عدد من اللغات في جماعة أو مجتمع معين، وهنا تُدرس ظواهر التداخل واللهجات المولدة (Créole، Pidgin) والثنائية اللغوية (Diglossie) وغيرها، في حين يقصد بالثاني قدرة الفرد على

¹ - Martinet A., « Unilinguisme et multilinguisme », in : *Le Langage, Encyclopédie de la Pléiade*, Paris, 1968.

² - Cf. GARDNER-CHLOROS Pénélope, TABOURET-KELLER Andrée, PLURILINGUISME, in : Universalis (DVD Version 16.00), Paris, 2010.

التواصل بأكثر من لغة واحدة، وهنا تتدخل التعليمية ومفاهيم المعيار اللساني والكفاءة وغيرها.¹

ومع ذلك، ظل فضاء التماس في نظر اللسانيات هو المتكلم نفسه، أي كيف يستوعب التعدد أو الازدواج وكيف يعيد بناءه وفق أطره الخاصة،² وأكثر من ذلك، وهو ما يهمننا - أو بالأحرى ما لا يهمننا - في هذه الدراسة، أن ذلك كله ظل في مجال المنطوق دون المكتوب، وإذا تم تحليل المكتوب فلا يتم إلا من منظور تعليمي ووفق معيارية النظام اللساني ومرجعياته (درجة الانزياح؛ الخطأ والصواب، التداخل...)،³ دون النظر في تحول الممارسات السوسيو- نصية وتجدها تبعا لمعيارية السياق وتداوليته، وهو ما نحاول تتبعه في هذه الدراسة.

ومن جهة أخرى، فقد ظلت المفاهيم اللسانية تفرض نفسها ضمن تصور أحادي اللغة، لم تسلم منه حتى التداوليات، وهو الطرح نفسه الذي أثقل الدراسات الترجمة ردحا طويلا من الزمن، و"يبدو أن الدرس التداولي، باستثناء التداوليات بين- اللغوية، لا تعير التواصل بين الثقافات اهتماما كبيرا، ولا تزال على العموم السائد أحادية اللغة في منظورها، فمعظم القضايا والنظريات التداولية تُناقش ضمن إطار أحادي اللغة يفقر أو يقصي عديد

¹ - Cf. TRIM JOHN, *Multilingualism and the Interpretation of Languages in Contact*, in: *Crossing Barriers and Bridging Cultures, The Challenges of Multilingual Translation for the European Union*, Edited by Arturo Tosi, Multilingual Matters Ltd. 2003, p8.

² - GARDNER-CHLOROS P., TABOURET-KELLER A., Op. Cit. Idem.

³ - Idem.

الشروح أو الإشارات إلى قابلية تطبيق الأفكار والنظريات ونتائج الأبحاث على المعطيات مزدوجة اللغة ومتعددة اللغات.¹

وإذا عدنا إلى النظريات الترجمية التي سردناها في الفصل السابق، وجدناها تعتمد في غالبها على نظريات غرايس Grice، براون Brown، ليفنسون Levinson، سبيربر Sperber، ويلسون Wilson وغيرهم، التي تفترض أن قواعد ومبادئ التواصل والتأويل هي نفسها ومتماثلة مهما كانت اللغة التي نستعملها، على الرغم من أن نتائج الدراسات والأبحاث في الازدواج والتعدد اللغويين ما فتئت تثبت غير ذلك.²

فما كان في اللسانيات التقليدية تداخلا لسانيا أو خطأ لغويا سببه ذلك التداخل، أو ضعفا في ملكة الازدواج اللغوي، صار يعتبر في أبحاث التعدد اللغوي من قبيل استراتيجيات التواصل متعدد اللغات؛ وما كان يعتبر في الانثروبولوجيا اللسانية والاجتماعية صراع هوية وانتماء، تحول إلى صراع تواصل يقتضي - من حيث التعريف - التفريق بين اللغة للانتماء أو الهوية، واللغة للتواصل Language for identification/Language for communication،³

¹ - KECSKE' S I, Multilingualism: Pragmatic Aspects, in: Encyclopedia of Language and Linguistics, Op. cit. ibid. p371: "Pragmatics research, however, with the exception of interlanguage pragmatics, does not seem to pay much attention to intercultural communications and remains predominantly monolingual in scope. Major issues and theories of pragmatics are discussed in a monolingual framework that lacks or excludes any explanation of or reference to the applicability of ideas, theories, and research findings to bi- and multilingual settings."

² - Idem.

³ - Cf. HOUSE, J., English as a lingua franca: A threat to multilingualism? In: Journal of Sociolinguistics 7/4, 2003, p256

بعدما أضحت الهوية تعددية والثقافة تعددية كذلك، في سياق العولمة والتكتلات.¹*

لا يمكن أن نخوض ضمن هذا الفضاء البحثي الضيق في علاقة اللغة بالهوية أو في ثنائية اللغة/الثقافة، فذلك قد يتخطى حدود هذه الدراسة، لكن ما يمكن أن نجزم به، ونفسر به عدم انطباق قالب اللسانيات على حالة التعدد اللغوي، هو أن التواصل متعدد اللغات ليس حالة طبيعية من التواصل البشري أو من تماس اللغات كما رأينا أعلاه، بل هو حالة مستجدة فرضها تقلص الفضاء الفيزيائي للبشرية إلى فضاء افتراضي، تكدست واحتشدت فيه الثقافات جبرا، فتولدت عن ذلك ممارسات خطابية وتواصلية جديدة، بل حتى ممارسات سوسيوقافية جديدة. وأما ما اصطلحنا عليه "بالحالة الطبيعية للتواصل البشري"، فإنما نقصد به أن الأصل في التواصل أن يكون بلغة مشتركة، بصرف النظر عن لغات المتكلمين الأم، سواء أاجتمعت في فضاء جغرافي ثابت أم في سياق تواصل عارض. وهنا تبقى معيارية اللغة تفرض إمكانات الدلالة تماشيا مع الكفاءة اللسانية لمستعملها.²

¹ - Lestinen, L., Petrucijová, J., and Spinthourakis, J., Identity in Multicultural and Multilingual Contexts, CiCe Guidelines, London, UK, 2004

* - ليست هذه - في رأينا - إلا خطابات تنميطية تسوغ لعبة الهيمنة الاقتصادية والثقافية والإيديولوجية، في ظل معطيات جيو إستراتيجية جديدة لم تعد تسمح بالواجهة المباشرة، فتستعيز عنها بالمنافسة غير المباشرة في أفضية افتراضية تتلخص في مقولة الإعلام؛ ولا حاجة لبرهان رياضي كي نثبت أن القوة الاقتصادية تفرض معها لغتها، وأن استهلاك سلعة يعني استهلاك خطابات الثقافة التي أنتجتها. كما يكفي المدقق في الأمر أن يعود إلى الدراسات الأوروبية والأسبوية المختلفة التي دقت ناقوس الخطر من اكتساح اللغة الإنكليزية تحت غطاء العولمة والتواصل متعدد الثقافات ليتبين حقيقة هذا الصراع.

² - Cf. GARDNER-CHLOROS Pénélope, TABOURET-KELLER Andrée, Op. Cit. Idem.

ومهما عرض في هذه الحالة من تداخل وتماس لغويين، فإنه يبقى استثناءً غير طبيعي، خاصة في الثقافات الغربية،* ويتعلق بحالات فردية أو بمجموعات لغوية صغرى، على عكس الثقافات الشرقية (أو غير الغربية في اصطلاح بعض الأوساط الأنثروبولوجية) التي تعرض نماذج موسعة من التعدد، الذي يولد أنماطاً جديدة من التواصل،¹ تدور حول التجارة والملاحة البحرية، كالتى عرفها العرب واصطلحوا عليها بـ"لسان الفرنجة"، وهو المصطلح الذي انتقل إلى أوروبا القرون الوسطى في صيغته الصوتية "Lingua franca" ولا يزال مستعملاً إلى يومنا هذا.²

لكنها تبقى هي الأخرى خارج نماذج التعدد اللغوي التي نقصد تحليلها في دراستنا، بل نعدّها من نماذج التماس اللغوي الذي تتسحب عليه التعاريف اللسانية، ذلك أن نماذج التماس هذه لا تقوم على مبدأ التجانس والاشتراك اللغوي أو الثقافى، وإنما تقوم على مبدأ الاشتراك في الفضاء التواصلى لا أكثر، بحيث تجتمع عدة لغات في فضاء جغرافى محدود (مثل كثير من أقاليم جنوب آسيا)، دون أن يجمع بينها أي مشترك عرقى أو عقدي أو ثقافى أو حتى

*- إذا أخذنا سويسرا مثلاً لا حصراً، أو كندا كذلك، بوصفهما أبرز نموذجين للتعدد والازدواج اللغويين في الغرب، نجد أن لهما حقاً عدة لغات وطنية، لكنها لا تجتمع في إقليم واحد، وأن حالات التماس تشكل الاستثناء لا القاعدة، والغالب هو الميل إلى استعمال لغة مشتركة بحسب تواجد المتكلم في إقليم أو في آخر، وهذا ما مجاله اللسانيات. أما حالات التعدد الرسمي، أي على مستوى مؤسسات الدولة وما تنتجه من خطابات ونصوص فهو ما يثير اهتمامنا ونعتقد أنه مجال خصب جداً ولم يسير في عمق أغواره.

¹ - Suresh Canagarajah A. & Wurr Adrian J., Multilingual Communication and Language Acquisition: New Research Directions, in: The Reading Matrix, Volume 11, Number 1, January 2011, p2.

² - Cf. HOUSE J., Op. Cit. Ibid. p257

أيديولوجي،¹ لينتفي بذلك أي معيار أمام معيار القيمة التواصلية، وأمانة ذلك "لسان الفرنجة" الذي ينتج عن هذا التماس وكذا اللهجات المؤلدة والهجنة التي أشرنا إليها أعلاه، والتي تعتبر من حيث التعريف خروجاً عن المعيار بامتياز.

وعلى هذا الأساس فنحن نميز في هذه الدراسة بين مفهوم التماس، الذي تكون فيه لغة معينة مشتركةً على المحك التواصلية بين ناطقين بعدة لغات، مثلما هي الحال بالنسبة للغة الإنجليزية في أوروبا عصر النهضة إلى يومنا هذا،² ومفهوم التعدد اللغوي الذي تكون فيه عدة لغات متوازية ومتضافرة في الفعل التواصلية، مثلما هي الحال في بعض الأقاليم الآسيوية وعدد من التكتلات الإقليمية والمنظمات الدولية، التي يشكل فيها التعدد اللساني قضية سيادية وسياسية. وبتعبير آخر أكثر اصطلاحية: نحن نميز في هذه الدراسة بين التعدد اللغوي الرسمي (أو المؤسسي) والتعدد غير الرسمي (أو المقامي العابر).

2.1 خصائص التواصل م.غ. التداولية:

قد تظهر على السطح ومن أول وهلة تقاطعات وتماثلات بين نمطي التواصل م.غ. الموصوفين أعلاه، كالتداخل اللغوي مثلاً، لكنها بالنسبة لنا تعمق على العكس الفرق بينهما، فالتداخل اللغوي في التعدد غير الرسمي يظهر في خطاب مستعملي اللغة ويكون في الغالب على صعيد المنطوق دون المكتوب،

¹ - Cf. SURESH, CANAGARAJAH, A. & WURR Adrian J., Op. Cit., Idem.

² -Cf. Op. Cit. Idem

أما في التعدد الرسمي فيظهر (أحيانا) في إنجاز المترجمين والتراجمة والمحررين بالتوازي Corédacteurs ، ويكون في المكتوب أكثر من المنطوق ، كما أنه إذا كان في الأول يمثل لازمة طبيعية في التواصل ، فإنه يشكل في الثاني إكراها من إكراهات التواصل.

أضف إلى ذلك أن حدود النظم اللسانية في النمط الأول من التماس تتماهى وتتشابك بنوع من الغموض ، في حين إنها تتميز في النمط الثاني دون أي تداخل ، بوصفها "موضوعا مؤسسياً ، وبالتالي موضوعا قانونيا ، بما ينجر عن ذلك من نزعة معيارية"¹. يبقى القاسم المشترك بين هذين النمطين ، أو مهما يكن من أنماط ، هو مفهوم التواصل بطرحه العام والتقليدي ، أي القناة والرسالة والسنن...إلخ. غير أن أطراف التواصل م.غ. تنتقل في هذا النمط من السنن المعياري والكفاءة اللسانية ، التي تستند إلى بنية نحوية عميقة ، إلى سنن سميولساني وكفاءة تداولية تركز على استراتيجية هجينة من العناصر السياقية ، ولا تتوقف طويلا عند معيارية النحو.

كما أن أوجه أو مجالات تمثل هذين التواصلين تختلف لا - تناسبيا ، ففي حين يكون الأول بين الأفراد وتزامنيا منقطعا مع سياقه الضيق ، يكون الثاني بين المؤسسات والجماعات أو بين المؤسسات فيما بينها ومستمر في الزمان تماشيا مع سياق أوسع ، وهو ما يتجسد في مجالات الإدارة والتجارة والإشهار وأشكال الإعلام.

وإذا سلمنا أن اللغة هي القاسم المشترك بين كل أنماط التواصل البشري ، فإنه لا يمكننا أن ننكر بأن دورة التأثير والتأثر مغلقة بين النمطين

¹ - GARDNER-CHLOROS, Pénélope, TABOURET-KELLER Andrée, Op. Cit., Idem.

الذين سلف وصفهما، بحيث يترسب ويتسرب من بعضهما بعض ما يصبح ممیزا لهما من خصائص وممارسات سوسیوخطابية، على الأقل مقارنة "بالنموذج التقليدي" للتواصل أحادي اللغة، كما تبينّه الدراسة المحالّ عليها أدناه:

الأنموذج التقليدي	الأنموذج الناشئ
▪ لغة نسقية ▪ نحو نمطي (جاهز) ▪ كفاءة رسمية (معيارية) ▪ عملية فردية ▪ نحو ▪ قواعد السلامة اللغوية ▪ إنجاز ▪ أحادية النظام اللساني ▪ الانتماء إلى جماعة (لسانية) ▪ لغة هدف ▪ جماعة لغوية متجانسة ▪ لغة ▪ لفظي ▪ إجراء ذهني ▪ عملية إدراكية ▪ قوالب وضعية ▪ قوالب خطية	▪ مزيج لغوي ▪ نحو متجدد ▪ إنجاز يومي ▪ ممارسة مجتمعية ▪ تداولية ▪ استراتيجيات تفاوضية ▪ ممارسة ▪ وعي لساني ▪ القفز بين عدة جماعات ▪ ذخيرة لسانية ▪ جماعة لغوية غير متجانسة ▪ بيئة ▪ متعدد الأنماط ▪ تجربة متعددة الحواس ▪ عملية سياقية ▪ تعددية القوالب ▪ دينامية ، نظم معقدة

الشكل رقم: 03

مقابلة بين الأنموذجين: أحادي اللغة التقليدي ومتعدد اللغات الناشئ¹

¹ - SURESH CANAGARAJAH A. & WURR Adrian J., Op. Cit. p10

إن الشرح على الشرح إطناب، لأن الفروق واضحة من الجدول، لكن لا ضير من التعليق عليها مع التركيز على أكثر ما يهمنا من خصائص تسوغ المقاربة التداولية:

✓ إن معيارية التواصل متعدد اللغات سياقية، وليست لسانية أو متعلقة بلغة من لغات التماس، لأن "التعدد اللغوى متعلق بالأشخاص، أي بمستعملي اللغة، لا باللغات نفسها، وناتج عن طبيعة السياق دون أي علاقة بطبيعة اللغات المعنية".¹

✓ إن السياق م.غ. يمنح التواصل الصبغة التداولية بامتياز، لأن الأطراف تتحول من "وضعية المتعلم/المكتسب إلى وضعية المستعمل"،² وهي وضعية وظيفية لا تحتفي بالشكل البنيوي للغة (حسب الكفاءة التي اكتسبها الأطراف) بقدر ما تحتفي بالغاية التواصلية، التي تصبح محل تجاذب وتفاوض Negotiation بين الأطراف التواصلية وفقا لمقتضيات الحال.³

✓ التواصل م.غ. هو ممارسة مجتمعية وتداولية، تقوم على مبدأ التعاون ومفاوضة المعنى، "وإذا حدث خلل أو انقطاع في سلسلة التواصل، فإن اللوم لا يقع على فرد وحده وإنما يقع على كافة أطراف التفاعل".⁴

✓ إن معايير التواصل م.غ. تنشأ في السياقات (Contexts) م.غ.، لا في المقامات (Situation) م.غ.، ذلك أن في السياق شيئاً من الثبات والنمطية، ما يسمح بوضع المعايير، وشيئاً من الرسمية كذلك، ونقصد هنا السياسات

¹ - CRUZ-FERREIRA, M., Multilingual Norms, ed. (2010), Frankfurt: Peter Lang. p6

² - SURESH CANAGARAJAH A. & WURR ADRIAN J., Op. Cit. p8

³ - Cf. Ibid. p1

⁴ - Ibid., p7

اللغوية التي تتمط وتكرس الممارسات م.غ.، خاصة على صعيد المكتوب، مثلما هي الحال بالنسبة لسياق الاتحاد الأوروبي عموماً، والسياق الاسكندينا في والسياق السنغافوري... إلخ.¹

✓ إن للتواصل م.غ. بنية تركيبية تجعل المتخاطبين يجمعون بين البنى التحتية لعدد من اللغات في المقام التواصلي الواحد؛

✓ إن اللغة، من منظور التواصل متعدد اللغات "لا تشكل وسيلة أو وسيطاً للتواصل فحسب، بل هي أيضاً نظام معقد التركيب يدخل في علاقة مع لغات أخرى فيطبع بديناميته البشرَ المحميين في التفاعل عن طريق نمذجة "أفعالهم المقامية"²، بحيث إن كل طرف يستحضر نوعين من الكفاءة التواصلية وطبقات من السياق في مقام تواصلي واحد: الكفاءة المتعلقة باللغة الأم لكل طرف وكفاءة التماس اللغوي، فضلاً عن بعض الكليات التواصلية المتعلقة بالتواصل البشري.

إن هذه الخصائص لتضع الظاهرة في معمعة الدرس التداولي، من حيث إنها تحيل كلها إلى أفضية التفاعل اللغوي، أكثر مما تحيل إلى التركيب أو حتى الدلالة، لكننا إذا سلمنا بأن موضوع التداوليات هو "دراسة العلاقة بين العلامة ومؤوليتها"³ حسب طرح موريس (1938)، بأبعادها الثلاثة (التركيبي والدلالي والتداولي)، فإننا سوف نقع في مضيق المقامية ملتبسةً بالسياقية، أي

¹ - Cf. CRUZ-FERREIRA, M., Op. Cit. Ibid., pp. 5 -7

² - Juliane House and al. Multilingual Communication in: Hamburg Studies in Multilingualism, ISSN 1571-4934 ; v. 3, John Benjamins Publishing Co. p.11

³ - MOESCHLER, J. et REBOUL, A.; Dictionnaire Encyclopédique de Pragmatique, Ed. Seuil, Paris, P.36

تأويل ملفوظ معين ضمن مقام تواصل محدد، في حين إن دراسة التعدد اللغوي يجب أن تقع في علاقة الخطاب بالسياق، لتفسير الممارسات الخطابية وليس الأحداث التواصلية المنعزلة.

كما أن الفرق بين النص والخطاب نفسه، ومسوغات النمط الشكلي (المنطوق أو المكتوب) في التواصل متعدد اللغات لا يتحدد بالنمط أو الجنس المكرس اجتماعيا، وإنما بقرينة التلقي أو الفهم ضمن خصوصية السياق م.غ.؛ بحيث تصبح مقولتا النص والخطاب مجرد وحدتين تواصليتين تشتغلان بالتناوب في شكل أفعال كلامية تنتظم اجتماعيا حسب تراتبية معينة بين اللغات المعنية بالحدث التواصل¹.

وإذا كان لا بد من تبني مفهوم السياق بزئبقيته في الدرس التداولي، فإننا نجنح بالأحرى إلى طرح سبيربر وويلسون (SPERBER & WILSON) فيما يعرف بتداوليات السياق Pragmatique du Contexte،² أو التداوليات المعرفية أحيانا (Cognitive pragmatics)، لأننا نراها الأنسب لدراسة إشكالات التعدد اللغوي التداولية؛* ذلك أن "السياق كما يصفه سبيربر وويلسون يختلف تماما عن السياق بمعناه التقليدي. فالسياق في معناه التقليدي محدد مسبقا؛ إنه لسانی تداولي، وبالتالي فهو ثابت بطبيعته. أما السياق في نظرية سبيربر وويلسون حول

¹ - Juliane, House and al. Op. Cit. Ibid. p12

² - Cf. Ibid. pp129-153

* - للإشارة، فإن نظرية سبيربر وويلسون شكلت، بالإضافة إلى نظرية كوسيريو والمقاربة الإدراكية للغة، الخلفية المعرفية للمقاربة التأويلية في الترجمة (مدرسة ESIT) لبناء مجمل شبكتها المصطلحية والمفهومية، خاصة منها مفاهيم السياق والمكملات المعرفية (أو الإدراكية) والعناصر الخارج-نصية... إلخ، التي اشتغلت عليها كل من سلسكوفتش ولدرير وأسهبنا في الكتابة عنها؛ على رأس تلك المفاهيم التي تهمننا مفهوم "سياق المقام" (Contexte situationnel)

الملاءمة، فهو 'بناء سيكولوجي، وبنية تحتية لافتراضات السامع حول العالم' (2001:15). إنه شيء يتولد في قلب دينامية الإجراء المعرفي للفرد ويبقى متغيراً ومتوسعا مع تجاربه الجديدة.¹

2. تداوليات التعدد اللغوي:

إن نشأة تداوليات التعدد اللغوي، أو ما يعرف بالتداوليات بين- اللغوية Interlanguage pragmatics ليست أبعد من عقدين من الزمن، حيث نشأت في كنف المقاربة الوظيفية للترجمة، التي رأينا أعلامها في الفصل السابق، ومنهم على وجه الخصوص Blum-Kulka و Kasper، اللذين عكفا على تعليمية اللغة الأجنبية (L2) مع التركيز على محاولة وصف شروط إنتاج الأفعال الكلامية وفهمها في اللغة الهدف من قبل مكتسب اللغة (nonnative speaker).²

وقد أفضت هذه الدراسات، بعد أعمال سبيربر وويلسون حول السياقين المعرفي والذهني، مع أعمال LEVINSON حول الاقتضاء والاستلزام، إلى إعادة النظر في تعريف موضوع التداوليات: من "دراسة علاقة العلامة بمؤولياها" إلى

¹ - CHANG Zixia, A Cognitive-Pragmatic Model for Translation Studies Based on Relevance and Adaptation, in: Canadian Social Science Vol.5 No.1 February 2009, p96:

"Context as described by Sperber and Wilson is entirely different from the context in the traditional sense. Context in the traditional sense is predetermined. It is linguistic pragmatic, therefore static in nature. Context in Sperber and Wilson's Relevance Theory is "a psychological construct, a subset of the hearer's assumptions about the world." (2001:15). It is something generated in the very dynamic process of an individual's cognition and it keeps changing and expanding with new experiences..."

² - Cf. KECSKE' S I, Op. Cit. Ibid. p372

"دراسة العلاقات بين اللغة والسياق" أو حتى "دراسة استعمال السياق للاستدلال على المعنى".¹

وعلى النحو نفسه تحوّل السؤال المنهجي من "ماذا يفعل مستعملو اللغة بالسنن" إلى "كيف يفعلون ما يفعلونه"، لأن وجه الاختلاف بين الحدث التواصلى أحادي اللغة والحدث متعدد اللغات هو في طريقة الإنجاز والتأويل لا في فعل التواصل نفسه،² وهذا ما ينقل النظر من الإنجاز إلى السياق، لأن السنن كنظام هو ثابت، سواء أكان المتفاعلون ناطقين باللغة أم مكتسبيها، وأما ما يتغير فهو الخلفية الثقافية لتلك الأطراف عن بعضها بعض وعن اللغة وعن السياق (متعدد اللغات) للذين يجمعانهم، وهذا ما تبحث فيه التداوليات بين- الثقافية Intercultural pragmatics:³

"تدرس التداوليات بين- الثقافية، بالأخص،
الإشكالات الطارئة على التواصل بين أناس ذوي
خلفيات ثقافية مختلفة وآفاق توقع ثقافية متباينة".⁴

وفي هذا الصدد، فقد أثبتت شعبة التداوليات بين- الثقافية أن اعتبار المقولات التداولية التقليدية، من الأفعال الكلامية إلى الاستلزام الحوارى واللباقة ومبدأ الملاءمة... الخ، بمثابة مقولات كونية تنطبق على كافة أشكال التفاعل والتواصل البشريين مهما كانت اللغة، إنما هو "وهم أنجلو

¹ - CHANG Zixia, Op. Cit. Ibid., p90

² - Cf. Idem.

³ - Cf. Idem.

⁴ - WIERZBICKA A, Intercultural Pragmatics and Communication, in: Encyclopedia of Language and Linguistics, Op. Cit. pp736

سكسوني"¹ تفنده حقيقة السياقات متعددة اللغات وما توصلت إليه آخر الدراسات من حقائق في هذا المجال.*

كذلك الترجمة، ومن حيث إنها تقع في معمعة التواصل متعدد اللغات، فقد شكلت دراساتها مجالا خصباً لتطبيقات تداوليات التعدد اللغوي، منها ما أفرد به باسل حاتم وإيان ميسون في كتابهما حول الترجمة بوصفها فعلاً تواصلياً (1997)، وبالتحديد في فصلهما حول استراتيجيات الحجاج من منظور تواصلية عبر- ثقافية،² الذي كشف فيه أن الاختلافات النمطية بين الثقافات الشفوية والثقافات المكتوبة، تظهر بوضوح في استراتيجيات الحجاج وأساليبه البلاغية،³ مما يفضي بالضرورة إلى اختلاف الأجناس النصية، وتعبير آخر، يفضي إلى اختلاف الممارسات النصية.

والمقصود بالممارسة هنا، هو أنه عندما تتكرر أو تتوارد بعض الأساليب البلاغية في سياقات مقامية متماثلة لدى صنف معين من المتكلمين مع توفر شروط معينة، يصبح هذا التوارد ضرباً من الممارسة الخطابية، التي تنقسم حسب بومان BAUMAN، تبعاً لعدد من المتغيرات - في التواصل أحادي اللغة على الأقل - إلى: لهجة؛ سجل خطابي؛ جنس خطابي⁴؛

¹ - Op. Cit. Ibid. pp735-36

* - يقتزن التواصل متعدد اللغات في هذا الحقل المعرفي بمفهومين يبدوان مترادفين، غير أنهما في الحقيقة متباينان، هما: التواصل بين-الثقافي/ والتواصل عبر-الثقافي (Intercultural communication/Cross-cultural communication) (ينظر: المرجع نفسه)، وقد أثرنا جمعهما في مصطلح "تداوليات التعدد اللغوي".

² - Cf. HATIM Basil and MASON Ian, Op. Cit. Ibid. p127

³ - Cf. Ibid., p138-41

⁴ - Cf. BAUMAN R, Speech Genres in Cultural Practice, in: Encyclopedia of Language, Op. cit. ibid. p749:

- أ. اللهجة: "مجموعة تتفاعل بانتظام في المجتمع بوصفها عنصرا وظيفيا...
تجنح إلى تطوير علامات تعريفية في بنية اللغة وفي طريقة استعمالها، تختلف
عن اللغة في غيرها من الجماعات المجتمعية."
- ب. السجل الخطابي: "مقام تواصل يكرر بانتظام في المجتمع... يجنح إلى
تطوير علامات تعريفية في بنية اللغة وفي طريقة استعمالها، تكون مختلفة
عن اللغة المستعملة في مقامات تواصلية أخرى."
- ج. الجنس الخطابي: "نمط من الرسالة يتكرر بانتظام في المجتمع... يجنح
إلى تطوير علامات تعريفية داخلية، تختلف عن غيرها من أنماط الرسائل في
السجل البلاغي للمجموعة."

ما ينضح من هذه التعريفات كلها، هو أن المتغير الوظيفي الذي على
أساسه يتم تحريك هذا التنوع الأسلوبي، في الإنتاج والترجمة على حد سواء،
إنما هو متغير اجتماعي سياقي، لا تكاد تكون له علاقة بطبيعة النظام
اللساني، إلا في حدود ما يوفره من ذخيرة بلاغية، يجري تحريكها تبعا
لقصدية المتكلم، ولكن تبعا لاقتضاء الحال كذلك. ولعل أول ما يتجلى فيه
تحريك قصدية المتكلم وفق اقتضاء الحال، هو ثنائية المنطوق والمكتوب، التي

-
- **Dialect:** "A group that operates regularly in a society as a functional element,...will tend to develop identifying markers of language structure and language use, different from the language of other social groups."
 - **Register:** "A communication situation that recurs regularly in a society...will tend to develop identifying markers of language structure and language use, different from the language of other communication situations."
 - **Genre:** "A message type that recurs regularly in a community... will tend to develop identifying internal structure, different from other message types in the repertoire of the community."

تَحَرَّكٌ في بوتقتها الجدَل بين المدرستين الفرنسية والأنجلو سكسونية، حول تعريف مقولتي النص والخطاب على وجه الخصوص.

إن هذه المعطيات في السياق م.غ لا تقضي بنا إلى اعتبار الترجمة تواصلًا متعدد اللغات في حد ذاتها فحسب، وإنما إلى اعتبارها جنسًا خطابيًا قائمًا بحد ذاته، لأنها تصبح "ذات دلالة ثقافية بالنسبة لمن يبدعونها أو يفهمونها" كما رأينا مع ك. جيمس، بل على الأخص، لأنها تتميز بوصفها استراتيجية تواصلية خاصة، من حيث اشتغال أفعالها الكلامية وتتميط منجزاتها اللغوية.

ومن هنا تتبين علاقة الدرس التداولي بنظرية الترجمة؛ فإذا كانت وظيفة المترجم هي تحقيق الإفهام من خلال إعادة تحيين النص الأصل في السياق الهدف، فهذا يستلزم أن يكون أدري الناس بالسياقين وبمقتضيات الانتقال بينهما، وبتعبير آخر، أن يكون أدري الناس باشتغال الأفعال الكلامية في السياقين، لأن أكثر اللغة اختزال وتلميح وإضمار، ومن هنا أيضا يمكن أن نفهم سبب اقتران أكثر المقاربات التداولية بمقولتي الإحالة والاقتضاء، خاصة وفق مبدأ الملاءمة لدى سبيلبر وويلسون (1986&1995) كما أشرنا أعلاه، ويوضحه غوته، في المثال أدناه.¹

(a) Joe: 'Will Sarah be long?'

(b) Pam: 'She is with Frank now'.

¹- Cf. Ernst-August Gutt, Pragmatic Aspects of Translation: Some Relevance-Theory Observations, in: The Pragmatics of Translation, Ed. by Leo Hickey, MULTILINGUAL MATTERS LTD, Philadelphia, p.41

واضح أن (b) لا يجيب (a) على سؤاله، بل يُعلمه بأن صارة برفقة فرانك، وهذا يقتضي أن (b) يعرف فرانك ويعرف نتيجة وجودهما معا (أي طول الغياب من عدمه).

ونلاحظ في هذا الحوار اختزالا شديدا للسياق وللمعارف السياقية، مما يسمح بتحقيق أقصى درجات الاقتصاد اللغوي في الحدث التواصل، لكن هذا يتوقف على درجة الاشتراك في المعطى السياقي على الصعيدين المادي والإدراكي حسب تعريف ويلسون أعلاه، كما يتوقف على استعمال اللغة، إما وصفا وإما تأويلا. فالاستعمال الوصفي للغة تكون الإحالة فيه إلى مادية العالم المتحدث عنه وإلى عناصر مادية، أما الاستعمال التأويلي فتكون الإحالة فيه إلى عناصر فكرية أو تعبيرية.¹

ويعتبر غوته أول وأهم من طبق نظرية الملاءمة في الترجمة، وهو يتبناها من منظور نظرية عامة للتواصل البشري، ومن منطلق أن نجاح الاقتصاد اللغوي في الحدث التواصل يتوقف على مبدأ الملاءمة القائم على استعمال اللغة الموضح أعلاه (الوصف والتأويل)؛ فالترجمة -بالنسبة له- لا تعدو كونها نقلا تأويليا يشبه نقل فحوى قول داخل اللغة الواحدة. وهي تعتبر مكافئة للأصل، لا من حيث البنية أو المعنى، وإنما من حيث ملاءمة النص الهدف للسياق وللمقتضى المقام.²

كذلك الأجناس النصية لا تؤدي دورا إلا بما ينسبه المترجم لها، فالقارئ يبحث عن الملاءمة قياسا إلى جنس النص الذي وصف له به الإنجاز اللغوي: فإذا

¹ - Cf. Op. Cit. Ibid. p.44

² - Cf. Ibid., p.46

وسم الكاتب/المترجم مذكرات شخصية بأنها رواية، فسوف يبحث القارئ عن عناصر الرواية لتحقيق الملاءمة مع ما يقرأ،¹ وهذا ما يحيلنا مرة أخرى إلى فكرة ولادة الأجناس الخطابية من رحم الترجمة، وكذا إلى فكرة كارل جيمس بخصوص اعتبار الترجمة جنساً قائماً بحد ذاته، علماً أن غوته هو الآخر، يعتبر اشتغال الترجمة مماثلاً لاشتغال أي فئة من أجناس النصوص (الرواية، القصيدة، الملخص، إلخ.) مهما كانت خصائصها العلمية التعريفية.²

3. الترجمة ممارسة مجتمعية متعددة اللغات:

يمكن القول، في ضوء ما سبق، إن اجتماع عدد من المتفاعلين، ذوي لغات أم مختلفة، في سياق تواصل محدد، لا يمكن أن يشكل ظاهرة لسانية بقدر ما يشكل سلوكاً مجتمعياً وممارسة خطابية متفردة، أو "اعتياداً لسانياً" "Un **habitus** linguistique" في اصطلاح بيير بورديو. Pierre Bourdieu.³ ومعنى ذلك أن السياق عندما يُوَطر ذخيرة رمزية (Capital symbolique)* هجينة وغير متجانسة، يولّد نمطاً من الأفعال وردود الأفعال الكلامية لم تكن موجودة في "الاعتياد اللساني" لأي طرف من الأطراف المتفاعلة، ولا في معيارية اللسان،

¹ - Cf. Op. Cit., Ibid., p.47

² - Cf. Ibid., p.49

³ -BOURDIEU Pierre, Langage et pouvoir symbolique (Préface de John B. THOMPSON), Editions Fayard, 2001, p.24

* - يترجم علماء الاجتماع هذا المصطلح بـ: "رأس المال الرمزي"، وله حدان يتناوبان أو يجتمعان، هما: الحد الاقتصادي والحد الثقافي، حيث يؤثر كل حد في الثاني سلباً وإيجاباً. ينظر: Bourdieu, Pierre. *Choses dites*. Paris: Minuit. 1987

فينتج من ذلك "فضاء ثقافى ثالث"،¹ يكون تفاوضيا وتفاعليا أكثر من الفضاء أحادي اللغة.

غير أن خاصية الخصوبة التي تميز مفهوم الاعتياد،² تجعل من تتبع خطيته واستمراره أمرا شبه مستحيل، مما قد يشكك في جدوى توظيف هذا المفهوم، لولا أن تلك الخصوبة الاعتبائية لا تكون إلا في الحدود المقامية الضيقة وأحادية اللغة، إذ إن فعل مفاوضة المعنى، الذي أشرنا إليه أعلاه، في خصائص التواصل متعدد اللغات، هو الذي يعدل من هذه الخصوبة ويوجهها توجيهها يتمثل أساسا في تقييس هذا التواصل ومَعْيَرَتِهِ، لتحقيق الاقتصاد الخطابى ومجانسته.

وبدهي أن هذه العملية، المتمثلة في التقييس أساسا وأولاً، لا يمكن أن تنشأ اعتباطيا، أو أن تخضع للكفاءة اللسانية الفردية، وإنما هي تندرج ضمن سيرورة اجتماعية عامة، تحدد شروط إنتاج الخطاب وشروط تأويله، بدءاً من العتبات النصية والنصانية، إلى مجالات السياق، حيث يستعمل المتفاعلون موارد غير نصية لإنتاج النصوص وتأويلها في الآن نفسه.

ولا يجب اعتبار هذا التقييس حصرا على النمط المكتوب، لأن انتقال المتكلم بين النمطين ذهابا وإيابا يؤثر في بنية اللغة، من حيث إن الخطاب المكتوب في السياق متعدد اللغات يجتهد في مجازاة الشروط أو المعايير المؤسسية، علما أن النص المحروف يستقل عن المعطيات المقامية أكثر من

¹ - Cf. Michaela WOLF, The location of the "translation field": Negotiating borderlines between Pierre Bourdieu and Homi Bhabha, in: Constructing a Sociology of Translation, Op. Cit. Ibid. pp.115-116

² - Cf. BOURDIEU Pierre, Op. Cit., Ibid. p25

الخطاب المنطوق، غير أن التزام الثاني بالمعايير المؤسسية نفسها يخلق سجلا لغويا مختلفا. ومعنى ذلك أن التعدد اللغوي لا يعني تعدد اللغات المقحمة في الحدث التواصلي فحسب، بل يعني تعدد أشكال الكتابة أيضا.¹

وفضلا عن ذلك، فإن مفهوم "الممارسة" يقتضي التسليم بوحدة الوظيفة أو النسق؛ أي أنه لا يمكن اعتبار ناتج الترجمة ماديةً لسانية وتأليفاً جُملياً منطوقاً أو مكتوباً فحسب، بل يجب التسليم بأنه نسق مركب من جملة أحداث تواصلية، تشتغل بالتعاقد في وحدة وظيفية معينة، تخضع لشروط ومعايير إنتاج يمكن مقارنتها بشروط ومعايير إنتاج الخطاب.²

ومن هذا المنظور، يرى فيركلو من جهته في شروط إنتاج الخطاب والمعايير المؤسسية الاجتماعية ما يسوغ اعتبار اللغة "ممارسة اجتماعية؛ أي بوصفها مشروطة بالجوانب الأخرى، غير اللغوية من المجتمع:

"إن 'موارد الأعضاء' التي يعتمد عليها الناس في إنتاج النصوص وتأويلها هي موارد معرفية، بمعنى أنها قائمة في أذهان الناس، بيد أنها موارد اجتماعية أيضا، من حيث أن لها جذورا اجتماعية أيضا؛ فهي تتولد اجتماعيا، فضلا عن أنها تتوزع وتنتقل اجتماعيا..."³

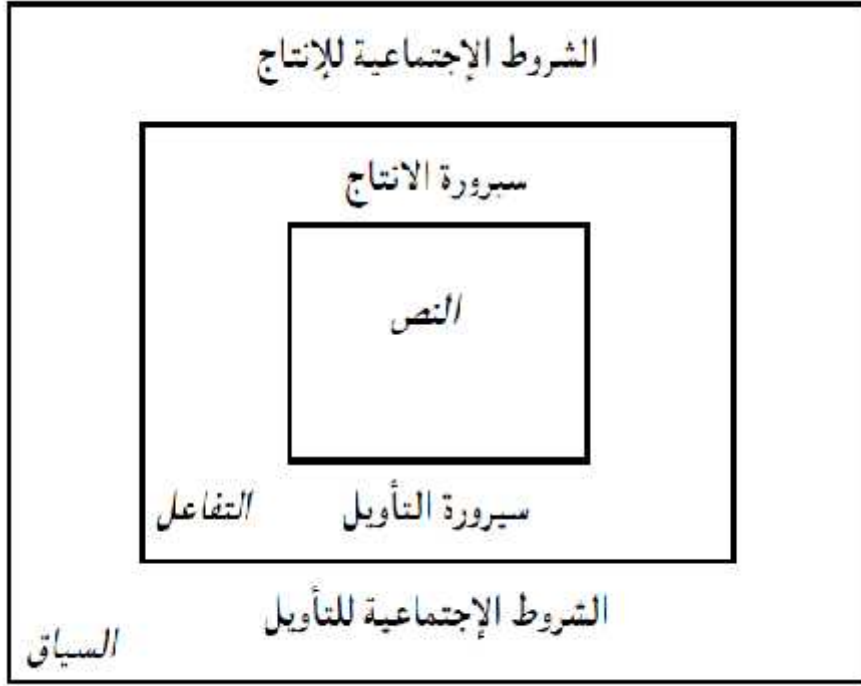
وعلى الأساس نفسه، فإن الترجمة بوصفها وجها من أوجه التواصل متعدد اللغات، ووجها من أوجه الممارسة الاجتماعية في هذا السياق الخاص،

¹ - Juliane House and al. Op. Cit. Ibid. p13

² - Cf. Theo HERMANS, Translation, irritation and resonance, in: Constructing a Sociology of Translation, Edited by Michaela Wolf & Alexandra Fukari, John Benjamins Publishing Co., Amsterdam, 2007, pp. 66-67

³ - نورمان فيركلو، الخطاب بوصفه ممارسة اجتماعية، تر. رشاد عبد القادر، مجلة دراسات، ع9، دط، ص 159

تصبح غير ملزمة بالبنى النصية وحدها أو بالبنى السيميائية منعزلةً، وإنما تصبح في شكل بناء يجمع بين شروط النصية والمعطيات السياقية، التي تتحكم في أنظمة الخطاب وأنماطه، كما هو مبين في ترسيمة الخطاب حسب رؤية فيركلو:



الشكل رقم 04

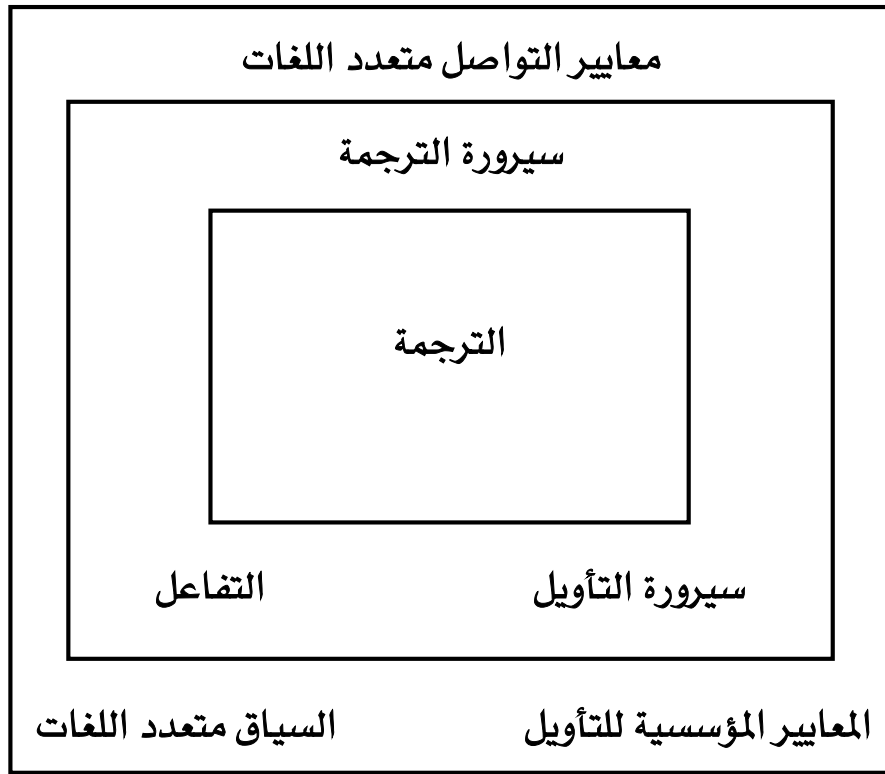
الخطاب بوصفه نصاً، وتفاعلاً، وسياقاً¹

إننا لنجد في هذا الطرح سعةً وتوسعةً في البناء والتحليل، على الرغم من أن المرء حين يرى "إلى اللغة بوصفها ممارسة اجتماعية، فهو لا يلزم نفسه بتحليل النصوص فحسب، ولا بتحليل سيرورتي الإنتاج والتأويل فقط، بل بتحليل علاقة النصوص وسيروراتها وشروطها الاجتماعية، سواء كانت شروط سياق

¹ - المرجع السابق، ص 160

الموقع الاجتماعي المباشر أو شروط البنى المؤسساتية والاجتماعية الأبعد، أي بتحليل العلاقة بين النصوص والتفاعلات والسياقات.¹

إنها العناصر نفسها التي نراها تتسحب على سياقات التعدد اللغوي، لكن ليس لتحليل حالة التماس، وإنما لتحليل وتحديد موقع الترجمة من التفاعل متعدد اللغات بوصفه الإطار الأوسع، ومن ثم تحليل موقعها من السياق المؤسسي، بوصفه الإطار المباشر -وربما الأوسع- للممارسات الترجمية، التي تتجلى في شكل جنس قائم بحد ذاته. ونحن إذ نخط ترسيمةً لهذا التصور، إنما نستلهمها من ترسيمة فيركلو أعلاه، وعلى النحو التالي:



الشكل رقم 05

الترجمة بوصفها جنسا خطابيا

¹- المرجع السابق، نفسه.

تضع هذه الترسيمُ الترجمةَ في قلب التواصل متعدد اللغات، وبتعبير آخر، فهي تجعلها ضرباً من أضربه، لأن الترجمة في السياق م.غ لا تقوم على معادلة التكافؤ والتطابق، خاصة وأنها لا تتم نحو لغة مشتركة بين المتفاعلين، بل نحو السياق المشترك بينهم، بوصف المتلقي مجموعة لا فرداً¹ وهي من ثمة تتم بوصفها تواصلاً متعدد اللغات في حد ذاتها، يمر عبر مراحل ثلاث هي:

1. " تحديد هوية المتلقي: تقوم عملية تحديد هوية المتلقي على تحديد استراتيجية تواصلية تستهدف صورة محتملة (الهدف). يمكن أن تكون هذه الصورة [...] مجموعة اجتماعية، وسياسية أو ثقافية، وتتحول الترجمة عندئذ إلى توسط ثقافي.

2. تعريف لغة خاصة: تقوم عملية إعادة الصياغة على إقامة نظام تمثيل فعال للمتلقى المستهدف. ولا يتعلق الأمر عملياً بتعريف كفاءة سيميائية فحسب، وإنما بتعريف كفاءة ثقافية أيضاً، لتكوين تواصل فعال في اللغة الهدف. وتكون الترجمة من وجهة النظر هذه هي استخدام اللغة المناسبة لموقف تواصلي معين.

3. إنشاء علاقة تقوم على المعارف المشتركة: تقوم عملية إنشاء العلاقة - باللجوء إلى بلاغة التمييز والتقويم - على حل التناقض الظاهري للتواصل متعدد اللغات، المنفتح على كل المتلقين، والذي يستهدف مع ذلك بعضاً منهم.

¹ - ينظر: ماتييو غيدير، التواصل متعدد اللغات: الترجمة التجارية والمؤسسية، تر. أ.د. محمد أحمد طجوة، النشر العلمي

يقيم التواصل بفضل هذه البلاغة الخاصة علاقة مفضلة مع الهدف، من المفروض أن يكون لها تأثير يتمثل في خيار وقرارات وأفعال(...) وهكذا عندما تندرج الترجمة في إطار الفعل والقرار أو الفعلية، فإنها تسمى استراتيجية¹.

يرشح من هذا كله أن التواصل م.غ مؤطر ومُمنهج، ولا يتوقف على الكفاءات الفردية للمترجمين، أو على افتراضاتهم الشخصية في التأويل، فنحن لسنا بصدد الترجمة الأدبية أو الفنية، وإنما أمام ترجمة تفترض رؤية مؤسسية للغة وللثقافة، بل للغة/الثقافة، في نوع من الإدارة، تنتقل أحيانا من إدارة التعدد اللغوي إلى إدارة التعدد الثقافي، فيما اصطلحنا عليه أعلاه "بالتعدد اللغوي المؤسسي"، وهذا تعريفه أدناه.

4. التعدد اللغوي المؤسسي (الرسمي):

لقد شكل التعدد اللغوي ابتداء من القرن 17 تهديدا بالنسبة لمفهوم الدولة الحديث، فنشأت حياله في أوروبا الشرقية مثالا وفي فرنسا ما بعد الثورة، نماذج الدولة الوطنية التي تمجد اللغة الوطنية لتعزيز الشعور بالوحدة لدى رعاياها، وأحيانا لتبرير الامتداد الجغرافي الذي يوازي في الغالب توزع الجماعات اللغوية، وهو ما أعطى امتيازات للغالبية اللغوية على حساب الأقليات اللغوية والإثنية.²

¹ - المرجع السابق، نفسه.

² - Cf. Canut Cécile et Duchêne Alexandre, Op. Cit. Ibid. p6

لكن ما فتئ هذا التهديد أن تحول إلى ميزة وامتنياز بالنسبة لعدد من الكيانات الجغرافية الجديدة، مثل سويسرا وكندا - مثلاً لا حصراً - ، حيث صار يمثل ثراءً وتنوعاً أثياً وثقافياً قد يبرر الامتدادات الجغرافية أكثر مما تبرره وحدة اللغة الوطنية.¹

غير أن هذا التعدد اللغوي لم يتعزز سياسياً في حكمة الدول إلا بعد النصف الثاني من القرن الـ20، مع "ظهور أشكال جديدة من الحكامة الدولية ممثلة في منظمة الأمم المتحدة والمجلس الأوروبي واليونسكو وغيرها من المنظمات"،² التي صارت تدعم نضال الأقليات في الدفاع عن لغاتها، من منطلق أن التفكير في التعددية الثقافية واللغوية يجب أن يبدأ محلياً، من خلال نشر التعدد اللغوي في السياقات الثقافية والاجتماعية الهجينة، وفق سياسات لغوية متوسطة وطويلة الأمد تحافظ على اللغات الوطنية والمحلية، دون صراع القوى بين اللغات الإقليمية في المنطقة الواحدة، وهو ما يحاول تحقيقه نموذج الاتحاد الأوروبي منذ تأسيسه بعيد الحرب العالمية الثانية إلى اليوم.

وقد تطورت هذه الحكامة في شكل سياسة وتخطيط لغويين، عرفاً أوج تطورهما في العشريتين الأخيرتين من هذا القرن، حيث أسفر - على سبيل المثال - أحد اجتماعات الاتحاد ببرشلونة سنة 2002 عن إجماع شامل بين الدول الأعضاء على إدراج لغتين أجنبيتين على الأقل في التعليم ابتداءً من سنوات التعليم الأولى؛ وقد انعكست نتائج ذلك إيجابياً على الاقتصاد الكلي للاتحاد وعلى سياسته الداخلية بشكل دفع برئاسة الاتحاد إلى إنشاء مفوضية قائمة

¹ - Cf. Op. Cit., Idem.

² - Ibid. p7 : « l'apparition de nouvelles gouvernances internationales incarnées par l'ONU, le Conseil de l'Europe et l'UNESCO »

بحد ذاتها للتعدد اللغوي سنة 2007.¹ ويمكن الجزم - حسب ما توفر لدينا من مادة مكتباتية - بأن الاتحاد الأوروبي هو التنظيم أو الهيئة أو الكيان الوحيد الذي أَحْكَمَ تعريف التعدد اللغوي أكاديميا وسياسيا، وفصل في الترادف الحاصل بين المصطلحين المشار إليهما أعلاه (Multilinguisme/Plurilinguisme)،* خاصة من خلال نصوص التقييس التي يصدرها المجلس الأوروبي، ومن بينها ما جاء في دليل 2003:

"يحيل مصطلح تعدد اللغات إلى وجود أكثر من صنف لغوي في منطقة جغرافية محددة ويشير مصطلح التعددية اللغوية إلى مجموعة الأصناف اللغوية التي يستخدمها عدة أشخاص."²

يلق الكاتب والمترجم ماتيو غيدير على هذا التعريف، في كتابه القيم حول "التواصل متعدد اللغات"، بقوله: إن الطرح الأول يتفق مع "رؤية تركز على اللغات وعلى وجودها المشترك، لأن سكان إقليم متعدد اللغات multilingue لا يتكلمون بالضرورة عدة لغات" في حين يحيل الثاني على "المتكلمين أنفسهم ويأخذ بعين الاعتبار اللغات من وجهة نظر متكلميها"³

¹ -Leonard Orban (Commissaire européen au multilinguisme), Le multilinguisme — Pour une meilleure compréhension mutuelle, Luxembourg : O. P. O. C. E, 2009, p3

*- يترجم الأستاذ محمد أحمد طجو مصطلح Plurilinguisme بـ: "التعددية اللغوية"، ومصطلح Multilinguisme بـ تعدد اللغات. (ينظر: ماتيو غيدير، المرجع السابق).

² - دليل المجلس الأوروبي (2003)، نقلا عن: ماتيو غيدير، المرجع السابق، 79

³ - ماتيو غيدير، المرجع السابق، ص79

قد يبدو هذا التمييز غير ضروري من وجهة نظر تواصلية عامة -على حد تعبير كاتبنا-¹، غير أنه ينطوي على حقائق جيو- استراتيجية هامة تخص اللغات المشتركة في سياق مثل سياق الاتحاد الأوروبي، كما تخص كل لغة من تلك اللغات على حدا في سياق العولمة وسباق الهيمنة الاقتصادية والثقافية. وهو ما جعل المشتغلين في هذا المجال يتبنون إحدى مقاربتين، بحسب وجهة النظر والاهتمام، وهما: المقاربة الجغرافية السياسية والمقاربة الجغرافية اللغوية.²

أما المقاربة السياسية فتقرن اللغة بمتكلميها، لأنها تحيل على "فكرة الملكية على المجال اللغوي، وأنه يندرج في إطار الليبرالية الاقتصادية، (...) ويطرح هذا المفهوم حرية التمتع بالملكية كمسلّمة؛ وبعبارة أخرى، يستطيع متكلمو اللغة بمجرد تكلمها أن يتصرفوا بها شرعياً ووفقاً لرغباتهم."³

بمعنى أن أي تقييس يخرج عن معيارية اللسان إلى معيارية السياق يصبح مسوّغاً بحجة الرهانات الاقتصادية المقترنة بتلك اللغة، مثلما هي الحال مع الإنكليزية المتعددة أو "الإنكليزيات/ Englishes" منذ الثورة الصناعية إلى اليوم، أو حتى الفرنسية والألمانية اللتين خضعتا "لتقييس ممارساتهما التواصلية

¹ - ماتييو غيدير، المرجع السابق، ص 80

² - نفسه، ص 80 وما يليها

³ - نفسه.

* - راجع الفصل السابق من الرسالة.

النصية"،¹ فتفوقت بذلك حجة "الجيو- استراتيجيات اللغوية" على حجة السياسة اللغوية الداخلية.²

وتتجلى هذه المقاربة في سياسات الدول الكبرى، التي تعمل على تدويل منتجاتها وخطاباتها من خلال وسائل الإعلام متعددة الوسائط (الشابكة، التلفزيون، الإذاعة الجرائد...)، ومن خلال فرض ممارسات خطابية جديدة ومتجددة، تخرج فيها عملية الترميز والأيقنة من المحلية إلى العالمية، على مطية جنس الإشهار.

وأما المقاربة الجغرافية اللغوية فتقرن اللغة بالإقليم الذي تنتشر فيه، وبناطقيها داخله، مما يعطي اللغة بعداً قومياً ثقافياً تتحمل فيه الترجمة والتواصل متعدد اللغات عبأ مضاعفاً، يتمثل في توطين (Localisation) الإنتاجات النصية وتكييفها حسب الخصوصيات الثقافية لكل دولة من الدول الناطقة باللغة المترجم إليها،* فالحقيقة التاريخية تثبت أن اللغة والجغرافية يتغيران، بحيث "تسجل العديد من الحالات التي لا تخص فيها اللغة منطقة معينة".³

¹ - FETTES Mark, *The geostrategies of interlingualism*, in: Languages in a globalising world , Cambridge U. Press, 2003, p37

² - Ibid. p38

* - أليست النزعة القومية لدى البلدان العربية مثلاً، وانعدام سياسة لغوية موحدة، هما اللتان أدبتا إلى تعامل الغرب معها على أنها بلدان شتى وهي أمة واحدة، فصار الخطاب الإشهاري لسلعة من السلع يخضع لعدة عمليات توطين، بحسب اختلاف الأقاليم ومفاهيمها الجيو سياسية (الخليج، المشرق الأدنى، الشرق الأوسط، المغرب)، بحجة اللهجات أحياناً وبحجة التنوع الثقافي أحياناً أخرى؟ ينطبق المثال الموضوعي على اللغات ذات الانتشار الواسع، مثل اللغة الفرنسية في العلم الفرنكوفوني.

³ - ماتييو غيدير، المرجع السابق، ص 83

لهذا السبب، قلّما نجد استراتيجيات التوطين في السياسات اللغوية للدول، حتى متعددة اللغات منها، بقدر ما نجده في الشركات متعددة الجنسيات ذات الامتداد التسويقي العالمي. وعلى هذا الأساس، فإن هذا النمط من مقارنة التعدد اللغوي لا يشكل موطن اهتمام بالنسبة لدراستنا، وإن كنا بين الحين والآخر نخرج على بعض المفاهيم أو المظاهر المشتركة بينه وبين المقاربة السياسية، التي نحاول من خلالها رسم معالم الخطاب المعياري في السياقات متعددة اللغات الرسمية، مثل الاتحاد الأوروبي على وجه الحصر والخصوص.

ومن هنا، فإن التواصل متعدد اللغات لا يرتبط بالتوطين والتدويل (Localization/ Globalization) وحدهما، أو بالشركات والمؤسسات بوصفها سياقاً له، حتى وإن كانا جزءاً من شمول الظاهرة، ذلك أن البعد "متعدد اللغات" في التواصل يمكن أن يفهم على عدة مستويات، فقد "يعني:

1. تواملاً تم تصوره بعدة لغات: التواصل نفسه متعدد اللغات؛
2. تواملاً تم تصوره بلغة واحدة، ولكنه نشر بعدة لغات: التواصل أحادي اللغة، ولكن النشر متعدد اللغات؛
3. تواملاً ناجماً عن سياق متعدد الثقافات: التواصل متعدد اللغات بسبب السياق (عدة لغات رسمية على سبيل المثال).¹

يعكس المعنى الثالث (3) بؤرة بحثنا بامتياز، ويمثل المستوى الذي تقع فيه المفاهيم التي نجري تحليلها وتفصيلها. لكن تجدر الإشارة إلى أن مفهوم "المؤسسة" في التواصل متعدد اللغات أوسع ولا يقتصر على الهيئات الرسمية

¹ - المرجع السابق، ص 5

(برلمان أو مجلس أو مديرية...إلخ)، وإنما يتعداه إلى مختلف البنى التحتية الاجتماعية أو القطاعات الاجتماعية مثل قطاعات الصحة والإدارة والقانون والأسرة والمدرسة والجامعة والإعلام والاقتصاد والتجارة...إلخ.¹

تتشر هذه القطاعات متعددة اللغات تقاليد تواصلية منمطة من خلال تقييس الوحدات التواصلية، وذلك لتحقيق تلقٍ أوضح وفهم أقرب للمضامين التواصلية، علما أن تنوع أو تعدد المشاركين أو المشتركين في المؤسسة الاجتماعية متعددة اللغات (ممثلين عنها، عملاء، مستخدمين، زبائن...إلخ.) يجعل من حالات التواصل أحادي اللغة استثناءً لا تبني عليه القاعدة.²

1.4 التعدد اللغوي والتواصل بين- الثقافى:

إن الاختلاف الكائن بين المقاربتين اللتين سلف ذكرهما، هو في جوهره اختلاف أيديولوجي سياسي في التعامل مع الظاهرة، بين إدارة التعدد اللغوي وإدارة التعدد الثقافى، حسب التصور الإيديولوجي لثنائية اللغة/الثقافة، "حيث يمتدح البعض توحيد الثقافة إيماناً منهم بثقافة كونية توحد الكائنات الإنسانية؛ بينما لا يؤمن البعض الآخر بهذا التوحيد، وذلك بسبب وجود عدة ثقافات ومجموعات ثقافية. وهكذا يتبنى المرء منهجاً تواصلياً معيناً حسب تصوره للثقافة."³

¹ - Cf. J., House and al., Op. Cit. Ibid. p14

² - Idem.

³ - المرجع السابق، ص 200

ويتراوح هذا التصور الأيديولوجي للثقافة، بين المركزية العرقية (Ethnocentrisme) والنسبية (Relativisme)، أي بين تصور يربط الثقافة بالعرق البشري الذي أنشأها، وهو ما يفترض نوعاً من التراتبية والمفاضلة بين الأعراق والثقافات، وتصور يفتح على نسبية الأمور، دون علائقية ودون تراتبية كذلك، لكن دون إنكار الاختلافات الثقافية،¹ وهذا ما يشرح تماماً ما أشرنا إليه في المدخل، حول ثنائية المرجع والبدال، حيث يشكل هذان الموقفان الإيديولوجيان خلفية نظرية لمزاعم استحالة الترجمة L'intraduisibilité أو لنكرانها، لأن الأمر لا يعدو كونه ربطاً بين المرجع (الثقافة) والبدال (اللغة).

وقد دفع وعي الشركات العابرة للجنسيات بهذا التعقيد إلى تبني سياسات تسويقية، وخطط تسيير وإدارة، أصبحت اليوم حقلاً معرفياً قائماً بحد ذاته، يعرف بـ "إدارة التعدد الثقافي" (Intercultural Management)*،² يقضي بأن تتبنى الشركة متعددة الجنسيات أو العابرة للجنسيات استراتيجيات تواصلية تتسجم مع ثقافة الدولة أو الإقليم الذي تنشط به، وتتجسد خاصة في مجال الإشهار، من خلال أعمال الترجمة والتوطين التي أشرنا إليها أعلاه.

لكن قد تصطدم تلك الإستراتيجية بأزمات تواصل داخلية وخارجية، أي مع مستخدمي الشركة نفسها ومع المجتمع المستهلك، فتتدخل حينذاك إدارة الأزمات التواصلية (Intercultural Conflicts Management)، التي تشكل فرعاً

¹ - ينظر: المرجع السابق، ص 201

* - قد يعترض بعض على طريقة ترجمتنا للمصطلح، بحجة اللاحقة Inter.، التي تعني "بين"، ونحن نقول إن الإغراق في محاكاة الأصل هو الذي جنى على العربية وأغرقها في فوضى المصطلحات، ونظن أن في كلمة "إدارة" ما يتضمن البينية بالضرورة.

² - Cf. Nina Jacob, Intercultural Management, Kogan Page Limited, www.kogan-page.co.uk, 2003, ch.2 (sans foliotage).

من إدارة التعدد الثقافي، لفض النزاعات التواصلية الثقافية، أو لترقيع بعض الأخطاء التي تقع (نادرا) جراء سوء الترجمة أو سوء التوطين.¹

وتتدرج هذه المجالات بفروعها ضمن حقل التواصل بين- الثقافى، الذي تعتبره بعض المدارس الترجمة أصل الدراسات الترجمة من أساسها، فيما تعتبره أخرى جزءاً أو مبحثاً من مباحث نظرية الترجمة، يشغل على العناصر الثقافية الدالة، سيميائياً ولسانياً.² ومهما يكن من انتساب هذا الحقل أو استغراقه للترجمة، فإنه "ينبغي أولاً إدراك أن المقصود بالتواصل بين الثقافات هو تلك العلاقات التي تنشأ بين أشخاص أو مجموعات تنتمي إلى ثقافات مختلفة. فالمهم هنا هو الفعل العلائقي، حتى وإن أدى إلى خلفية من التصورات والقيم والقوانين وأساليب الحياة وأنماط التفكير الخاصة بكل ثقافة."³

لكن ما يثير الانتباه في هذا المبحث، ويبعث على التساؤل، هو أن الدراسات الأنكلوسكسونية ترادف بين مصطلحي "بين- الثقافات" intercultural و"عبر- الثقافات" Cross-cultural، بشكل يثير الارتباك لدى الباحث، ونعتقد أن مرد الأمر هو دائماً إلى ذلك الفرق في التصور، بين إدارة التعدد اللغوي وإدارة التعدد الثقافي، ففي حين يؤمن الاتجاه الأول بالتفاعل وبالمشترك الثقافي بين البشر الذي يجعل التواصل بينياً وتفاعلياً، يؤمن الاتجاه الثاني بتفرد كل ثقافة ببصمة معينة، تكرر الاختلاف وتجعل التفاعل مستحيلاً (=استحالة الترجمة) إلا على الصعيد السيميائي.

¹ - Cf. Op. Cit. Ibid. ch6

² - Paula G. and al., Translating Cultures- Perspectives on Translation and Anthropology, Berg Ed., 2003. (ISBN 1 85973 740 4), p6-7

³ - لادميرال وليبيانيسكي(1989)، نقلا عن: ماتييو غيدار، المرجع السابق، ص204

لذلك نجد أن المقاربة عبر- الثقافية تعتبر الفعلَ الترجمي تجاوزاً لنُظم القيم الداخلية أو النسقية، اللسانية منها والثقافية على حد سواء، ليتم الفعل التواصلى على صعيد القيم العامة، أو ما نسميه نحن فئات فكرية عامة، مثل الحجاج والمجاملة والسرد وغيرها، التي تؤطر فكرة الأنماط والأجناس النصية و/أو الخطابية، وهو ما نجد حاتم وميسون يعودان إليه في مقاربتهم التداولية للتواصل عبر الثقافى.¹

وما لا ريب فيه، هو أن الشرح بين النظرية والتطبيق لا يزال كبيراً، لأن الممارسة التواصلية قائمة بصفة حتمية مهما اختلفت المقاربات، ولعل خبراء التواصل وجدوا بين المقاربتين "طريقاً وسطاً تساعد على نقل الرسالة نفسها بعدة لغات باحترام الهويات المحلية: إنها طريق التواصل الثقافى. فالبحث عن الأبعاد الكونية للتواصل يساعد على تصور حلول مناسبة للحواجز اللغوية الراسخة حتى في المعالم المكانية- الزمانية. ولكن المشكلات في الحياة العملية تستمر وتظهر أحياناً أيضاً بشكل أكثر حدة عندما نتناول بعض المجالات الحساسة (الدين، الأمن، الصحة، الأقليات...الخ)."²

وبما أننا أتينا على ذكر الصحة، فلا بد من الإشارة إلى أن هذه المشكلات تتجلى بقوة في هذا المجال، خاصة بالنسبة للدول المستقبلية للمهاجرين، حيث تحتاج من جهة إلى تكييف خطابات سياستها الصحية في كل لغات المهاجرين، ومن جهة أخرى تحتاج للتراجمة المؤهلين للترجمة عن المرضى، في المستشفيات والعيادات وغيرها.

¹ - Cf. HATIM Basil and MASON Ian, Op. Cit. Ibid. (Chapter8).

² - ماتيو غيدار، المرجع السابق، ص218

وهنا تطفو حالات من الأخطاء (الخطيرة نسبياً) في التعبير عن حالة المريض، أو حتى فهم ما يقصده من عبارات اصطلاحية محلية جداً، مما قد يتسبب في مشاكل وصدمات أحياناً، بسبب الخطاب الذي يبدو عنصرياً لأنه موجه لرعايا من جنسية معينة أو عرق معين، حسب انتشار نوع المرض في أوساطهم وحسب التشخيص الوبائي عند كل فئة.¹ "وهكذا تواجه السلطات الحكومية والعاملون في مجال الطب والصحة العامة باستمرار التعددية الثقافية. وإن هذا التعدد الثقافي يدار عامة من خلال التواصل الذي يسعى لأن يكون متعدد اللغات، ولكن ممارسات هذا التواصل تختلف اختلافاً كبيراً من دولة إلى أخرى، ومن منشأة لأخرى."²

إن الأوجه الثقافية للترجمة قد أفضت إلى تبني عديد المناظير الأنثروبولوجية، خاصة ما تعلق منها بعملية التواصل، من حيث أن التواصل عبر- الثقافى أو بين- الثقافى يمثل نقطة التلاقى بين ثقافتين أو عدة ثقافات، ضمن أفضية افتراضية تختزل المسافات (شابكة، حوامل ورقية، وسائل الإعلام... إلخ). أو ضمن فضاء فيزيائى واحد، تتواجه فيه ثقافتان أو أكثر تجاذباً وتنافراً، وفق عدد من الرهانات التي لا يمكن أن تتوقف عند المفاهيم الترجمية التقليدية مثل الأمانة والتكافؤ.

ولما كانت المقاربة التداولية تمنح عدداً من الأدوات الإجرائية الكفيلة بتفسير أثر تلك الرهانات في العملية الترجمية، فقد تبنت النماذج النظرية

¹ - Solange MAHI, The challenges of cross-cultural communication : How to express cultural elements in translation, Master of Arts thesis, York university (ISBN 0-315-84241-5), 1993, PP62-68

² - المرجع السابق، ص 218-219

الموضحة في بداية دراستنا هذه المقاربة لتسويغ الشرح الحاصل بين الدلالة والمعنى من جهة، وبين الكفاءة والإنجاز من جهة أخرى، وليس هذا على صعيد اللغة الواحدة فحسب، وإنما في الفصل بين اللغتين والثقافتين، من منطلق أن الفعل الترجمي هو فعل تأثيري في جوهره، من حيث إنه يروم الإفهام في طريقة استعماله للغة.

غير أننا نشدد هنا بالتأكيد على ضرورة التفريق بين الاستعمال الفردي للغة، الذي يؤدي في الغالب إلى أفعال كلامية فردية، أو بالأحرى مقامية، تتعلق بسياق المقام للحدث التواصلي وتتجلى في وصلات كلامية ضمن جنس معين (الرواية، السيناريو...) من جهة، والاستعمال المؤسسي للغة من جهة أخرى، الذي تتمطى فيه الأفعال الكلامية إلى شمولية الجنس برمته، ليصبح توظيف الجنس في حد ذاته فعلا كلاميا.

5. الترجمة تواصلاً متعدد اللغات:

إن مادية الحامل اللساني التي أشرنا إليها في الفصل الأول، شكلت في الأصل مفرقاً انتشرت منه وافترقت مختلف الرؤى والمناظير والمقاربات الترجمية، خاصة بين اللسانية منها وغير اللسانية، وذلك بحسب تصور كل منها لمركزية الحامل اللساني في الحدث التواصلي، وكنتيجة لذلك فقد تعمق الخلاف الاستمولوجي حول الصنافة الترجمية (La Typologie de la traduction)، بين أدبية وعلمية أحياناً، وفنية وتقنية أو تداولية أحياناً أخرى (وغيرها...)،¹ وهذا ما يمكن أن يُعد من الناحية النظرية تفجيراً لفلك التناص إلى أفلاك مستقلة من الأجناس المكتفية بذاتها، لأنه يفصل النصوص عن مر(ا)جعها، فينتفي بذلك مبدأ الوظيفة التواصلية للترجمة، التي تنطلق أصلاً من المرجع (المشترك بين الأجناس الخطابية) لتعود إلى الحامل اللساني في بنيته النمطية.

وجملة هذه المحددات هي التي دفعت بحاتم وميسون إلى التشكيك في تلك الثنائيات الصنافية للترجمة، والتشكيك حتى في جدواها العلمية، سيما وأن ثمة بؤرة مشتركة بين كل أنواع الترجمة هي: التواصل،² وهذا ما لا يسوقنا إلى اعتبار الترجمة فعلاً تواصلياً فحسب، بل إلى اعتبارها جنساً تواصلياً قائماً بذاته، ينماز بالسياق الذي يقع فيه، ويتميز بتعدد سننه واستراتيجياته النصية والحجاجية بالأخص، كما يتفرد فيه المترجم بوصفه

¹ - Cf. Peter G. EMERY, Text Classification and Text Analysis in Advances Translation Teaching, in: Meta, vol. 36, n° 4, 1991, pp. 567-570

² - Cf. HATIM Basil and MASON Ian, Op. Cit. Ibid. pp. 1 - 2

”مُوصَّلاً” من طراز خاص، قد لا تتسحب عليه كثير من محددات التواصل أحادي اللغة، لكنه لا يختلف في قصديته عن أي فعل تواصل آخر، مهما كانت طبيعته.

غير أننا - ومن جهة أخرى، إذا سلمنا بأن اللغة هي القاسم المشترك بين التواصلين (أحادي اللغة ومتعدد اللغات)، فهذا يقتضي التسليم أيضاً بأن "اللغة لا تحيا إلا باشتغالها ضمن محيط معين؛ فنحن لا نخبر اللغة منعزلة - وإلا فلا يمكن أن نُعدها لغة - وإنما نعيش تجربتها في علاقة بسيناريو معين وبخلفية معينة من الأشخاص والأفعال والأحداث.¹ إنها على حد تعبير هاليداي، ”سيمياء مجتمعية“ (1978) Language as a Social Semiotic، يمكن أن نسميها -تجوراً في هذا المقام- ’بسيمياء سياقية‘، (لأننا في طرح التعدد اللغوي لا نقصد المجتمع بمعناه السوسيولوجي).

إن مفهوم السياق يختزل في هذا الصدد كثيراً من مفاهيم الثقافة والمجتمع وغيرها، التي تنتمي إلى الأنثروبولوجيا والإثنوغرافيا أكثر من انتمائها إلى نسقية الفعل الترجمي، وهذا ما نلمسه مثلاً في مقاربات نيدا ونيومارك للترجمة، حيث يضطرونهم جرد العناصر السياقية المؤثرة في العملية الترجمية إلى وضع تعريفات للثقافة من أساسها، أو إلى اقتراض تعريفات سوسيولوجية وأنثروبولوجية صرف، خاصة بالنسبة لنيدا، نظراً لطبيعة تكوينه ولغلبة الأنثروبولوجيا على العلوم الإنسانية في فترة الستينات.

¹ - HALLIDAY, Mak (1978: 28), quoted by: Peter G. EMERY, Op. Cit. Ibid., p. 569: "Language comes to life only when functioning in some environment. We do not experience language in isolation — if we did we would not recognize it as language — but always in relation to a scenario, some background of persons and actions and events."

بيد أن الثقافة هجينة وأعقد تركيباً من أن تسمح بتحديد لها لتشكيل إطاراً لنموذج ترجمي تطبيقي، في حين إن مفهوم السياق مجردٌ وأبسط تركيباً، ويمكن أن يشمل أي نموذج تطبيقي، مهما اختلفت النظريات في تعريف مقولاته الجزئية، وهذا ما يسوغ لدى جملة الوظيفيين والتداوليين استلزاماً*، تبني مفهوم السياق في تحليل الاستراتيجيات النصية والخطابية في المقامات التواصلية متعددة الثقافات أو متعددة اللغات.

تسيطر هذه الفكرة على طرح حاتم وميسون إلى درجة مراجعة فكرة أنماط النصوص كما أشرنا أعلاه، لذلك نجدهما (على شاكلة جون ميشال آدم) بدل نمط النص أو جنسه، ينطلقان من الوصلات الأسلوبية أو البلاغية rhetorical sequences، التي يعتبرانها تركيباً هجيناً يشبه تركيب السياق، يستدرج بها المتكلم/الكاتب المستمع/القارئ من خلال اختيارات سيميائية أوثق صلةً بالسياق من صلتها بالبنية النموذجية لنمط النص أو جنس الخطاب.¹

ولا يعني هذا أننا ننفي أهمية الأجناس الخطابية وأنماط النصوص، بل للتواصل أشكال يجب التواضع عليها لتحقيق مبدأ المناسبة مع المقامات،² وإنما نريد القول إن التناص لا يعني التطابق، وليس بالضرورة أن يكون التناص

*- على الرغم من أننا نؤمن بأن كل التداوليين هم وظيفيون والعكس كذلك، إلا أننا نلح هنا خصوصاً إلى جوليان هاوس على رأس الوظيفيين، التي اشتغلت من هذا المبدأ، رفقة Jochen Rehbein وفي عمل مشترك، على التواصل متعدد اللغات (multilingual communication)؛ أما على رأس التداوليين، فنلح إلى حاتم وميسون في اشتغالهما على التواصل عبر-الثقافي (Cross cultural communication)

¹ - Cf. HATIM Basil and MASON Ian, Op. Cit. Ibid. p. 32

² - Idem.

عبر- ثقافي؛ كما لا بد من أن تتميز الاختيارات السيميائية والنصية والبلاغية بتميز المقامات واختلاف الفاعلين فيها.

وقياسا على ذلك، لا يمكن للترجمة في السياق متعدد اللغات أن تماثل الترجمة في باقي السياقات، من حيث اختياراتها وخياراتها النصية والبلاغية والسيميائية! ذلك أن مقولة الثقافة/ المجتمع تحيل على جملة المعايير والقيم المشتركة ضمن كل حد من حدي التواصل الترجمي (الحد الأصل/والحد الهدف)، وهي تؤطر المعيار اللساني؛ وهذا ما يجزنا جراً إلى توخي الحذر مع مقولة التكافؤ ومسايرتها بوصفها معياراً للترجمة الناجحة، بالنظر إلى جنس النص وإلى فضاء اشتغاله.

وفي ضوء ما سبق، نستنتج أن الوحدة التحليلية في هذا السياق لا يمكن أن تكون النص ولا الخطاب، وإنما هي الفعل الكلامي "مستغرقاً لشمولية النصوص أو الخطابات أو الأجناس"،¹ لأن الأمر يتعلق بـ"ماذا نفعل بالكلمات" لا بماذا تعني الكلمات، أي إن القصدية هي الحد الذي تمتاز عنده الأجناس والأنماط. ومن هذا المنظور التداولي للعملية التواصلية متعددة اللغات، يمكن أن نستنتج كذلك، أن معايير النصية، ليست ضرباً من البنى الجاهزة للاستعمال، أو البنى الصلبة التي لا يمكن تغييرها، بل هي على درجة من المرونة، وهي تفاوضية بطبيعتها، ذلك أن عدداً من الأجناس النصية لا تكون موجودة في اللغة/الثقافة الهدف، نظراً لانعدام المرجع المتحدث عنه والمحال

¹ - Op. Cit., Idem.

إليه، وهو ما يفضي بالترجمة إلى تحويل جنس النص ونمطه،¹ من خلال تحويل بعض العناصر اللغوية لتحقيق ثنائية الاتساق والانسجام.

ومع ذلك، فإن الأدوات اللغوية مثل الإشارات والعوائد وأسماء الإشارة وغيرها تصبح غير ذات معنى إذا كانت لا تشتغل مع السياق ولا تحيل إليه، وهذا ما يجعل مستعملي النص (كما يشير إليه حاتم وميسون) يلتزمون بضرب من التفاوض الذي ينطلق من النص نحو السياق، توازيا مع تركيب النص الذي يساير بعض المقتضيات التواصلية.²

هذا ما نعهده، من منظور ابستمولوجي، مقارنة سوسيولوجية أو سوسiolسانية للترجمة، لا تشكل فيها اللغة وسيلة أو وسيطا يخضع لعدد من المواضعات الكلامية والاجتماعية فحسب، وإنما نظاما معقدا يجمع بين حدين مجتمعيين مختلفين في فضاء ثالث، وآلية لنمذجة الأفعال المقامية والممارسات الخطابية وحتى الاجتماعية، وهذا ما يقتضي لزوماً إعادة تعريف هذا السياق المتميز لإعادة تعريف الظاهرة: "الترجمة".

إن زئبقية مفهوم "التعدد اللغوي" لتجعله مفهوما عابرا للحقول المعرفية، بحيث يمكن مقارنته من عدة جهات، وقد توسمنا نحن القبض عليه من خلال المقاربة التداولية، التي تحتفي بالغاية التواصلية وفقا لمقتضيات الحال وحسب طريقة الاستعمال، ولكن ليس من حيث "دراسة علاقة العلامة بمؤوليتها"،

¹ Claudia Böttger, Genre-mixing in business communication; in: Multilingual Communication, Edited by Juliane House Jochen Rehbein, John Benjamins Publishing, Amsterdam, v. 3, p.116

² - Cf., Op. Cit. Ibid. p.14

وإنما من حيث "دراسة العلاقات بين اللغة والسياق" وحتى "دراسة استعمال السياق للاستدلال على المعنى، كما رأينا في عدة مواطن أعلاه.

كما نستطيع أن نسوّج بهذا الطرح وجوب التحول إلى نظرية سوسiolوجية للترجمة، لأن دراسة السياق لا يمكن أن تقوم إلا ضمنها، خاصة وأن الترجمة في السياق م.غ لا تقوم على معادلة التكافؤ والتطابق كما أشرنا أعلاه، ولا تتم نحو لغة مشتركة بين المتفاعلين، بل نحو السياق المشترك بينهم، بوصف المتلقي مجموعة* لا فرداً، وهي من ثمة تتم في حد ذاتها بوصفها تواصلًا متعدد اللغات، وجنسا قائما في ذاته، يستوجب الدراسة والتحليل.

*- نحن نوظف لفظة "مجموعة" هنا على نحو اصطلاحي، نميز بها ونميزها عن مصطلح "المجتمع"، الذي يقتضي في الغالب الاشتراك في القيم الثقافية والتاريخ واللغة على رأس الأمر كله، حتى بالنسبة للمجتمعات مزدوجة اللغات، فنحن مثلاً لا نقول "المجموعة الكندية" بل "المجتمع الكندي" (مهما كانت حجة المعترض على اعتباره مجتمعا)؛ وبالمقابل لا نقول "المجتمع الأوروبي" وإنما "المجموعة الأوروبية"، وهو مصطلح لا يطلق على مجرد التكتل الاقتصادي لتلك الدول، وإنما على السياق الذي يجمعها على كافة الأصعدة، وأمانة ذلك أن عددا من الدول لم تكن تعد ضمن هذه المجموعة على الرغم من انتمائها الجغرافي وربما التاريخي وحتى الثقافي، لكنها أصبحت جزءاً من المجموعة بمجرد الانتماء إلى السياق الذي يشكلها.

الفصل الثالث

الترجمة في السياق متعدد اللغات
من الخطاب المعياري إلى الفعل التأثيري

*"Translation activities should be regarded as having cultural significance. Consequently, 'translatorship' amounts first and foremost to being able to play a social role, i.e. to fulfill a function allotted by a community (...). (TOURY, 1978: 83)"*¹



1. الترجمة خطاباً معيارياً:

لقد تبين من خلال تحليل خصائص التعدد اللغوي اللسانية والسياقية، أنه لم يعد ممكناً الاستمرار في الحديث عن الترجمة في هذا السياق المتميز، وفقاً للمناظير اللسانية والتواصلية التقليدية؛ التي ظلت - في أحسن الأحوال - تفترض أن المترجم لا يقوم إلا بنقل ملفوظ مكتمل العناصر والحدود نحو سياق ثان، دون أن تفسر كيف يقوم بإعادة تحقيق نفس الأثر التواصلية، ولا كيف يلتزم بمعايير السياق الكلامية والتعبيرية والثقافية من غير إخلال بالأصل.

ولعل السبب يكمن في أن الاقتراب من العملية الترجمية ظل يطرق باب العلاقة بين العلامة والمرجع، لفهم تقلبات هته العلاقة من الأصل إلى الهدف، مستهدياً بمفاهيم اللسانيات وبمسلماتها؛ ولما اهتدى إلى نسبية هذه العلاقة، بل إلى اعتباريتها، تحول إلى تفسير علاقة العلامة بمؤوليها، ولكن دائماً نسبة إلى اللغة الأصل أو إلى اللغة الهدف، دون أن يكون لذلك الفضاء الذي يتوسط اللغتين نصيب حقيقي من اهتمامات الباحثين، ولا أن يكون للسياق الذي تقع فيه الترجمة نصيب كذلك. ومع ذلك، كان الاهتداء في نهاية الأمر إلى مقولة التواصل قبساً أجلى الظلمة عن كثير من القضايا.

¹ - Gideon Toury; THE NATURE AND ROLE OF NORMS IN TRANSLATION (1978/revised 1995), in: The Translation Studies Reader, Edited by Lawrence Venuti, Routledge- London and New York, 2000. P. 198

وعلى ضوء هذا القبس نحاول أن نهتدي، دون أن يغيب عن أعيننا بأن نجاح الفعل التواصل لا يتحقق إلا داخل الإطار السيميولساني الموجود سلفاً والمؤطر للغة/الثقافة، وبلاستجابة لشروط الإنتاج والتأويل، التي تصنع المشهد التواصل بناءً على "عقد كلامي" (Contrat de parole)،¹ يستمد معاييرها القيمية من المجتمع؛ ومن ثمة، وبالطريقة نفسها، تستمد الترجمة معاييرها السيميولسانية من المجتمع الذي تنقل إليه الأشكال النصية والأجناس الخطابية المتواطأ عليها، وتخضع لإكراهاته اللسانية والثقافية.

هذا ما نفترضه على الأقل بالنسبة لحالات الترجمة العادية، أما بالنسبة للسياق الذي نعكف عليه في دراستنا، فنفترض على العكس، أن الترجمة في السياق متعدد اللغات، تصبح مصدراً للمعايير اللسانية وتنميط الأشكال الخطابية والأجناس النصية، وفقاً لمقتضيات هذا السياق، متعدد اللغات والثقافات والإكراهات؛ لأن اختلاف السنن والمعايير والمرجعيات في المقام التواصل الواحد سوف يتسبب حتماً في فوضى التأويلات وتضارب القصديات، وهو ما سوف نبيّنه لاحقاً في تجربة المجموعة الأوروبية منذ بداية تشريعها للغاتها الرسمية.

قد يجد القارئ الناقد لهذه الدراسة شيئاً من المفارقة في هذا القول، خاصة إذا سلمنا معه - من حيث التعريف - ، أنه لا حديث عن الترجمة إلا انطلاقاً من نص أصل نحو نص هدف؛ فكيف تصبح الترجمة سابقة لما هو أصل ومنطلق لها واستدعى تدخلها؟

¹ - Cf. CHARAUDEAU, P., Langage et Discours, Paris : Hachette, 1986, p.93

إن الإشكال في تقديرنا إبستمولوجي بامتياز، وهو على درجة من التركيب والتعقيد، نخال أن مرده إلى الخلط الحاصل أحيانا بين المباحث النظرية الصرف لنظرية الترجمة ومباحثها التطبيقية من جهة، وكذا الخلط بين مفهوم المعيار بطرحه اللساني البحث ومفهوم المعيار في الدراسات الترجمة من جهة أخرى، مع أن الاعتراف واجب بأن هذه الحدود غير واضحة.

يقودنا هذا إلى ضرورة محاولة توضيح المعالم الحدودية بين هذه الحقول المعرفية أولا، ثم إلى شرح مفهوم المعيار في الدراسات الترجمة، حتى يتسنى لنا أن نبين كيف تصبح الترجمة "خطابا معياريا"، بدءاً من التقييس، ووصولاً إلى ما نستخدمه عليه بالتماهي بين اللغات أو ما يعرف في المصطلح الغربي بـ: L'intercompréhension entre les langue.

قد لا نكون في حاجة، بعد الشوط الذي قطعناه من هذه الدراسة، وخاصة بعد الصورة التي التقطناها في مدخلها، إلى معاودة النقاش حول علاقة الترجمة باللغة وبثنائية المرجع والبال، كما لسنا بحاجة إلى التفلسف أو إلى الغوص في أغوار المراجع لنثبت أن الترجمة هي نوع من الكتابة، وهي لذلك تستمد معاييرها وقواعدها اللغوية من قواعد اللغة التي تنصب فيها.

وربما ينطبق هذا على جميع حالات الترجمة مهما كانت اللغة المترجم إليها، لأن لغات البشر تنظم وفق المبادئ الكلية نفسها، لتُستعمل للغايات التواصلية نفسها،¹ غير أن هذا ما يظهر على السطح لا أكثر، لأن الاستعمالات الفردية للغة قد تكون بعدد متكلميها،² لولا تدخل بعض المعايير

¹ - Cf. TRIM, John, Multilingualism and the Interpretation of Languages in: Contact, Op. Cit. Ibid., p. 11

² - Idem.

البلاغية والتداولية لتضبط هذه الميزة التوليدية في الكلام، لكن دون أن تنحشر في خاصيته الفردية، التي تبقى مثل بصمة إصبع اليد.

ومن هنا تأتي صيغة التساؤل القديم المتجدد، الذي نعه انطولوجياً بالنسبة للترجمة، ومفاده: إذا كانت للمترجم بصمته الفردية في استعمال اللغة، على الرغم من أنه يستمد ذخيرته اللغوية من الممارسة في المجتمع، فما هي الحدود المعيارية التي يُحتكم إليها بين الأصل والترجمة؟ خاصة إذا سلمنا أن إنتاج الترجمة فردي، لكن استهلاكها جماعي؟

1.1 الأنموذج الجديد:

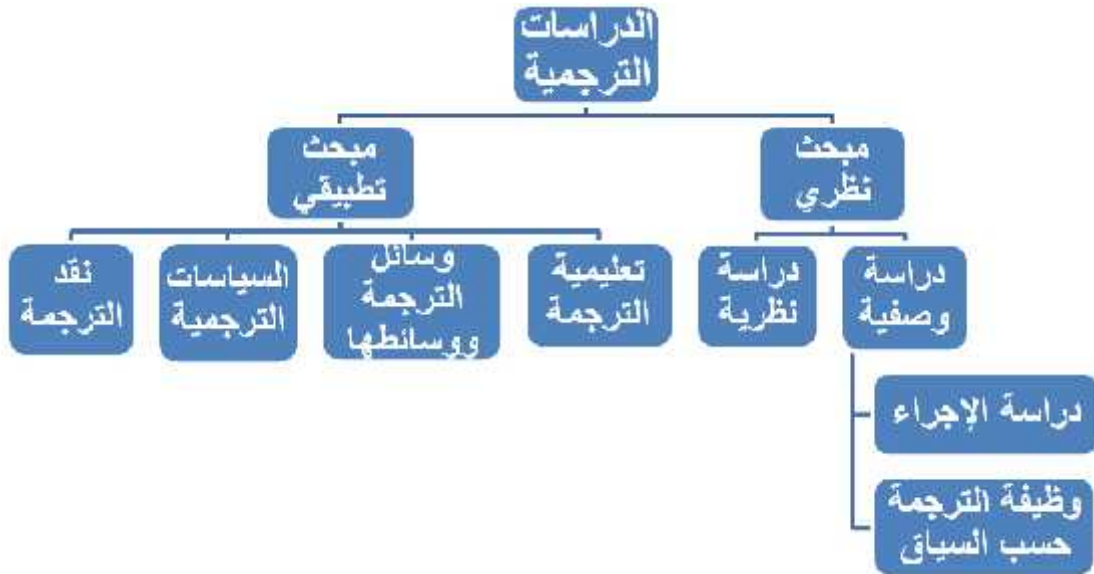
إذا كان مفهوم الأدبية (La Littérarité) في نظرية الأدب، وفي أفلاكها النقدية، خاصة في ساحة الشكلايين الروس، قد قلب الموازين وحرك ثورة في عوالم النقد الأدبي، فإن مفهوم المعيار* (norme(s)) في الدراسات الترجمية لا يقل - برأينا - عنه أهميةً ثورية، حيث انقلب بفعله نقد الترجمة من التوجيهية النمطية في الحكم على العمل الترجمي، ومن اعتماد نموذج مسبق للإجراء الترجمي، إلى اعتبار العمل الترجمي مكتملاً من حيث علاقته بأصنائه النصية.¹

*- نقصد طبعاً مفهوم المعيار كما صاغته نظرية النسق المتعدد Polysystem theory وكما تبنته المقاربات السوسيولوجية للترجمة، التي تعتبره وحدة قياس التكافؤ.

¹- Cf. Inès, OSEKI-DEPRE, Théories et pratiques de la traduction littéraire, Armand Colin, Paris 1999, p. 45

غير أن هذا التحول ظل يتأقل، إلى غاية النصف الأول من القرن الماضي، بسبب عبء المفاهيم اللسانية؛ ثم سرعان ما تعالت أصوات، فلسفية بالأخص، تنادي بضرورة الاحتكام إلى معايير خارج - نصية في نقد الترجمة.¹ وفي عام 1972 رافع جيمس هولمز (James S. Holmes) عن استقلال حقل الترجمة عن اللسانيات، معلنا ولادة علم جديد أسماه الدراسات الترجمة (Translation Studies)،² فضبط معالمه المعرفية والمنهجية المحايثة والحافة، التي أشرنا إليها في التوطئة آنفا.

وفي تقدير هولمز، بل في تقدير كثير من الأوساط البحثية التي توافقه، فإن حقل الدراسات الترجمة ينقسم، أو يجب أن ينقسم إلى فرعين أو مبحثين رئيسين؛ الأول نظري صرف والآخر تطبيقي تقييسي (أو معياري)، كما نبينه في الترسيم أدناه:



الشكل رقم 06

"مباحث الدراسات الترجمة حسب هولمز"

¹ - Op. Cit., Ibid., pp.53-54

² - Cf. James S., HOLMES, THE NAME AND NATURE OF TRANSLATION STUDIES; in: The Translation Studies Reader, Op. Cit. Ibid.

ثم يتفرع المبحث النظري بدوره - كما هو مبين في الخطاطة أعلاه - إلى فرعين، هما الدراسات الوصفية والدراسات النظرية الصرف؛ على أن تتفرع الدراسات الوصفية بدورها ، إلى ثلاثة مباحث فرعية، تشغل على التوالي: على دراسة الإجراء الترجمي، أو ما يعرف بطرائق الترجمة ، ودراسة وظيفة الترجمة بحسب موقعها من السياق.¹

أما المبحث التطبيقي، والذي نخال أن دراستنا أكثر ميلا إليه من الأول،* فينقسم هو الآخر إلى أربعة مباحث فرعية، تتمثل في: تعليمية الترجمة؛ وسائل الترجمة ووسائطها؛ نقد الإنجاز الترجمي بوصفه عملا مكتمل الأبعاد (une œuvre)؛ والسياسات الترجمية. وهذه الفروع أربعتها معيارية (normatives) أو تقييسية في اصطلاح دراستنا.²

ويعتبر هولمز من أوائل، إن لم نقل، أول من أسس للدراسات الوصفية في إطار الأنموذج الجديد، بحيث نادى بضرورة مقارنة الظاهرة الترجمية مقارنة اجتماعية (سوسيولوجية) - التي أشرنا إليها في آخر الفصل السابق من هذه الدراسة - ، بل بضرورة إفراد مبحث فرعي يندرج ضمن الدراسات الوصفية للترجمة، يوسم بسوسيولوجيا الترجمة (95: 1988)،³ ذلك أن شبكتها المفهومية

¹ - Op. Cit., Ibid. p.p.176-177

* - نحن نعلم ونقر أيضا، بأن ما مضى من الدراسة حتى الآن، كان كله وصفا نظريا، لكننا نتوجه بهذا الوصف إلى محاولة استثمار المبحث التطبيقي من الدراسات الترجمية في تجديد تصور وظيفة الترجمة في ظل التغيرات الجديدة، خاصة في علاقة الوطن العربي مع التكتلات متعددة السياقات. كما أن الوصف عتبة نحو التطبيق؛ ومن جهة أخرى، فإننا نعتقد - بنفس اعتقاد هولمز- بأن العلاقة بين الشقين النظري والتطبيقي من الدراسات الترجمية هي علاقة تكاملية.

² - Idem.

³ - Cf. Andrew CHESTERMAN, Bridge concepts in translation sociology, in: Constructing a Sociology of Translation, Edited by Michaela Wolf & Alexandra Fukari, John Benjamins Publishing Co. 2007, p. 172

تسمح بوصف جميع المظاهر التي تهتم بها المباحث الوصفية سאלفة الذكر (الإجراء؛ نقد الترجمات؛ وظيفة الترجمة).

غير أن أسماء أخرى، أمثال Itamar Even-Zohar، و André Lefèvre، و Ernst-August Gutt، و ربما على رأسهم Gideon Toury، كانت أكثر بروزاً وأكثر تعميقاً لطرح هولمز، بل ربما كان جدعون توري من بين كل هؤلاء الأب الروحي للمقاربة السوسيو ثقافية للترجمة، خاصة من خلال تعميقه المحكم لمفهوم "معايير الترجمة" ضمن مبحث الدراسات الوصفية.

2. الدراسات الوصفية:

2.1. جدعون توري (Gideon Toury): من المعيار إلى القاعدة

بالنظر إلى إسهام جدعون توري في حقل الدراسات الترجمة، ومقارنته بالتأسيس الإبستمولوجي الذي وضعه هولمز، يمكن أن نصنفه ضمن المبحث النظري للدراسات الترجمة، بل ضمن الدراسات الوصفية على وجه التحديد، حيث نجد أن أكثر ما يهتم توري في مقاربته، هو وصف المعايير الموجودة في الترجمة والتنبه على وجودها، دون أي توجه نحو صياغتها أو اقتراح بعض منها أو فرضها. ولا يعني ذلك أن توري لا يشتغل على الجانب التقني التطبيقي للترجمة، أو لا يؤمن بأسبقية المعايير على الفعل الترجمي، بل هو يؤمن بأن المعايير (norms) إذا اجتمعت لها بعض المحددات تصبح بمثابة قواعد (rules)،¹ والقاعدة في طرحه أقوى من المعيار، كما لا يعني ذلك أيضاً أن توري مُنظر وصاف صرف، بل هو نفسه مترجم ممارس.

¹ - Cf. Gideon TOURY; Op. Cit. Ibid, p.199

ولم يكن توري في فرع الدراسات الوصفية، أول من طرح مفهوم المعايير الترجمية، بل سبقه إليها هولمز وخاصة جيرى ليفي Jirí Levý (1967) في تأسيسه لمفهوم القرار الترجمي Decision Process،¹ كما لم ينطلق من محض أفكاره، وإنما من إسقاطاته لنموذج النسق المتعدد لابن زُهر (أو إيفين زوهار) على مدونة ترجمة من الانجليزية والألمانية والفرنسية إلى العبرية.²

وتتلخص نظرية ابن زُهر في اعتبار النص الأدبي جزءاً من نسق أدبي مركب، وهو بالتالي لا ينتقل إلى النسق المستقبل إلا وفق معايير النصية واللسانية وغير اللسانية، وبحسب قوة هذا النسق المستقبل أو ضعفه تتحدد مركزية الترجمة أو هامشيتها من مجمل النسق الثقافى.³ لذلك صنفت هذه النظرية ضمن الأنموذج المتوجه نحو النص الهدف.

ووفقاً لهذا المنظور، يرى توري بأن طبيعة الإنجاز الترجمي مرهونة بإكراهات لسانية ونصية وغيرها، تجعل المترجم يلجأ إلى عدد من المعايير (الضمنية)، التي يسوغ بها خياراته الترجمية. وقد تَكشَّفت تلك المعايير لصاحبنا بفضل دراسات تحليلية ومقارنة أجراها على الروايات الأجنبية المترجمة إلى العبرية بين 1930 و1945 خاصة،⁴ من منطلق فرضيات ومسلمات نظرية النسق المتعدد، لكن دون أن يصرح بذلك لفظاً.*

¹- Cf. JIRÍ Levý, Translation as a Decision Process, in: *The Translation Studies Reader*, Op.cit. Ibid., p.148

²- ينظر: غنيسلر إدوين، المرجع السابق، ص 297

³- نفسه، ص 284

⁴- نفسه، ص 296-97/ بلسثناء ما جاء في بعض حواراته الشفوية، ينظر مثلاً.

ويمكن أن نفسر لجوءه إلى مقارنة ابن زهر من جهة أن توري يعتبر إسقاطات الحقول المعرفية (اللسانيات بتفرعاتها) على الترجمة، تقليصاً من حجم الظاهرة إلى مجرد مدونة تطبيقية توفر الملافيز لتخليها، في حين إنها يجب أن تُقارب بحجم ثقافي، لأنها على رأس الأمر وفي آخره، تؤدي دوراً أو وظيفة اجتماعية ومجتمعية توكلها لها المجموعة الثقافية،¹ وهو ما يسوغ لديه أيضاً توظيف الأدوات الإجرائية السوسولوجية والأنثروبولوجية.

ومن بين ما توصل إليه، أو بالأحرى ما انطلق منه باحثنا الإسرائيلي، هو أن الاجتماع يبدأ باتفاق المجموعة على عدد من القيم (القابلة للتفاوض دائماً)، فمنها ما يقترب من قوة القاعدة وإلزاميتها rule-like، ومنها ما هو أقرب إلى المبدأ الفردي Idiosyncratic، وما كان بينهما فهو المعايير، في شاكلة ثنائيات الصواب والخطأ و "ما يجوز وما لا يجوز فعله".²

وأصل هذه المعايير أنها ضمنية وغير معبر عنها، ولا علاقة بين جوهرها وشكلها المحروف أو الملفوظ Verbalisation، لكنها إذا تحولت إلى الشكل، فذلك يترجم الوعي بوجودها أولاً، ويترجم أكثر من ذلك، الرغبة في توجيه السلوكات وتقييسها،³ وهو ما لم نتوقف عن التلميح إليه منذ بداية هذه الدراسة، وما سنحاول أن نستشهد عليه بمدونتها.

من هذا المنطلق، لا يحبذ توري أن نعد الترجمة مجرد عملية إعادة تلفيز في لغة أخرى، وإنما يجب التعاطي معها بوصفها نشاطاً سوسيوثقافياً، "تحكمه المعايير"، أو كما يعبر عنه بالعنوان الجزئي: "Translation as a

¹ - Cf. Gideon, TOURY, Op., Cit. Ibid, p.198

² - Idem.

³ - Ibid., p.200

norm-governed activity¹ من مقاله التأسيسي الشهير "طبيعة المعايير ودورها في الترجمة" (**The Nature and Role of Norms in Translation**)، ذلك أنها نشاط "يستغرق لغتين على الأقل، وتقليدين ثقافيين، أي نسقين معياريين على الأقل من كل جانب، ومن ثمة فالقيمة المتخفية خلفها يجب أن توصف بكونها تقوم على مبدأين رئيسيين:

1. يشغل النص في لغته مكانةً، ويسد فجوةً متناسبة مع ثقافته، أو مع جزء منها؛

2. وهو يعكس في تلك اللغة/الثقافة تمثلاً لنص موجود سلفاً في لغة أخرى وينتمي لثقافة أخرى ويشغل مكانة محددة فيها.²

ولا شك أن النسقين الثقافيين يختلفان في سلم القيم والمعايير، لذلك نجد أن لكل ثقافة ما يمكن أن نصطلح عليه نحن "بالتقاليد الترجمية"، التي تصبح بدرجة المعيار إذا تكررت بشكل مطرد، وهو ما رأيناه كذلك في الفصل السابق مع تعريف الممارسات النصية، حيث تصبح القيمة النقدية للترجمة تبعاً لدرجة الالتزام بتلك المعايير أو الابتعاد عنها في نظر "أفراد" المجتمع المستقبل.³

¹ - Op., Cit. Idem.

² - Idem: "Translation is a kind of activity which inevitably involves at least two languages and two cultural traditions, i.e., at least two sets of norm-systems on each level. Thus, the "value" behind it may be described as consisting of two major elements: 1. being a text in a certain language, and hence occupying a position, or filling in a slot, in the appropriate culture, or in a certain section thereof. 2. constituting a representation in that language/culture of another, preexisting text in some other language belonging to some other culture and occupying a definite position within it."

³ - Idem.

هذا ما قد اصطلحنا عليه في مواطن كثيرة من دراستنا "بالممارسة الترجمة"، أي إن التقاليد الترجمة في مجتمع ما، توفر الأساليب البلاغية والحجاجية للمترجم ليتجاوز بعض الإكراهات اللسانية والثقافية، وعندما تتوارد هذه الأساليب بشكل مطرد، تصبح معيارا يقاس به مدى "ملاءمة" الترجمة ومدى "مناسبتها"، بل تقاس بها هويتها بوصفها جنسا خطابيا.

أما بالنسبة للسياق متعدد اللغات، أو وبعبارة أدق، بالنسبة للمجموعة متعددة اللغات، فإن هذه المعايير لا تخضع بتقديرنا لتقييم الأفراد وأحكامهم، كما لا يمكن أن تسير السيرورة الزمنية الطبيعية للخطأ والصواب، والإنتاج ثم النقد، بل هي معايير استباقية وتقييسية مؤسسية، أي إنها توضع من قبل مؤسسات تعمل على تقييسها ونشرها في شكل أدلة (Guides)، تضمن بها النوعية المرجوة، وتتفادى بها نزاعات التأويل، وهذا ما حاولنا ونحاول أن نثبتته على امتداد هذه الدراسة.

لا يعني هذا أننا ننتقد صناعة توري أو نلغيها، وإنما نرى فرقا بين ما يتحدث عنه توري وما نذهب إليه نحن، والذي يتمثل في طبيعة المتفاعلين عن طريق الترجمة وعددهم من جهة، وطبيعة اللغتين/الثقافتين (الأصل والهدف) من جهة ثانية، فبالنسبة لصاحبنا لا يتعدى التفاعل بين لغتين وثقافتين، وفي فضاءين أنثروبولوجيين مختلفين، أما اللغة الوسيطة فيبقى تدخلها غير مباشر، كما يتم استتباط المعايير من مدونة ضخمة تتعلق بفترة زمنية طويلة نسبيا، من خلال مقارنة وصفية تحليلية و/أو حتى حوسبية (computationnelle).

وأما بالنسبة للسياق متعدد اللغات الذي نذهب إليه، فالتفاعل يتعدى أكثر من لغتين ومن ثقافتين في فضاء تواصل واحد (فضاء الاتحاد الأوروبي مثلا)، حيث تعمل الترجمة على توحيد المعايير الفردية في تلقي الخطاب التعددي، وعلى توحيد الوحدات الفكرية والسياقية، التي غالبا ما تختلف وتتباين من ثقافة إلى أخرى، وتكون في الحالات غير التعددية محل نزاعات قانونية مثلا، خاصة في مجال التجارة الدولية، والاتفاقيات الدولية التي قد تشمل قضايا سيادية.

ويميز توري في خطاطته المعيارية بين ثلاث طبقات من معايير الترجمة،

هي:

أ. المعايير التمهيدية (Preliminary norms):

وتتعلق حسب تعريف توري، بحدين أساسيين، هما السياسة الترجمية Translation Policy والأصالة في الترجمة directness of translation¹، ولا يقصد بالسياسة هنا المفهوم الحرفي للمصطلح، على شاكلة السياسة اللغوية مثلا، وإنما يقصد مجموع العناصر الثقافية التي تجعل ثقافة معينة تختار وتحبذ ترجمة أنواع من النصوص ولا تحبذ أخرى، في فترة تاريخية أو زمنية معينة. ويمكن أن نقدم مثلا على ذلك من ترجمات المسلمين منذ القرن الرابع الهجري وحتى العصر الأندلسي، التي عكفت على ترجمة نصوص الفلسفة دون الأوديسيا والأسطورة، ومؤلفات العلوم المختلفة دون مؤلفات الشعر، ثم طفقت تترجمها في فترة زمنية لاحقة.

¹ - Cf. Gideon, TOURY, Op., Cit. Ibid, p.202

* - يعني مصطلح directness في الأصل: الصراحة والمباشرة، لكننا آثرنا ترجمته بالأصالة، لأنه يتعلق حسب فهمنا، بالأنواق العامة الثابتة في الثقافة المستقبلية، التي تقف مثل الحدود بين ما تسمح به هذه الثقافة وما لا تسمح به.

وأما الأصالة في الترجمة فتتعلق باللغات الوسيطة، والحد الذي تجيز عنده الثقافة أو لا تجيز الترجمة عن لغة وسيطة، وما هي اللغات التي تتقبلها هذه الثقافة بمثابة وسيط، وما هي تلك التي ترفضها، إلى غير ذلك من التساؤلات أو الحدود،¹ وهو ما يمكن أن نستشهد عليه دائماً بالممارسات الترجمية في العصر الإسلامي، حيث كانت هناك تراتبية معينة ومتغيرة بين اللغات المترجم منها، المباشرة والوسيطة (السريانية، اليونانية، اللاتينية).²

ب. المعايير الابتدائية (Initial norms):

يقصد بها باختصار، اختيار المترجم بين التوجه باستراتيجيته نحو النص الأصل أو نحو النص الهدف، تبعاً لقناعته ووعيه بطبيعة الترجمة، وينجر عن ذلك التزامه على امتداد الترجمة بمعايير اللغة/الثقافة الهدف أو بمعايير اللغة/الثقافة الأصل.³

ج. المعايير الإجرائية (Operational norms):

وهي تلك المعايير التي تحكم القرارات الفعلية للمترجم، فتحكم بالتالي لب بناء النص وصيغته وتراكيبه اللسانية، وتنقسم هذه المعايير إلى قسمين: المعايير المركزية *matricial norms*،* والمعايير النصية- اللسانية *textual-linguistic norms*.⁴ أما المعايير المركزية فتتعلق بالاتساق الدلالي للنص

¹ - Op., Cit. Idem

² - ينظر: سالم العيس، الترجمة في خدمة الثقافة الجماهيرية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999

³ - Ibid., p.p.201-202

* - يترجمها الدكتور سعد عبد العزيز مصلوح "بالمعايير المصفوفية"، نسبة إلى المصفوفة *matrice*.

ينظر: غنيسلر إدوين، المرجع السابق، ص 306

⁴ - Ibid., p.p. 202-203

وما يقتضيه من أدوات لسانية، وأما المعايير النصية- اللسانية فتتعلق باتساقه المعجمي.

هذه هي، باقتضاب شديد، أهم المقولات النظرية التي انبنت عليها نظرية توري، مشكّلة نقلة نوعية في مجال الدراسات الترجمية، لكن دون أن تسلم هي الأخرى من الانتقادات؛ منها مثلاً حجم المدونة الذي يسمح، من حيث الكم، باستتباط المعايير، علماً أنه يشغل على ترجمات لنص واحد أو لجنس واحد، في فترات زمنية مختلفة؟!

كذلك وقوعه في التناقض بين مسلماته النظرية وإجراءاته التطبيقية، حيث نجده يجزم "بأنه لا وجود على الإطلاق لترجمة تكون مقبولة كل القبول من الثقافة المستهدفة، بسبب ما تقوم به من إضفاء الغرابة على العناصر القولية والتركيبية، كما أنه لا وجود على الإطلاق أيضاً لترجمة وافية كل الوفاء للنص- المصدر، بسبب السياق الثقافي الجديد الذي تجد نفسها فيه. غير أنه - من أجل أن يحدد موقع النص المترجم بين القطبين في كلتا الثقافتين- المصدر والمستهدفة- يفترض أيضاً ضرورة وجود معيار مثالي "ثابت للمقارنة" يشكل أساساً للنص المعني بالنظر، ولنظريته كلها على وجه العموم.¹

ومن جهتنا، نتساءل نحن بخصوص عدد من نقاط الغموض، إن نحن رُمنا تبني هذه المنهجية في التحليل، منها قولنا: إذا كانت مقارنة توري وصفية ونظريةً صرف، في مجال الدراسات الترجمية، فأئى لدارس معايير الترجمة أن يستقر في عتبة الوصف، ولا يتحول إلى التقييس وإلى خطاب معياري، ونحن نعلم أن نتائج الوصف سوف تُدرّس بمثابة نماذج للصواب والخطأ؟ وهل تجتمع

¹ ينظر: المرجع السابق، ص 307

هذه المعايير كلها في عمل المترجم، ووفقا للترتيب النظري نفسه الذي يصفه توري، حتى يتم تدريب المترجمين عليها؟

ثم إلى أي مدى يمكن أن تنطبق هذه المعايير على السياق متعدد اللغات، إذا كانت كل لغة في هذا السياق لا تخضع للتقييس فحسب، بل لتشريع قانوني يضبط المعايير الإجرائية التي سلف شرحها؟ مع التسليم بأن كثيرا من المفاهيم السوسيوثقافية لا تتطابق بين اللغات، أو قد لا توجد في كل اللغات، وكثير منها يشكل جوهر صراع القوى بينها؟

كثير من هذه الأسئلة وغيرها يمكن أن تطرح، ومن زوايا مختلفة، خاصة من الجانب التطبيقي، لكن مع ذلك يجب الإقرار بأن ما يُحمد لتوري، هو تحوله بالدراسات الترجمية نحو المقاربة السوسiolوجية، التي سمحت بإلقاء الضوء على كثير من نقاط الظل في الممارسة الترجمية، وأثبتت أنها محكومة بقيود وإكراهات مجتمعية لا يمكن فصلها عنها، فأسهمت في التخلص من عديد المفاهيم التي كانت تقيد دراسة الترجمة وتكبح انطلاقها كحقل مستقل،¹ وأكثر من ذلك، أنها سمحت بتوسيع مجال المقاربة التداولية وبتعميق مبدأ الاستعمال والممارسة، اللذين لم ننك نشرحهما منذ البداية.

إن أي حديث عن التداول والممارسة والاستعمال اللغوي عموما، لا يمكن أن يكون إلا ضمن سياق مجتمعي، وكذلك الحديث عن فعل الترجمة، لأنه من جهة، "يقوم به أفراد ينتمون إلى نسق اجتماعي، ومن جهة أخرى، فإن ظاهرة الترجمة تدرج بالضرورة ضمن المؤسسات الاجتماعية، التي تحدد انتقاء وإنتاج وتوزيع الترجمة، وتحدد بالتالي، الاستراتيجيات المتبناة في الترجمة ذاتها.

¹ المرجع السابق، ص 311-312

ومن ثمة، يبقى الرهان في الفواعل والعوامل المقحمة في أي إجراء ترجمي، وبالأخص في المحددات النصية التي تحرك عملية الترجمة.¹

3. سوسيولوجيا الترجمة:

إن موقع الترجمة الطبيعي، كما رأينا في كل ما سلف أعلاه، أي بفضاء التلاقي بين الثقافات، وفي معمعة التماس المجتمعي، قد حتم على الدراسات الترجمية أن تتحول بأنموذجها (Paradigme) إلى مقاربة تتعدد حقولها المعرفية وتتقاطع، بل إلى الخروج من الحقل المعرفي نفسه، لمحاولة القبض على أبعاده الخفية على من ينظر من داخل النسق برؤية أفقية محدودة.² وقد تبين من خلال هذا الاقتراب الجديد، أن الترجمة يحكمها مستويان، الأول ثقافي والثاني اجتماعي؛ أما الأول فيتعلق بالعوامل والعناصر المؤثرة فيها، من علاقات القوى والهيمنة والهوية والدين، وأما الثاني فيتعلق بالفاعلين فيها، الذين تتحرك أفعالهم تبعاً لتلك العوامل ولأطرهم القيمية والأيديولوجية، ولو أن الفرق بين المستويين يبدو ضرباً من الإطناب الأكاديمي.³

¹ -Michaela WOLF, *The emergence of a sociology of translation*, in : *Constructing a Sociology of Translation*, Op. Cit. Ibid., p. 2: "On the one hand, the act of translating, in all its various stages, is undeniably carried out by individuals who belong to a social system; on the other, the translation phenomenon is inevitably implicated in social institutions, which greatly determine the selection, production and distribution of translation and, as a result, the strategies adopted in the translation itself. What is at stake here, therefore, are the various agencies and agents involved in any translation procedure, and more specifically the textual factors operating in the translation process."

² - ibid., p.3

³ - Ibid., p.4

وهنا تتبين علاقة مقارنة توري، في إطار نظرية النسق المتعدد لابن زهر، ومفهوم معايير الترجمة بسوسيولوجيا الترجمة، من حيث إن نظرية النسق المتعدد لما كانت تضع الترجمة ضمن سلسلة الإنتاج والاستهلاك في المجتمع، وعلى نوع من ميزان العرض والطلب، بين الثقافتين الأصل والهدف، فقد فتحت باباً مشرعة على اشتغال مفاهيم سوسيولوجية مثل السوق والمجال الاجتماعي والاعتیاد والممارسة والخطاب، وغيرها من المفاهيم التي أسس لها بورديو على وجه الخصوص. وميزة هذه المفاهيم أنها تشمل الحدين الثقافيتين والاجتماعيين معاً، خاصة منها مفهوم الممارسة الترجمية *translation practice*، ومفهوم الخطاب *discourse*، ولكن ليس بتعريفه اللساني، أي الوحدة التحليلية ما فوق الجملة، وإنما بتعريفه التداولي الذي نُلمح له بعنوان هذا الفصل، وبتعريفه السوسيولوجي لدى بورديو والمدرسة الفرنسية على وجه العموم، وفي الأخير مفهوم الاعتیاد *habitus*.¹

1.3. الممارسة الترجمية:

يفترض هذا المفهوم أن تتوسط الترجمة جملة الشروط الاقتصادية والاجتماعية التي تجعلها ممكنة، مثل دور النشر والمكتبات المتخصصة وفضاءات بيع الكتاب، وغيرها من المؤسسات، بالإضافة إلى العناصر الفاعلة، من مترجمين ومؤلفين ومُصدّرين وإعلاميين متخصصين.²

¹ - Cf. Andrew CHESTERMAN, Bridge concepts in translation sociology, in: Constructing a Sociology of Translation, Op. Cit. Ibid., p.176

² - Cf. Jean-Marc GOUANVIC, Objectivation, réflexivité et traduction, in: Op. Cit., Ibid., p.81

ويصطلح بورديو على هذا الفضاء التفاعلي بالمجال^[ترجمتنا] أو الحقل *Le Champs*، وبالسوق أحيانا *Le Marché*، الذي تتشابك فيه المصالح المشتركة حول المنتج، سواء أكان مادياً (سلعة) أم معنوياً (أدب، فكر، ترجمة...)، لكن مع استقلال كل مجال عن غيره (اقتصادي، معرفي... الخ)،¹ لذلك أضفنا إليه صفة "الترجمي"، أي إنه مجال تتشابك فيه مصالح ورهانات العناصر المتعلقة بالترجمة.

وفي هذا الصدد يذهب GOUANVIC إلى اعتبار الدراسات الترجمية "مجالا" بآتم معنى المصطلح، حيث إنها "نشأت في السبعينات والثمانينات، وصار لها فاعلوها ومؤسساتها، ودورياتها ومجالاتها المتخصصة وبرامجها الجامعية، وملتقيات وأبحاثها ورهاناتها الخاصة بها"، ومع ذلك فهو لا يعتبر الترجمة في حد ذاتها مجالا "لسبب رئيس، هو أن النصوص المترجمة تنتمي إلى تمظهرات هي ذاتها مرتبطة بمجالات خاصة".²

ويصرّ صاحبنا على أن تُنسب كل ترجمة إلى مجال النص الذي نقلته، وألا تكون مجالا في حد ذاتها، على الرغم من أنه في الإحالة أسفل الصفحة، يقر بأنه ليس من المستحيل أن تصبح الترجمة مجالا مستقلا (لولا انعدام الأمثلة لديه)، ويشترط لذلك أن تكون للإنتاجات اللغوي المترجمة والمتلقاة في الثقافة

¹ - Cf. BOURDIEU Pierre, Op. Cit., Ibid. (Préface), p.26

² - Jean-Marc GOUANVIC, Op. Cit., Ibid., p. p. 81-82 : « *Le champ de la traductologie est un champ au plein sens du terme. Il a émergé dans les années 1970 et au début des années 1980, et possède ses agents, ses institutions, ses collections spécialisées et ses revues, ses associations, ses programmes universitaires de maîtrise et de doctorat, ses colloques, ses recherches, et ses enjeux propres. (...) «... pour la principale raison que les textes traduits appartiennent a de multiples configurations qui elles-mêmes sont rattachables a des champs spécifiques»* »

المستقبلية "استقلالية تُمكن لها الاعتراف بخصوصيتها وتميزها عن الإنتاجات المحلية، ومن جهة أخرى، أن تستقل برهانات خاصة بها"¹

أما نحن، ولأننا نخالفه الرأي في ذلك، فنخال أن لدينا المثال الذي يريده، إن لم نجانب الحق ولم يخيبنا التخمين؛ حيث إن المسلمين لما ترجموا الفلسفة اليونانية، لم يكن ما ترجموه يشبه شيئاً من أجناس القول عندهم، ولا ما يخوض فيه الخائضون، حتى قيل "إن الفلسفة لم تحدث عند العرب عن قرائحهم، وإنما أخذوها من غيرهم"،² على الرغم من أنهم ألفوا وكتبوا فيها بعد الترجمة.

كما صار لهذه الترجمة دورها المختلفة، مثل بيت الحكمة، ولها قراؤها وخطاطوها وموزعوها، ولها ميزانيتها التي تصرف لها من أموال الدولة، وصار المشتغلون بها فئة مستقلة، لها رهاناتها الخاصة بها، تماماً كما اشترط صاحبنا، بل صارت ممارساتهم النصية مرفوضة عند بعض أهل الفقه والأدب، ممن انتصروا للنحو العربي، كما هو معروف في تاريخ الأدب،* أو لعلم أصول الفقه، الذي يعرف بعمق منهجه واتساق مباحثه.³

¹ - Op. Cit., ibid., p.81 : « Pour cela, il conviendrait que les productions traduites et reçues dans une culture soient dotées, d'une part, d'une autonomie qui les fassent reconnaître comme des produits spécifiques, distincts des productions indigènes et, d'autre part, qu'elles manifestent des enjeux qui ne valent essentiellement que pour elles. »

² د. طه عبد الرحمن، فقه الفلسفة -1- الفلسفة والترجمة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1995، ص 22
* - تعتبر مناظرة أبي سعيد السيرافي مع متى ابن يونس حول النحو والفلسفة، والتي أخبر بها أبو حيان التوحيدي في كتابه الإمتاع والمؤانسة، خير وأجمل مثال على ذلك.

³ - نفسه، ص20

بل قد يذهب بعضهم -من العامة مثلي- إلى القول، إن أصل مقولات الفكر العربي كلها من الترجمة، مما قد يعني أن العرب لم ينتجوا من العلوم شيئاً، وإنما حوَّروا وكيفوا ما كان موجوداً أصلاً، وهذا ما ينافي الحق والواقع.

وقياساً على ما سبق، وفيما يخص موضوع دراستنا، يمكن القول إن الممارسة الترجمية في السياق متعدد اللغات (مثل سياق الاتحاد الأوروبي)، تشكل مجالاً وسوقاً بكل ما في المصطلح من معنى، نظراً لاجتماع الشروط الموصوفة أعلاه، عند GOUANVIC، وكذا الشروط الاقتصادية والاجتماعية، التي تشكل المجال أو السوق عند بورديو، أي المؤسسات والعناصر المؤثرة في الترجمة والفاعلة فيها، كما نعتقد من جهة أخرى، أن كثيراً من الإنتاجات النصية في السياق متعدد اللغات تبقى ملحقة بمجال الترجمة، من حيث إنها هي التي تضع معايير إنتاجها وتوزيعها.

2.3. الخطاب (الترجمي):

تتمثل أهمية مفهوم الخطاب بالنسبة للعلوم الإنسانية عموماً، وللدراسات الترجمية على وجه الخصوص، في مرونته المعرفية، العابرة للحقول، التي تسمح باستحضار عدد من الأدوات الإجرائية والتحليلية من جهة، وتسمح كذلك بالربط بين الظاهرة اللغوية والظاهرة الاجتماعية وتفسير العلاقة بينهما. ويقصد بهذا المصطلح عدة مستويات.

أما المستوى أو المفهوم الأول، فيقصد به ذلك الخطاب الواصف الذي ينشأ حول الترجمة،¹ من كتابات نقدية ومحاضرات حول الترجمة وآراء عامة فيها، وحتى أصنائها النصية (المقدمة، التصدير، ...)، فُتسهم كلها في إشباع المجال الترجمي، واتساق النسق. وقد يسهم هذا الخطاب في إنجاح العمل الترجمي المنعزل أو في إفشاله، لأنه -كما رأينا مع توري- يصنع معايير أفراد المجتمع، الذين يصنعون بأرائهم القيمة النقدية للترجمة.

وأما المفهوم الثاني، فينسحب على الممارسة الترجمية المطردة، لجنس نصي معين، بحيث تصبح تشكل نوعاً من الخطاب، الذي يتمثل طريقة التواصل في الجهة الأخرى من الضفة، أقصد الثقافة الأصل، ويتمثل طريقة بناء الأجناس والأنماط النصية ويجسدها.²

نفهم من هذا، أن المقصود بالخطاب هو مفهومه المجرد، وبمعزل عن شكله البنيوي، أي بوصفه معياراً أو جملة المعايير التي تحكم الترجمة؛ وهذا ما يعيدنا إلى فكرة توري أعلاه، المتعلقة بالفصل بين المعيار وشكله الملفوظ، الذي لا يعبر إلا عن وعي بوجود هذا المعيار. غير أن هذا ما ينسحب، برأينا، على الحالات العادية للترجمة، لأنها أولاً لا تشكل مجالا مستقلا، بل هي ملحقة بالمجال المعرفي الذي تشتغل فيه، ثم لأن المترجم ليس بحاجة لدستور معين أو شكل من القوانين المكتوبة، يرجع إليها كلما التبتت عليه ترجمة عبارة معينة، وإنما هي قوانين ضمنية، غير مصرح بها ولا متواطئ عليها علنا، بل تختلف من مترجم إلى مترجم ومن سياق إلى سياق، وهذا ما ينطبق على أي

¹ - Cf. Andrew CHESTERMAN, Op. Cit. Ibid., p.177

² - Theo HERMANS, Translation, irritation and resonance, in: Constructing a Sociology of translation, Op. Cit. Ibid., p.p. 66-67

مجال من المجالات، بحيث أن "المعيار أوسع من أن يصاغ في ملفوظ.¹ لكن كيف ينتظم المجال إذا بقيت المعايير غير ملفوظة؟

لقد رأينا أعلاه أن الترجمة في السياق متعدد اللغات هي مجال قائم، بالمعنى السوسiolوحي، ولها رهاناتها ومعاييرها، لذلك نعد أن علاقة المعيار بشكله الملفوظ حتمية لا يمكن تجاوزها، وأي فصل بينهما يعتبر خلا معرفيا، من حيث إنه يتعارض وتعريف القاعدة.² كما أنه لا بد للخطاب الترجمي ضمن السياق متعدد اللغات، من أن يتخذ الشكل الملفوظ، لتحديد هوية الجنس، ويتحقق الاقتصاد اللغوي، فنجد ينصب في قوالب اللغة المعيارية أو المقيسة (Langue normalisée) بمصطلح بورديو، التي "تستطيع أن تشتغل بمعزل عن الإكراهات وعن المقام التواصلي، وكفيلة بأن تُسبك وأن يُفك سبكها من قبل أي مرسل وأي متلقي".³

وهذا ما نلمسه واضحا جليا في خطاب المجموعة الأوروبية مثلا، من خلال جهود توحيد المصطلح وتوحيد الإملاء، وحتى نظام الترقيم والتتقيط، الذي أبرمت بشأنه اتفاقيات وصيغت قوانين التحرير المشتركة بين مؤسسات الاتحاد (Code de Rédaction Interinstitutionnel)،⁴ وأقيمت دورات للتحرير

¹ - Cf. John AGLO, Norme, discours normatif et logique, (sine loco- S.D) www.exchoresis.refer.ga

² - Idem.

³ - BOURDIEU, P., (1982), Ce que parler veut dire. L'économie des échanges linguistiques. Paris-Fayard. , p. 32: « La langue normalisée est capable de fonctionner en dehors de la contrainte et de l'assistance de la situation et propre à être émise et déchiffrée par un émetteur et un récepteur quelconques... »

⁴ - ينظر: موقع منشورات الاتحاد الأوروبي: <<http://publications.europa.eu/code/fr/fr-000100.htm>>

(تاريخ التصفح: 2014/05/15)

المتوازي، وغير ذلك من الممارسات المتعلقة بالترجمة، التي عبرنا عنها أعلاه بالمعايير الاستباقية.

يسوقنا هذا إلى القول، إن الترجمة في سياق متعدد اللغات مثل سياق المجموعة الأوروبية، إنما هي خطاب/معياري أو خطاب معياري، وذلك للأسباب الآتية، التي سوف نعضدها بأمثلة تطبيقية فيما تبقى من الدراسة:

لأنها من جهة، تشكل مجالا سوسولوجيا مستقلا برهاناته كما رأينا، فللترجمة هيئات ودور وقوانين تختص بها وتنظم سيرها، ولها حلقة من المؤسسات المعنية بها بصفة مباشرة وغير مباشرة؛ يبقى فقط أن نعرف موقع المترجم من هذه المعايير، وكيف تتجلى طبقات المعايير التي وصفها توري؛

ولأنها من جهة ثانية، تمثل الصيغة اللفظية للمعايير التعددية التي تجمع أعضاء الاتحاد، فجميع قوانينه التنظيمية والتشريعية تمر عبر تجربة الترجمة قبل أن تدخل في رأس المال الرمزي لأفراد المجموعة وتغذي اعتياد الفاعلين في التواصل؛

ولأنها من جهة ثالثة - وهي الأهم بالنسبة لنا - ، تعتبر مصدرا للمعايير اللسانية والترجمية في آن واحد: ذلك أن الإكراهات التي واجهتها الترجمة، دفعت الفاعلين في المجموعة إلى التواطؤ على معايير لسانية (بل قوانين كما أشرنا آنفا) للتحرير في كل لغة من لغات الاتحاد، وللترجمة فيما بينها. وللحرص على تطبيق هذه المعايير، فأسسوا مرصد لمراقبة التعدد اللغوي والممارسات الترجمية داخل الاتحاد، مثل المرصد الأوروبي للتعدد اللغوي والجمعية الأوروبية للدراسات الترجمية: /L'Observatoire européen du plurilinguisme

3.3. الاعتياد (الترجمي):

نعتقد أن مفهوم الاعتياد السوسولوجي لم يشكل مجرد خلفية نظرية أو إجرائية لنظرية "معايير الترجمة" لدى توري، وإنما شكل إطاراً معرفياً شاملاً استلهم منه توري كافة مفاهيمه الترجمية. ويعتبر هذا المصطلح محورياً في نظرية بورديو الاجتماعية، خاصة في تقريبه لمفهوم رأس المال الرمزي، وكذا تفسيره لثنائية اللغة والسلطة الرمزية.

ويقصد بورديو بالاعتياد، تلك الهيئة السلوكية والفيزيولوجية لأفراد السياق الاجتماعي الواحد، التي تنشأ بفعل نمطية الخطابات التربوية والجمالية والرمزية في المجتمع الواحد، في شكل استعدادات يتم اكتسابها بالتدرج وبالتجربة.¹

وانطلاقاً من أن المقصود بالاعتياد هو معيش الفرد وخبرته الاجتماعية، التي تكسبه ذكاءً اجتماعياً وسلوكيات فردية في المجال، فإن اعتياد المترجم في مجاله يتألف من شقين، شق مهني احترافي، يوظف فيه الوسائل المتاحة له لإتقان عمله (قواميس متخصصة، بنوك معطيات، برمجيات مساعدة على الترجمة... الخ)، وشق اجتماعي شخصي، يستثمر منه خبرته الذاتية ومعيشة الشخصي.²

غير أن اعتياد المترجم، يمتاز عن اعتياد الفرد العادي، بكونه ناتجاً عن تقاطع ثقافتين أو أكثر في تجربته النفسية والاجتماعية، وبالتالي فهو يحركه اعتيادان اثنان، الأول أصيل ومتجذر، والثاني سطحي ومكتسب عن طريق

¹ - BOURDIEU P., (2001), Op. Cit., ibid., p.24

² - Cf. Jean-Marc, GOUANVIC, Op. Cit., ibid., p. 83

التعلم والاحتكاك، لذا فإننا نجد دائماً أن الأسلم مهنيًا، هو أن يترجم المرء إلى اللغة/ الثقافة الأم، لأن الاعتياد فيها أقوى. وقلما يسلم من يترجم إلى لغته الثانية أو الثالثة من التداخل اللساني و/أو الثقافي، لأن جاذبية الاعتياد الأصلي أقوى، ولأن الاعتياد كذلك هو تعبير عن "المجال"، الذي فيه ينشأ ويتطور، وبه يتأثر طردًا وعكسًا.¹

ولاعتياد المترجم دور حاسم في نجاح تلقي العمل، لأن المترجم كلما كان محمولًا باعتياد أصيل، ينبثق من مقولة المجال، كلما أضفى على ترجمته -من حيث لا يشعر- تفاصيل معيارية تتسجم تمامًا مع أفق تلقي جمهوره، وتتسجم مع خبرته الفردية، ويقترب العمل المترجم من مركز الثقافة أو يبقى في هامشها بناء على هذه المعادلة.²

بناء على ما سبق، فلا شك أن المقاربة الاجتماعية أو السوسولوجية للترجمة، وحسب ما تبين من معطيات في اللمحة الخاطفة على بعض المفاهيم المحورية أعلاه، هي أوسع مقارنة لاستيعاب ظاهرة التعدد اللغوي، لأنها وحدها الكفيلة بتوفير الأدوات الإجرائية للإلمام والإحاطة بالسياق، الذي يبقى أثره عميقًا في الممارسة اللغوية عمومًا (بالنسبة لحالات التماس)، وعلى الممارسة الترجمانية خصوصًا (بالنسبة لحالات التعدد اللغوي)، بل يبدو أن هذه المقاربة تستغرق المقاربة التداولية فتجعل مفاهيمها أدوات إجرائية وتحليلية.

¹ -Op. Cit., ibid., p.86

² - idem

4. الدراسات التقييسية: من التخطيط اللغوي إلى التخطيط الترجمي.

كنا قد تساءلنا في موضع سابق أعلاه، بخصوص معايير جدعون توري، وعن المفارقة التي قد تكون بين الوصف والتطبيق، إذا نحن انتقلنا من تحديد المعايير إلى تدريسها، والحقيقة أن هولمز قد سبقنا إلى هذا التساؤل في مقاله التأسيسي المذكور آنفاً، حيث نبه إلى عدم الخلط بين ما يُدرس من ترجمة في تعليمية اللغات الأجنبية، وتعليمية الترجمة الموجهة لتدريب المترجمين المحترفين في المدارس والمعاهد المختصة، لأن الأولى تتعلق بالمعيار اللساني في حين تتعلق الثانية بالمعايير الترجمية.¹

وفي هذا الصدد، يؤكد هولمز على أن التساؤلات التي قد تنشأ حول هذا المبحث الفرعي، الذي يعتبره أهم فروع المبحث التطبيقي (أو ما قد نصلح عليه بالترجمات التطبيقية/applied translation studies)، سوف تستغرق باقي الفروع المجاورة، من حيث إنها تتعلق بطرائق الترجمة وتقنياتها وتقنيات تدريسها، وحتى بالتخطيط لمسار المترجم المهني curriculum planning.²

غير أن الحاجة المنهجية إلى حقول معرفية حافة ومساعدة، مثل المعجمية والمصطلحية من جهة، والنحو من جهة أخرى، قد تمنع الترجمات التطبيقية من الاستقلال إبستمولوجياً، مما يستدعي التنسيق بين أولاء وأولئك، أي بين المشتغلين على الترجمات التطبيقية والمختصين في المصطلحية والمعجمية واللسانيات التقابلية، لضبط احتياجات التكوين المنهجية.³

¹ - Cf. James S., HOLMES, Op. Cit., Ibid., p.181

² - idem

³ - Ibid., p. 181 - 182

ويبدو هذا التنسيق، برأينا، نوعاً من التقييس، الذي يولد خطاباً معيارياً بالمعنى الذي صرفناه، لأن الإكراهات اللسانية من جهة، والإكراهات السياقية من جهة أخرى، فضلاً عن إكراهات لغة الاختصاص، تدفع المصطلحي والمعجمي كليهما إلى تطويع أدواتهما لاستيفاء احتياجات المترجم، كما تدفع المترجم بدوره إلى تطويع المعيار اللساني حسب احتياجات السياق؛ وبما أن المبادرة الفردية من المترجمين، في سياق متعدد اللغات، تؤدي لا محالة إلى الفوضى، فإن التقييس هو الحل الوحيد لمنع الانفراط.

هذا ما يصطلح عليه هولمز، في تقسيمه الاستمولوجي لمباحث الدراسات الترجمية، بالسياسة الترجمية Translation Policy،¹ التي تمثل الفرع الثالث من المبحث التطبيقي كما رأينا أعلاه، ولا يجب الخلط بينها وبين السياسات اللغوية، على الرغم مما بينهما من تداخل وتقاطع، على أساس أن أي سياسة ترجمة لا تبني إلا على سياسة لغوية مسبقة، ولا تكون إلا لاحقة للتخطيط اللغوي.

ويرى هولمز أن هذا المبحث يزود باقي المباحث التطبيقية والنظرية بإحداثيات الترجمة وموقعها في المجتمع، على كافة الصعد، الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، ويقدم الأجوبة التمهيدية لكثير من الأسئلة التي تنطلق منها باقي الدراسات؛ مثل الأهمية الاقتصادية للترجمة والمترجم في سياق سوسيو- ثقافي معين، ودور الترجمة في تدريس اللغات الأجنبية، وأنواع النصوص التي يحتاج المجتمع إلى ترجمتها... الخ.²

¹ - Op. Cit., Ibid., p.181

² - Ibid., p.182

ولعل في هذا التعريف - برأينا - نوعا من الاختلاف الشكلي بين اصطلاح هولمز واصطلاح توري الذي رأيناه، ففي حين يقيد الأول بمؤسسات المجتمع في شكل من التخطيط الصريح، يطلقه الثاني في نوع من الاستعارة، ويجعل من السياسة تلك العناصر الضمنية التي تدفع المجتمع إلى خيارات معينة في الترجمة، لكن تبقى غير مصرح بها، وإنما تظهر من مجمل الممارسة الترجمية، لأن توري، كما أسلفنا أعلاه، ينخرط ضمن الدراسات الوصفية، ويهتم أكثر بوصف المعايير دون التنظير لطرائق تطبيقها.

لهذه الأسباب أشرنا في موضع آخر، أن الفروع التطبيقية الأربعة، من المبحث التطبيقي للدراسات الترجمية، تعتبر مباحث فرعية معيارية أو تقييسية Normatives، وإنما أضفنا مرادف التقييس أو القياس لفرق دلالي طفيف، لكن ذي أهمية بالغة برأينا، من حيث علاقته بتصور هولمز أو، على العكس، بتصور توري لمفهوم المعيار، في علاقته بالسياسة الترجمية على وجه التحديد.

فجدعون يقارب المعيار، في هذه النقطة، من منظور سوسيولوجي مطلق وأوسع، يقترن بالمعايير الاجتماعية، بتعريفاتها المشتركة بين العلوم الإنسانية، ومن حيث كونها معايير موجودة بالقوة؛ أما هولمز، وهو الذي يُعتبر مجددا في علم المصطلح كذلك، فيقاربه في هذه النقطة، من منظور تقني بحت، يقترن بالمعايير في الحقول المعرفية الحافة للدراسات الترجمية، كما رأينا سالفًا، أي في المعجمية والمصطلحية خصوصا، ومن حيث كونها معايير موجودة بالفعل، أي بالتخطيط الواعي والصريح وبالتواطؤ.

وحاصل الكلام، أن الفرق الواجب تبيانَه الآن في الترجمات التطبيقية، أو ما استهللناه بعنوان "الدراسات التقييسية"، يبقى بين المعيار/Norme، والتقييس/Normalisation ؟

إن للمعايير عامةً، أو المقاييس في اصطلاح كثير من المجالات التقنية والصناعية، مؤسساتٌ وهيئاتٌ دوليةٌ تضطلع ببنائها وتصنيفها، مثل المنظمة الدولية للتقييس (ISO) L'Organisation Internationale de Normalisation، على سبيل المثال لا الحصر، فغيرها كثير، وهي وإن كانت تهتم في الأصل بتقييس المنتجات المادية، في مجالات الصناعة والتجارة والبناء وغيرها، فهذا لا يمنعها من الاشتغال على التقييس المصطلحي، لأنه يقترن بوصف وتسمية تلك المنتجات المادية.¹

وقد وضعت هذه المنظمة تعريفاً منهجياً للمصطلحين المذكورين أعلاه، وتبنته كثير من المنظمات الإقليمية للتقييس، مثل الجمعية الفرنسية للتقييس (AFNOR)، التي تعتبر من أنشط هيئات التقييس في أوروبا، وهذا نصه في معيارها* NF X30-100:

"المعيار: هو بند تقني أو غيره من الوثائق المتاحة للجمهور، يتم وضعه بالتعاون والاتفاق، أو بموافقة جميع الأطراف المعنية، ويتأسس على حصيلة نتائج العلوم والتكنولوجيا والخبرة مجتمعة، ويهدف إلى تحقيق خدمة مثلى لمجموع مستعمليه، ويوافق

¹ - Cf. Rosita HARVEY et Michelle RIVARD, Les documents de normalisation, in : Meta, vol. 25, n° 1, 1980, p.126

* - تسمى الوثيقة التي تصدرها هذه المنظمات بشأن تقييس معين بـ"المعيار"، ويكون لها رقم إصدار وتوثيق. مثل: NF X30-

عليه تنظيم مؤهل يمثلهم، على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي¹

"التقييس: هو نشاط كفيل بإيجاد الحلول القابلة للتطبيق مرارا على مسائل تتعلق أساسا بمجالات العلوم والتقنيات والاقتصاد، ويرنو إلى تحقيق درجة مثلى من الانتظام في سياق معين. ويتمثل التقييس عموما في تحضير المعيار ونشره وتطبيقه."²

نفهم من هذا، أن المعيار هو الصيغة اللفظية لعملية أو نشاط التقييس، مما يعني أننا هنا نتجاوز تلك المعايير السوسيو- ثقافية التي يستثمرها توري، إلى معايير سياقية تحتاج إلى صياغة لفظية، لأنها تتعلق بتنظيم مجال معين (un champs): صناعي، تجاري، علمي... الخ، وقد يتعدى هذا التنظيم إلى الترجمة بوصفها مجالا قائما بحد ذاته، في شكل ما نصلح عليه "بالتخطيط الترجمي".

ويشكل التخطيط الترجمي في حقيقة الأمر، حالة من تسيير التوازن وتخفيف التصادم في السياق متعدد اللغات، بين المعايير اللسانية لكل لغة والمعايير التقنية والترجمية في هذا النوع من التكتلات اللغوية، علما أن كل لغة

¹ - Op. Cit., Idem.: « **Norme** : spécification technique ou autre document accessible au public, établi avec la coopération et le consensus, ou l'approbation générale de toutes les parties intéressées, fondé sur les résultats conjugués de la science, de la technologie et de l'expérience, visant à l'avantage optimal de la communauté dans son ensemble et approuvé par son organisme qualifié, sur le plan national, régional ou international. »

² - Ibid. p.p. 126-127 : « **Normalisation** : activité propre à apporter de solutions d'application répétitive à des questions relevant essentiellement des sphères de la science, de la technique et de l'économie et visant à l'obtention du degré optimal d'ordre dans un contexte donnée. Elle se manifeste généralement par l'élaboration, la publication et la mise en application de la norme. »

تخضع منفردةً لتقييس معين ضمن هذه السياقات (منظمات الأمم المتحدة المختلفة مثلاً)، حتى تتماشى وسنن التنظيم الإداري، وتتحاشى بعض التعابير المصكوكة أو الكنايات والمجازات الثقافية التي قد تتعارض والتوجه السياسي العام للهيئة أو المنظمة.¹

ويجب التمييز هنا أو التفريق بين المعايير الاختيارية، التي تأتي في شكل اقتراحات مفاضلة، يمكن للمترجم الأخذ بها أو تركها، والمعايير الإلزامية، التي تأتي في شكل قاعدة يلتزم بها جميع المترجمين المشتغلين في سياقات التعدد اللغوي المؤسسي، الذي عرفناه في الفصل السابق، ومنها على سبيل المثال، معايير المديرية العامة للترجمة بمصالح المجموعة الأوروبية، في إطار بنك المعطيات المصطلحية متعدد اللغات EURODICAUTON، وهي معايير تقييسية بامتياز.²

وتجدر الإشارة من جهة أخرى، إلى أن عملية التقييس تطال بصفة مباشرة الحاصل أو الناتج الترجمي، في حين تتوجه المعايير إلى العملية الترجمية عموماً (الشكل، النوعية، آجال التسليم والاستلام...الخ)، مثلما هو الشأن بالنسبة لعقود الترجمة بين الزبون والمترجم الحر،³ والتي يمكن أن تشمل خدمات لغوية موازية، مثل المراجعة اللغوية والتصحيح والتحرير والاستشارة... وغيرها، علماً أن كل الهيئات والمنظمات الدولية تتعامل مع المترجمين الأحرار.

¹ - Cf. Miguel OLIVERA, *La norme linguistique espagnole dans une organisation internationale*, TTR : vol.1, n° 2, 1988, p. 72-78

² - Carmen Gómez et María Pinto, *La normalisation au service du traducteur* ; in : Meta, vol. 46, n° 3, 2001, p.568

³ - Idem.

يمكن أن نمثل على ذلك بمعيار ISO 9004:2000، مثالا لا حصرا، وهو من بين أحدث المعايير وأكثرها رواجاً بين وكالات الترجمة والمترجمين الأحرار، بحيث يعتبر نموذجا من نماذج ضمان الجودة، التي تمثل مرجعية احترافية متفقاً عليها بين كافة الأطراف المتفاعلة في "المجال الترجمي"، وهي تضمن سلسلة من المحددات والعناصر المتعلقة بالمنتج الترجمي، وبسيرورة العملية الترجمية، التي شرحناها في الشكل رقم 5 من الفصل السابق، ومن بينها:¹

- إدارة الموارد البشرية (المعنية بالعملية الترجمية)؛
- تحديد تعريف احترافي أو مهني لكفاءة كل من المترجم والمراجع (Reviser) والناقد الترجمي (Reviewer)؛
- استمرارية التطور الاحترافي؛
- إدارة النوعية؛
- الإجراءات (الشكلية والقانونية) المتعلقة بالخدمة الترجمية؛
- خدمات القيم المضافة.

إن المعيار، بهذا المفهوم، "يمنح كلا من وكلاء الترجمة وزبائنهم وصفا واضحا وتعريفا للعملية بمجملها. وفي الآن نفسه يزود هؤلاء الوكلاء بجملة الإجراءات والمواصفات المعيارية لتمكينهم من الاستجابة لاحتياجات السوق. وإذا طابقت الوكالات تلك المواصفات المعيارية، تمنح لها الشهادة على ذلك".²

¹ - Cf. Geoffrey SAMUELSSON-BROWN, Managing Translation Services, Managing Translation Services, Multilingual Matters Ltd, Frankfurt Lodge, 2006, p.p. 42-44

² - Ibid., p. 44: "The standard offers both translation service providers and their clients a transparent description and definition of the entire process. At the same time, the standard is

يعني هذا، بوجه أو بآخر، أن الزبون لا يستطيع الطعن في نوعية وجودة الترجمة التي تستجيب للمعايير الرسمية، وحتى إن أمكنه ذلك، فلا يكون تصحيح الخطأ أو الخلل محل الخلاف، إلا في إطار هذه المقاييس، في شكل من التحكم، الذي يرضخ له كلا الطرفين، لأن المعيار هنا يكتسب قوة القاعدة الإلزامية بحكم اتفاق المجموعة الدولية أو الإقليمية عليه، مثلما هي الحال بالنسبة للتحكيم الذي تقوم به "جمعية وكالات الترجمة" بالملكة المتحدة Association of Translation Companies¹.

إن هذه المنظمات والجمعيات الدولية والإقليمية، تُنتج برأيها، نوعاً من الخطاب المعياري Un Discours normatif، الذي يملئ طريقة الترجمة وطرائق تقييمها كذلك، بل يقصي بطريقة غير مباشرة جميع احتمالات التأويل والترجمة التي تختلف عن المعيار المؤسّس والمؤسسي. كما أن مجرد إثارة مفهوم الجودة (ضمان الجودة، مراقبة الجودة... الخ)، يوحي بوجود سلطة معينة تتحكم بهذا "المجال"، المتمثل في الترجمة ضمن السياق متعدد اللغات.

يقودنا هذا إلى الجزم، دون أدنى تردد، بأن معايير تقييم الترجمة Les normes de standardisation لا تولد ولا تنشأ إلا في سياق متعدد اللغات، ولا تفرض إلزاميتها إلا على من ينخرط في هذا السياق؛ بل إن التقييم المصطلحي أو النصي الذي يتم على صعيد اللغة الواحدة المنتمية لهذا السياق (الفرنسية أو الألمانية أو غيرها من لغات الاتحاد الأوروبي) يكون تبعاً وطبقاً للسياق العام،

designed to provide translation service providers with a set of procedures and standard requirements to enable them to meet the market requirements. Certification is envisaged for translation service providers who satisfy the requirements of this standard."

¹ - Ibid. p. 131

لذلك نجد أن جمعيةً محليةً للتقييس، مثل AFNOR، تتبنى تعريفات المنظمة الدولية للتقييس ISO وتعريفات "الاتحاد الأوروبي لجمعيات وكالات الترجمة" (European Union of Associations of Translation Companies) EUATC.

ومن جهة أخرى، فإننا نستطيع القول بأن تدخل مفهوم الجودة (بدل مفهوم التكافؤ)، هو تحول تداولي وقسري إلى نظريات الغاية Skopos أو نظريات النص الهدف عموماً، وتحول من النموذج القديم إلى النموذج الجديد Le nouveau paradigme في الترجمة، الذي كرسه الممارسات اللغوية الجديدة في أفضية التعدد اللغوي، الافتراضية منها والواقعية.

ويحتم علينا هذا التحول، من الناحية المنهجية، التساؤل عن تعريف مفهوم الجودة في الترجمة. لكن من المفارقة أن حدود هذا التعريف رهن بالزبون، لا بمن يصنع الترجمة، ووقف على مدى رضاه من خدمة الترجمة:

"تتمثل النوعية في الترجمة في توفير خدمة تستجيب لتوقعات

الزبون، وفي تقديم منتج قابل للاستعمال فيما جُعل له، من دون تحفظ."¹

يبدو أنه لا مناص من الذاتية في النموذجين، الجديد والقديم على حد سواء، لكن لا ضرر من ذلك ما دامت هوية المترجم أوروبية، مهما اختلفت ثقافته ولغته الأم، وما دام وعيه بالانتماء إلى الفضاء المتعدد حاضراً، وتواصله مطابقاً للنمط المؤسسي.

¹ - Inter-Agency Meeting on Language Arrangements, Documentation and Publications. Report of IAMLADP 2004 : Quality Management, 18 juin 2004, <http://uncti.net/pages/essays/quality_mngt.pdf> (page consultée le 20 décembre 2012):

"Quality in translation consists in providing a service that meets customer expectations, and in supplying a product that is usable without reservations for the purpose for which it is intended "

هذا، على ما يبدو، هو مضمون خطاب التعدد اللغوي المؤسسي، الذي تحاول مؤسسات الاتحاد الأوروبي إشراب المواطن الأوروبي به، من خلال نصوصها المتعددة ومنشوراتها الإعلامية والثقافية والقانونية المختلفة، التي تستثمر آراء المختصين لإثبات أن الترجمة هي القناة الوحيدة الأسلم، على مطية المعايير الموصوفة، وأن التعدد اللغوي هو المستقبل الأضمن، وأن سيناريوهات اللاترجمية أبشع على التواصل وعلى الاقتصاد من الترجمة، بصعوباتها وإكراهاتها.¹

فمن بين النتائج التي تنبأت بها دراسات المديرية العامة للترجمة DGT ، في حالة سيناريو اللاترجمية، على الاتحاد الأوروبي جملة، وعلى دوله منفردة: تهاوي الصادرات والواردات؛ انحصار الاقتصاديات العالمية إلى نطاق المحلية؛ تضاعف فاتورة التكنولوجيا والبرمجيات بشكل رهيب لاعتمادها على اللغة الإنجليزية فقط، مما يدفع الدول الفقيرة والمتخلفة للتخلي تماما عن مظاهر التكنولوجيا ووسائلها وبالتالي عن أي محاولة للتطور؛ توقف الحركة السياحية في عدد كبير من الدول لتكاليفها الباهظة على كل من الدول والأفراد؛ التهاب الصراعات العرقية والإقليمية...الخ.²

¹ - Cf. Commission européenne –Direction Générale de la Traduction, Contribution de la traduction à la société multilingue dans l'Union européenne (Rapport réalisé par Euréval), Publications Office of the European Union, Luxembourg, 2010.

² - Ibid., p.p. 54-58

*- من المفارقة أن عددا من الدول العربية دخلت في معاهدات واتفاقيات تجارية وجيو-سياسية مع الاتحاد الأوروبي أو مع تكتلات دولية أخرى، لكنها لا تحاول أن يفترض حتى سيناريوهات الترجمة من العربية وإليها، ولا تخطط لها بأي شكل من الأشكال، وتفضل التعامل مع الطرف الآخر بلغته، في حين أن الاتحاد الأوروبي نفسه مثلا يفترض سيناريوهات للتعامل باللغة العربية: أليست تشير المادتان 5 و 6 من اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

غير أن تكلفة الترجمة تبقى هي الأخرى عبئاً تتوء به ميزانيات الهيئات متعددة الجنسيات واللغات، وهو ما دفعها، في فترات مختلفة من تاريخها ولأسباب متنوعة ومختلفة، إلى تسريح أعداد هائلة من المترجمين الدائمين، وإلى اللجوء إلى حلول طويلة الأمد، في إطار الحكامة والتخطيط اللغويين،¹ بما في ذلك ما اصطلحنا عليه بالتخطيط الترجمي، ومنها استحداث مرصد ومفوضيات ومجالس عليا للتعدد اللغوي، تُعنى برصد كل تفاصيل التواصل اللغوي في هذا السياق المتميز والمختلف، قصد تقييسها وتتميطها، لتقليص الصدام (بكل أنواعه)، أو ربما للقضاء عليه كلياً.

ومن الحلول العملية التي توصلت إليها الهيئات والمنظمات والجمعيات المشتغلة في هذا المجال، هو تخطي العقبات والإكراهات اللغوية، بتجاوز عتبة الترجمة تماماً، إلى ما اصطلح عليه بالتماهي اللغوي (بين اللغات المنتمية إلى العائلة اللغوية الواحدة) L'intercompréhension entre les langues.

(2002) بصراحة إلى إمكانية التواصل بلغة أحد الطرفين الرسمية؟ مما يعني أن اللغة العربية يمكن أن تصبح من

لغات التواصل مع الاتحاد الأوروبي وفيه!!!

¹ - راجع: التعدد اللغوي الرسمي (المؤسسي)، الفصل السابق.

5. التماهي اللغوي:

« Una Europa di poliglotti non è una Europa di persone che parlano correntemente molte lingue, ma nel migliore dei casi di persone che possono incontrarsi parlando ciascuno la propria lingua e intendendo quella dell'altro, che pure non saprebbero parlare in modo fluente, e intendendola, sia pure a fatica, intendessero il « genio », l'universo culturale che ciascuno esprime parlando la lingua dei propri avi e della propria tradizione. »

Umberto Eco, La ricerca della lingua perfetta, éd. Laterza Fare l'Europa, 1993.*

ظهرت مفهوم التماهي بين اللغات L'intercompréhension entre les langues(voisines)، في العشرية الأخيرة من القرن الماضي، وبحلقة تعليمية اللغات، في شكل نقاش بين المشتغلين على تدريس اللغات الأجنبية والمهتمين بظواهر التماس اللغوي، دون أن يتم الاتفاق على صيغة تعريفية مشتركة، غير أن عددا من القواسم المشتركة سمحت باستخلاص التعريف الآتي:

"التماهي اللغوي هو شكل من أشكال التواصل، يعبر فيه

كل واحد بلغته الخاصة ويفهم لغة الآخر.¹

* - "أوروبا التعدد اللغوي، ليست أوروبا أشخاص يتكلمون بطلاقة عددا من اللغات، وإنما هي، في أفضل الاحتمالات، أوروبا أشخاص يمكنهم التلاقي والتفاهم، مع أن كل واحد يتكلم لغته الخاصة ولا يحسن لغة نظيره بطلاقة، بل هو يفهمها بعناء، لكن يفهم روحها، يفهم الفضاء الثقافي الذي يعبر عنه كل واحد وهو يتكلم لغة أجداده وتقاليدهم."
[ترجمتنا من الفرنسية عن Jean-Paul MANGANARO، الذي ترجم الكتاب إلى الفرنسية بعنوان:

[La recherche de la langue parfaite dans la culture européenne, Éditions du Seuil, 1994.

¹ - Peter DOYE, L'intercompréhension : Guide pour l'élaboration de politiques linguistiques éducatives en Europe- De la diversité linguistique à l'éducation plurilingue. Etude de référence. Division des politiques linguistiques DG VI- Direction de l'éducation scolaire, extrascolaire et de l'enseignement supérieur, Conseil de l'Europe, Strasbourg 2005, p. 7 : « **L'intercompréhension est une forme de communication dans laquelle chaque personne s'exprime dans sa propre langue et comprend celle de l'autre.** »

يمكن، على هذا النحو، أن نعد التماهي اللغوي من أمثل النماذج التداولية للتواصل (نظريا على الأقل)، لأنه لا يقتضي من المتخاطبين إتقان لغة الآخر الأجنبية للتواصل، بل يكفي باللغة الأم، بمعنى أنه يقوم على مبدأ الكفاءة اللغوية والإنجاز، بدل الكفاءة اللسانية التي ينهل منها المتكلم حين يستعمل لغة مكتسبة، كما أنه يشمل من جهة أخرى، أنماط المكتوب والمنطوق على السواء.¹

وفي نظر العديد من المنظرين المنتصرين لهذا الضرب من التواصل، يمكن اعتبار التماهي اللغوي البديل التداولي الأمثل عن لسان الفرنجة *Lingua franca*، الذي شرحناه في الفصل السابق، لأن لسان الفرنجة الجديد لا يعطي الأفضلية للغة على لغة، كما هي الحال بالنسبة للغة الإنكليزية اليوم، التي باتت محط انتقادات شديدة، نظرا للنتائج السلبية العميمة التي انجرت عن عولمتها.²

ومع أن الاهتمام بها حديث، إلا أن ظاهرة التماهي اللغوي أقدم في تاريخ الشعوب مما يبدو، حيث تكشف لنا وثائق الأرشيف التجاري لحوض البحر المتوسط، عددا معتبرا من أمثلة التماهي بين اللغات، التي كانت في مناطق التماس، مثل اللغات الاسكندنافية (الدانماركية، السويدية، والنرويجية)، نظرا للتقارب الشديد بينها، لكونها تنتمي إلى العائلة اللغوية نفسها.³

¹ - Op. Cit., Idem.

² - Idem.

³ - Références 2006, L'intercompréhension entre langues apparentées, Délégation générale à la langue française et aux langues de France, p.3 (PDF) : <www.dglf.culture.gouv.fr> (page consultée le 05/10/2013)

فمثلاً، بإمكان الدانمركي والنرويجي والسويدي أن يفهموا بعضهم بعضاً، دون الحاجة إلى أن يتكلم الواحد منهم لغة الآخر، لأن 85% إلى 90% من الكلمات متطابقة شكلاً ومعنىً.¹ غير أن أنماط المكتوب تعطي نتائج ممتازة للتماهي اللغوي، على عكس أنماط المنطوق، التي تتفاوت من طرف إلى آخر، نظراً لاختلاف عناصر النبر والتنغيم. فمن بين المجموعة الاسكندنافية، يسهل فهم السويديين أكثر، في حين يصعب فهم الدانمركيين بعض الشيء، أما النرويجيون فيإمكانهم فهم الجميع.²

ويسوغ المروجون لهذا الضرب من التواصل، ضرورة تبني التماهي اللغوي في الأقاليم والهيئات متعددة اللغات، خاصة منها الاتحاد الأوروبي، عن طريق امتيازاته التي يُحصونها في مستويات ثلاثة: سياسي؛ ونفسي؛ وتعليمي:³

أما على الصعيد السياسي، فالتماهي اللغوي يتماشى تماماً وسياسة الاتحاد الأوروبي، التي تقوم على مبدأ التنوع اللساني والثقافي، والتي تقضي بأن الاتحاد إذا أراد الحفاظ على ثرائه اللغوي، فلا ينبغي أن تهيم إحدى لغاته على الباقي، علماً أن النظام القانوني للاتحاد يقضي بأن كل لغات الأعضاء هي لغات رسمية وسيدة وتعبّر عن هوية الناطقين بها. وأما على الصعيد النفسي، فهو ينسجم تماماً مع التركيب النفسي للمتكلم، الذي يجمع بين الفطرة اللسانية والقدرة على التأويل بفضل المعارف المكتسبة، وبتعبير آخر أكثر اصطلاحيةً، فهو يجمع بين الكفاءة اللسانية والكفاءة التداولية.⁴

¹ - Op. Cit., Ibid., p.5

² - Idem.

³ - Peter DOYE, Op. Cit., Ibid., p. 9

⁴ - Idem.

وهذا ما يذكرنا بمفهوم الترجمة عند جورج شتاينر، في قوله: إن "الإنسان يبادر إلى عملية ترجمة، بكل ما للكلمة من معنى، كلما تلقى رسالة منطوقة من غيره. أما الزمن والمسافة واختلاف زاوية النظر والمرجع، فلا تزيد إلا من الصعوبة فيها."¹ بمعنى أن الترجمة في التماهي تصبح فعلاً خفياً ومضمراً، بل تصبح هي التواصل عينه، لا وساطة تواصل، كما أشرنا مراراً، إلى مفهومي الممارسة الخطابية والجنس الخطابي.

وأما على الصعيد التعليمي، فيفترض المختصون أن التماهي اللغوي هو أقصر الطرق وأنجعها للوصول إلى تكوين متعدد اللغات، تكون فيه للمتعلم فرصة تعلم عدة لغات في فضاء زمكاني واحد، فضلاً عن الامتياز البيداغوجي الذي يمنحه له، والمتمثل في استقلالية المتعلم عن المعلم، من خلال حرية التفكير والتعبير في لغته الأم، ومن خلال الإحساس بالإسهام في الحدث التواصلية وبالانتماء إليه.²

وعلى الرغم من أن التماهي اللغوي ليس ظاهرة حكراً على أوروبا وحدها، إلا أنه يبدو أن القارة العجوز هي الأكثر تحملاً لنشره وتفعيله، حتى خارج نطاق الاتحاد الأوروبي وخارج نطاق القارة نفسها، من خلال تشكيل جمعيات دولية، مثل الاتحاد اللاتيني Union Latine، الذي تأسس بباريس عام 1954، ويضم 36 دولة معظمها من أوروبا اللاتينية.³

¹ - STEINER, G. (1978), Après Babel: Op. Cit. Ibid., P55 : "L'être humain se livre à un acte de traduction, dans tous les sens du terme, chaque fois qu'il reçoit d'un autre un message parlé. Le temps, la distance, la variété des points de vue et des références ne font qu'augmenter la difficulté."

² - Op. Cit., Idem

³ - ينظر: موقع الاتحاد اللاتيني: <www.unilat.org>، تاريخ التصفح: 2014/02/18

ومن بين الأعمال الضخمة التي يشتغل عليها هذا الاتحاد حديثاً، هي بناء محرك بحث إلكتروني، خاص باللغات اللاتينية، يضاهي محرك Google أو Yahoo، أو غيرهما من المحركات الأمريكية، وذلك لمواجهة غزو اللغة الإنجليزية وطغيانها على الشبكة وأفضية التواصل الافتراضية.¹

ربما يرجع اهتمام المجموعة الأوروبية بالتماهي اللغوي، إلى كونه يمثل تجسيدا واقعيا لمثل التنوع الثقافي واللساني، ولكنه في الحقيقة ينبع من نفس الأسباب الاقتصادية التي أثرتها أعلاه، والمتعلقة بسياسات الترجمة؛ ونفس الأسباب القانونية المتعلقة بمبدأ التعدد اللغوي، الذي يقضي برسمية وسيادة كل لغة من لغات الأعضاء،² وهو ما يعتبر، من الناحية التطبيقية، مكلفاً جداً، نظراً لاختلاف النظم القانونية بين الدول الأعضاء، واختلاف مصطلحاتها ومفاهيمها، حتى بين اللغات التوأم، مما يستدعي جيوشاً من رجال القانون ومن اللغويين والمترجمين المختصين والعامين، المشتغلين على أزيد من 20 لغة.

لذلك نعد أن السبب الخفي، أو غير المصرح به، والذي يمكن أن يوصف بأنه أهم نتيجة إيجابية يجنيها الاتحاد الأوروبي من التماهي اللغوي، هو تقليص الترجمة في السياق متعدد اللغات إلى أدنى حد ممكن، لتقليص تكاليفها الباهظة جداً. إذ يمكن أن نتصور بعملية حسابية بسيطة عدد المترجمين الذين يمكن تسريحهم، وبالتالي ادخار مبالغ أجورهم، إذا نحن سلمنا بأن مبدأ التماهي ينطبق نظرياً على اللغات من العائلة اللسانية الواحدة.

¹ - ينظر: المصدر السابق، نفسه.

² - Cf. Références 2006, Op. Cit., Ibid., p. 3

فإذا كانت لدينا مثلاً عائلة لغوية من ستة لغات، فهذا سيعطينا 30 زوجاً ترجمياً (combinaison de traduction)، وإذا ألغينا الترجمة بمقتضى التماهي، فهذا يعني أننا سنستغني - نظرياً - عن 30 مترجماً على الأقل، إذا كان بإمكان المترجم الواحد الاشتغال بزواج لغوي واحد، وهذا طبعاً دون احتساب أعداد مترجمي الدعم والمساعدة في كل زوج ترجمي، وكذلك دون احتساب المترجمين الأحرار الذين يتم التعاقد معهم.

ومهما يكن من إيجابيات التماهي اللغوي، أو حتى من سلبياته، على الرغم من أننا نعتقد أنه يستحيل التخلي عن خدمات المترجم، حتى في مهام لغوية أخرى غير الترجمة؛ فإنه يبقى برأينا مطيةً من مطايا الخطاب المعياري الأوروبي، لأنه في حقيقة الأمر ظاهرة اجتماعية أقدم من الاتحاد الأوروبي نفسه، لكن إذا بقي دون تقييس، فلا يمكن التحكم بنتائجه من جهة، كأن تطفى واحدة من اللغات على اللغات الباقية، فتصبح بمثابة لغة الفرنجة، وهو أمر طبيعي جداً ومن طبيعة اللغات.

وأما من الناحية النظرية، فقد يخرج التماهي عن التعدد اللغوي المؤسسي، الذي عرفناه، إلى مجرد تماس لغوي بين عدد من اللغات، لا يجدي نفعا في تأسيس كيان واحد وموحد مثل المجموعة الأوروبية. وبيّنة ذلك وأمارته، أن المديرية العامة للترجمة (DGT) ما فتئت تصدر عدداً من الدوريات والنشرية، التي تعمل على توحيد الأساليب التعبيرية، بحجة تبسيط اللغة التحريرية للمواطن الأوروبي وتحسين نوعيتها، خاصة أن نسبة كبيرة من

المحررين في مختلف مؤسسات الاتحاد الأوروبي لا يحررون بلغاتهم الأم، ولا تتاح لهم فرصة مراجعة محرراتهم قبل نشرها أو توزيعها.¹

يمكن في ضوء ما سبق من المعطيات النظرية، أن نكرر القول، دون أن نتحرج من التكرار، إن التواصل متعدد اللغات ليس حالة طبيعية من التواصل البشري أو من تماس اللغات، الذي يخضع لموازن غير منتظمة من قوى السلطة والتجاذب، بل هو حالة مستجدة فرضها من جهة، تقلص الفضاء الفيزيائي للبشرية إلى فضاء افتراضي، وفرضتها من جهة أخرى ونتيجة لذلك، ردود الفعل القومية والإقليمية لمواجهة ظاهرة العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، في شكل تكتلات أو تحالفات مختلفة الغايات والمنطلقات.

ولقد أفضت إكراهات التواصل، في سياق امتزجت فيه اللغات واختلطت، إلى ممارسات خطابية وتواصلية جديدة، تشكل فيها الترجمة نخاعا يحرك باقي أعضاء التواصل، وعلى وقع ما تواجهه من إكراهات، تتولد معايير تواصلية جديدة، يتم على ضوءها تقييس الممارسة اللغوية برمتها، لتساير مقتضيات السياق، ولتمارس فعلا تأثيرا يتجلى نجاحه التداولي في التزام المتعاملين اللغويين بالممارسات اللغوية الجديدة وتكريس استراتيجيات حاجية داخل نسقها.

¹ - Cf. Directorate-General for Translation, Clear writing,(2010) in: Languages and translation, <http://ec.europa.eu/dgs/translation/publications/magazines/>(consulté le 07/10/2010)

6. الترجمة فعلاً كلامياً تأثيرياً:

لا يمكن عند هذا الحد من السرد النظري، أن ندعي بأننا قد وفينا أو استوفينا جميع مناحي الموضوع النظرية، غير أننا، ومع ذلك، نخال أنفسنا قد جمعنا ما يكفي من العناصر الحجاجية للجزم بأن الترجمة في السياق متعدد اللغات إنما هي إستراتيجية تواصلية، ينشأ بموجبها مقام تواصلية (une situation de communication)، يمكن رده إلى خطاطة التواصل اللسانية، المعروفة في نظرية التواصل، لولا أن الحامل اللساني هنا هو من نمط المكتوب، مما يستبعد عنصر التفاعل من جهة، ويكرس نوعاً من الخطية من جهة أخرى، خاصة أننا نسلم بأن الترجمة في السياق متعدد اللغات تمثل خطاباً معيارياً وتقييسياً، وهذا ما يجعلها مبدئياً، أقرب إلى الإعلام (l'information) منها إلى التواصل !!

ليس ثمة - برأينا - شيء من المفارقة أو التناقض في هذا الطرح، لأن ارتقاء الترجمة في السياق متعدد اللغات من عتبة النص إلى عتبة الخطاب، وإلى وظيفة الجنس الخطابي، يمنحها وظيفة التواصل الجمعي (Communication de masse)، على شاكلة الخطاب الإشهاري مثلاً، أو غيره من أشكال التواصل الجمعي، الذي ميزته الإرجاء والتباعد في الزمان والمكان والاعتباطية، كما أنه يتوجه إلى متلقٍ لم يفترض نفسه طرفاً في التواصل؛¹ ذلك أن عقد التواصل لم يبرم صراحةً بين الطرفين، كما أن الرسالة، أو ناتج عمل المترجم، ليس صادراً عن محض قصديته ولا ناجماً عن مقام تواصلية يجمعه صراحةً بمتلقيه،

¹ - Cf. ADAM, J.M., & et BONHOMME, Marc, L'Argumentation publicitaire, rhétorique de l'éloge et de la persuasion, éd. NATHAN, Paris, 1997, P.24

بل هو تَبَعٌ لقصدية مؤسسات التعدد اللغوي، التي تقنن العملية الترجمية في السياق متعدد اللغات لتفرض ثوابت الخطاب المعياري.

ومن حيث إن هذا الخطاب يتوجه إلى المجموعة، فيما أسمىناه بالتواصل الجمعي، فإنه يُفترض أن تعتمد بلاغته الإقناعية على مسaire هوية المتلقي وأهوائه، أو ما يسميه أرسطو في تصنيفه لأجناس الخطاب، بالإيثوس Ethos والباتوس Pathos،¹ غير أن مضامين هذا الخطاب، بالنسبة لمدونتنا على وجه الخصوص، تعمل على توحيد الهوية الأوروبية وتجاوز الاختلافات الثقافية،* باسم التداخل الثقافي والكيان الموحد، لكنها في الحقيقة تعمل على خفض تكلفة الاختلاف أولاً، ثم خفض تكلفة الترجمة ثانياً.

يعني هذا، وبتعبير تداولي، أن الأشكال والممارسات اللغوية في السياق متعدد اللغات، بما في ذلك الترجمة، على النحو الذي يفرضه الخطاب المعياري، لا تتعلق بالمستوى التقريري (constative) من الفعل الكلامي، حسب تصنيف أوستين،² حتى وإن أخذنا معيار الصدق والكذب في تقدير ذلك،* وإنما هي تتعلق بمستوى إنجازي (Performative)، يفرضه كل من السياق والمؤسسات سائلة الذكر؛ لأننا لو أرجعنا ترجمة النصوص في الاتحاد الأوروبي (خاصة

¹ - Cf. DUCROT, O., SCHAEFFER J. M., Op. Cit. Ibid., P. 168-170

* - يتجلى هذا بوضوح في القوانين التي أسست للتعدد اللغوي بأوروبا وفي الوظيفة القانونية التي تضطلع بها الترجمة في هذا السياق.

² - Cf. AUSTIN, J.L. (1962) How To Do Things With Words. Oxford: Clarendon Press.

* - يفترض الخطاب المعياري أو يدعي أنه يقدم حقيقة تقريرية عن الواقع المتحدث عنه (السياق الأوروبي) تنتهي عند الوظيفة الخبرية، لكنه في حقيقة الأمر، ينجز فعلاً كلامياً تأثيرياً، يتمثل في صقل "هوية المواطن الأوروبي"، من جهة، ليتجاوز ثنائية اللغة-الثقافة، نحو أحادية الخطاب، ويتمثل من جهة أخرى في تشكيل اعتياد (un habitus) ترجمي ولغوي لدى كل من المترجمين والمشاركين في تحيين الخطاب، يمكن أن نصطلح عليه "بالاعتياد اللغوي الأوروبي".

القانونية منها) إلى الأنساق اللغوية الثقافية مستقلةً عن بعضها بعض، وكانت النتيجة متعددة بتعدد اللغات وتعدد الثقافات وتعدد الأنظمة القانونية وتعدد التأويلات.

ومن المنظور التداولي نفسه، سوف يعني هذا أيضا، أن مقولة التكافؤ، التي عرفت تقاليد مختلفة ومتعددة في مسار الدراسات الترجمة الإستمولوجي، من التكافؤ الدلالي إلى الدينامي فالوظيفي...، فغيره من الاصطلاحات، قد تتحول في السياق متعدد اللغات إلى تكافؤ تأثري

Perlocutionary Equivalence على حد اصطلاح ليو هيكى Leo Hickey¹.

ومعنى ذلك أن الخطاب المعياري لمؤسسات التعدد اللغوي، يعمل - برأينا وحسب ما نستنبطه أدناه من تاريخ وسياسة التعدد اللغوي بالمجموعة الأوروبية - على تحويل كل فعل ترجمي إلى فعل كلامي تأثري، يتمثل تأثيره - بتقديرنا - في القوة الإلزامية التي تكتسبها النصوص المترجمة، بحيث تكتسب هوية ومرتبة نص أصلي، وذلك بموجب قوانين المجموعة الأوروبية التأسيسية كما سوف نبينه لاحقا.

غير أن ليو هيكى يفترض في تصوره التداولي، أن التكافؤ التأثري يتحدد بثلاثة عوامل هي: التأشير Marking، والتفسير Exegesis، وإعادة التسييق Recontextualisation.

¹ - Leo, Hickey, Perlocutionary Equivalence: Marking, Exegesis and Recontextualisation, in: The Pragmatics of Translation, Edited by Leo Hickey, Topics in Translation: 12, MULTILINGUAL MATTERS LTD, Philadelphia, 1998, p. 217

فأما التأشير، فيقصد به كل إشارة أو علامة مهما كانت، ظاهرة أو خفية، تشير إلى حضور المترجم في النص وتؤكد أنه ترجمة وليس أصلاً (توقيع، تقديم، هوامش...الخ.)، فتجعل آلية قراءة النص الهدف تختلف عن قراءة الأصل:

" أقترح إذاً أن النص الهدف مؤشّرٌ بطريقة ما، بحيث يتضمن نوعاً من الملاحظة أو الإشارة ولو ضمناً بين الأسطر، مفادها: اقرأ هذا النص على أنه ترجمة(...) والنتيجة أن القارئ عند مستوى معين يجد نفسه مجبراً أو ملزماً بقراءة النص الهدف قراءة تختلف عن قراءة الأصل.¹

في حين إن النص الهدف، في السياق متعدد اللغات المؤسسي، لا يجب أن يحمل أية علامة أو إشارة إلى المترجم، وذلك بموجب قوانين التعدد اللغوي التي سوف نراها في الفصل اللاحق، ولا يجب أن تتم قراءته إلا في اتجاه واحد وطريقة واحدة، وهيكي نفسه يعود ليستثني ترجمات السياق متعدد اللغات الرسمي من هذا التأشير، مثل النصوص التشريعية أو الوثائق الرسمية التي تصادق عليها سلطة مؤهلة ضمن السياق التعددي.²

وأما التفسير، فيريد به كل تطويع ثقافي أو دلالي في النص الهدف، يكون سببه اختلاف المرجع المتحدث عنه، لتصبح معادلة التكافؤ التأثري

¹ -Op. Cit. Ibid. p.221: "I suggest, therefore, that a TT is somehow 'marked' in the sense that it may carry a kind of notice or signal, however notional, along the lines: 'Read the following text as a translation(...)The result is that, at some level, the reader should or is bound to read the TT in a way that differs from the way in which the original text is read "

² - Cf. Idem.

على النحو التالي: [الفعل الكلامي + السياق + القارئ]؛ أما سياق النص الهدف [= سياق النص الأصلي + التفسير + التأشير]، وعليه فإن التأثير سيتوقف على درجة التأشير والتفسير، وكلما كان التأشير صريحا وقويا، كلما صارت الحاجة إلى التفسير أقل.¹

غير أن نصوص السياق التعددي لا تخضع -برأينا- للمعادلة نفسها، لأنها تشتغل ضمن آلية الخطاب المعياري؛ فكلما كان التأشير فيها أقل كلما وافقت القاعدة المعيارية، وأما التفسير فيها فيتم خارج النصية، أي من خلال أصناء النص أو النصوص المرافقة، مثل أدلة التحرير والترجمة التي ذكرناها آنفا، وكذا نصوص التنظيم اللغوي التشريعية (Le régime linguistique)، وغيرها من النصوص التي تعمل على صقل اعتياد "المواطن/القارئ الأوروبي".

وأما بإعادة التسييق، فهيكلي يقصد "مقاربة جذرية في ترجمة نص ما، تقوم على التخلي جزئيا أو كليا عن المستوى الحرفي أو التقريري، مع الإبقاء على الفعل الإنشائي (الإخبار عموما) قدر الإمكان والتركيز بشدة على الفعل التأثري.² أما في السياق التعددي فالفعل الترجمي يسهم في بناء السياق (الأصلي) الذي يسمح لكل النصوص المترجمة أن تكتسب قوة النص الأصلي.

لهذه الأسباب، فنحن نقترح من ليو هيكلي المصطلح دون المفهوم، ونعد الترجمة في السياق متعدد اللغات فعلا خطابيا تأثيريا، لكن نستثيه من تلك

¹ - Ibid. p.222

² - Op. Cit. Idem.: "a radical approach to the translation of a particular text, which consists of totally or partially abandoning the literal, propositional or locutionary level, while maintaining the illocutionary act (usually 'telling') as far as possible and focusing strongly on the Perlocutionary effect"

المحددات، لأن الخطاب المعياري يتخطى إعادة التسييق من خلال التقييس، باعتبار السياق العام أصلاً وليس منقولاً إليه أو مستقبلاً، ويتخطى التفسير والتأشير من خلال أصناء النصوص، التي تتمثل في أدلة التحرير والترجمة (Guides de rédaction et de traduction)، وكذلك باعتبار كل ترجمة ضمن هذا السياق، إنما تسهم في تكريس الممارسات النصية الخاصة، وبالتالي تسهم في بناء الجنس الخطابي: الترجمة.

ونستنتج مما سبق أن تحول الدرس التداولي من "دراسة علاقة العلامة بمؤوليها"، إلى "دراسة العلاقات بين اللغة والسياق" وربما "دراسة استعمال السياق للاستدلال على المعنى"، كما أشرنا إليه مراراً في الفصول السابقة من هذه الدراسة، إنما تبرره خصوصية السياق الذي نشتغل عليه، بل اختلافه عن السياقات التواصلية العادية.

ولا بد، إذ ذاك، من التأكيد مرة أخرى، أننا نخص بالدراسة التعدد اللغوي الرسمي، دون التماس اللغوي، الذي نعهده مقتصرًا على المقامات التواصلية العابرة أو الآنية، التي تخرج وتبتعد عن إطار دراستنا هته، فيما تقترب أكثر من مجال اللسانيات التطبيقية وتعليمية اللغات.

وعليه، فقد اخترنا أن يكون الاتحاد الأوروبي نموذجاً لدراستنا، وعيئة نسقط عليها جملة الأفكار والفرضيات التي صغناها في بدايات هذا البحث، لعلنا نتمكن من استنباط الأدلة والحجج الوافية والكافية، التي تعضد طرحنا، وربما تسمح لنا بالإجابة، أو بالأحرى بالتمهيد للإجابة عن تساؤل كان لنا بمثابة حافز لاختيار هذا الموضوع، مفاده:

"لماذا لم تتمكن اللغة العربية حتى الآن من الانخراط في سوق الحوض المتوسطي اللغوية، على الرغم من أن عددا من الدول العربية - منها الجزائر- تعد طرفا في اتفاقيات شراكة مع الضفة الشمالية، وتسمح لها بنود الاتفاقيات بالتواصل الرسمي بلغ(ا)تها؟"

الفصل الرابع

من الخطاب إلى التأثير:

الاتحاد الأوروبي نموذجاً

1. التعدد اللغوي بالاتحاد الأوروبي:

لا يمكن الخوض في مبدأ التعدد اللغوي الرسمي بالاتحاد الأوروبي، أو فيما يعرف بالتنظيم اللغوي Le régime linguistique للاتحاد الأوروبي، بمعزل عن المحطات التاريخية لتأسيس الاتحاد، أو بمعزل عن أهم الأحداث التي وجهت سياسته منذ التأسيس إلى يومنا هذا. فبمجرد النظر إلى تواريخ انخراط مختلف الدول في الاتحاد، يمكن أن نستنتج ونتصور حجم الرهانات اللغوية والقانونية التي قد تنجر عنها.

لذلك نرى أن من الواجب التعرّيج على تلك المحطات، ولو من باب الإشارة العجلى، حتى تشكل لنا خلفية ومنطلقا نبني عليه حجاجنا من جهة، ومن جهة أخرى، حتى لا نضطر في كل مرة إلى الاستطراد لشرح المحطة التاريخية ثم العودة إلى الموضوع، بل نكتفي بالإحالة إليها إن لزم الأمر. وهذه أدناه أهم التواريخ التي أحصيناها:

 1951/04/18: توقيع معاهدة المجموعة الأوروبية للفحم والصلب (CECA) بباريس، بين كل من فرنسا، وجمهورية ألمانيا الفدرالية، بلجيكا، لوكسمبورغ، هولندا، إيطاليا؛

 1957/03/25: توقيع معاهدي المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية (EUROATOM) والمجموعة الاقتصادية الأوروبية (CEE)، اللتان دخلتا حيز التنفيذ بتاريخ 1958/01/01؛

 1967/07/01: اندماج المجموعات الثلاث تحت تسمية واحدة: المجموعة الأوروبية (CE)، التي مهدت لتأسيس الاتحاد الأوروبي UE بموجب معاهدة ماسترخت 1993؛

 1973/01/01: انضمام أيرلندا والدانمرك والمملكة المتحدة

للمجموعة، لتصبح اللغتان الإنجليزية والدانمركية لغتان رسميتان؛

 1981: انضمام اليونان؛

 1986: انضمام اسبانيا والبرتغال، فارتفع عدد اللغات الرسمية إلى 09

لغات؛

 1995: انضمام النمسا وفنلندا والسويد للمجموعة، وأصبحت اللغتان

الفنلندية والسويدية لغتان رسميتان؛

 2004/05/01: توسع المجموعة بانضمام قبرص، استونيا، المجر،

مالطا، لتوانيا، بولندا، جمهورية التشيك، سلوفاكيا، سلوفينيا، ليتوانيا؛

 2007/01/01: انضمام بلغاريا ورومانيا، وفي السنة نفسها أصبحت

الأييرلندية لغة رسمية، وبالتالي ارتفع عدد اللغات الرسمية إلى 23 لغة؛

 2007: إنشاء المفوضية الأوروبية للتعدد اللغوي.

لا يمكن أن ندعي بأن هذه التواريخ هي وحدها التي أثرت في سياسات

التعدد اللغوي بالاتحاد الأوروبي، لكن يمكن بالمقابل اعتبارها أهم التواريخ التي

رسمت معالم سياسة الاتحاد اللغوية، كما أن فضاء هذه الدراسة لا يسمح

بالتعمق فيها أكثر، لأن ذلك قد ينحرف بها عن جوهر الموضوع.

1.1 محطات تاريخية:

لقد كان اقتراح فرنسا سنة 1950 على ألمانيا (الفدرالية) توحيد مواردهما الفحمية والدخول في شراكة اقتصادية عادلة ومتعادلة، بمثابة فاصلة في تاريخ العلاقات الدولية بعد أن خمدت نار الحرب العالمية الثانية، وهو ما شجع دولا مثل بلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا على الالتحاق باكرا بمعاهدة الفحم والصلب (CECE)،¹ لمواجهة القطبية الجديدة ومعادلة النظام الاقتصادي الدولي الجديد، الذي ما فتئت الولايات المتحدة الأمريكية تضرب رواسيه منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

لكن ما انفك هذا الاتحاد يتحقق على الساحة العملية والقانونية خصوصا، حتى واجهته مشكلة اختيار اللغة أو اللغات الرسمية للتعامل بين مختلف هيئات هذا الاتحاد، علما أن النص التأسيسي محرر بلغة واحدة (الفرنسية)، وله القوة الإلزامية نفسها على جميع الأطراف التي وقعت على المعاهدة وصادقت عليها، وهو ما قد يخلق إشكالية على صعيد السيادة الوطنية، لأن التشريعات التي سوف تصدر ضمن هذا السياق، سوف تنطبق على السياقات الخاصة لكل دولة عضو، في حين إن اللغة تشكل أهم رمز من رموز السيادة القومية كما رأينا في الفصل السابق، ناهينا عن إشكالية التحكيم وتفسير المادة القانونية في حالات التنازع أو تضارب المصلحة بين الدول الأعضاء.²

¹ - Cf. Direction Générale de la Traduction, Études sur la traduction et le multilinguisme : La traduction à la Commission : 1958-2010, © Commission européenne, 2/2009, p. 8

(http://ec.europa.eu/dgs/translation/publications/studies/index_fr.pdf) consulté le : 20/10/2012

² - Cf. Idem.

وبناء على ذلك تم تبني مبدأ التعدد اللغوي حلاً لهذا المشكل، في إطار ما عرف "بالتنظيم اللغوي" (Le régime linguistique)،¹ وتم اعتماد أربع لغات رسمية، هي نفسها لغات العمل (Langues de travail) أو لغات التواصل الداخلي غير الرسمي، وهي: الفرنسية والألمانية والإيطالية والهولندية.²

ولنا أن نتصور حجم الرهان اللغوي والقانوني مع انضمام كل دولة جديدة بلغتها الرسمية إلى هذا الاتحاد؛ لذلك وبعد أيام قليلة فقط من توقيع المعاهدة، تم تشكيل لجنة مؤلفة من رجال قانون لدراسة الممارسات والمعايير اللغوية في الهيئات الدولية (مثل هيئة الأمم المتحدة)، بغرض تقديم تقرير يتم على أساسه وضع القواعد التي يقوم عليها التنظيم اللغوي ضمن الاتحاد، فتم اتخاذ القرار باكراً باعتماد مبدأ لغات العمل ولغات التواصل الرسمي المشار إليها أعلاه، وتنظيم عمل اللغات الرسمية على النحو التالي:³

- تحرر المراسلات الموجهة إلى المؤسسات في لغة المرسل إليه؛
- تحرر المراسلات الموجهة إلى هيئات المجموعة الأوروبية، بما في ذلك مجموعة الطاقة الذرية والمجموعة الاقتصادية، بوحدة من اللغات الرسمية الأربع، على أن يتم الرد في اللغة نفسها؛
- تختار الجمعية البرلمانية المشتركة اللغة التي تناسبها للعمل الداخلي (حسب معطيات العدد، الغالبية، أو غيرها)؛
- يتم نشر النصوص التشريعية باللغات الرسمية الأربع

¹- ينظر: الملحق، القاعدة رقم 1958/1 المتعلقة بالتنظيم اللغوي للاتحاد

² - Cf. Op. Cit., Idem.

³ - Cf. Ibid. p.p.8-9

2.1 من اللساني إلى السياسي: اقتراب تحليلي

على الرغم من كل التعقيد القانوني لمبدأ التعدد اللغوي الذي جاء بمثابة حلٍ للإشكال الموصوف، بقيت مؤسسات الاتحاد تواجه مشكل تكييف وتأويل المادة القانونية، التي كانت محل تجاذب بين الأطراف المؤسسة، خاصة بين الطرفين الفرنسي والألماني، حيث أصر الطرف الأول على الاحتكام إلى النص التأسيسي الأول (باللغة الفرنسية)، وتدعمه في ذلك مواثيق الأمم المتحدة، باعتبار باريس طرفاً في ميثاق الأمم المتحدة ومؤتمنة على النسخة الأصلية لمعاهدة باريس، في حين أصر الطرف الثاني على تغليب مبدأ المصلحة العامة والمشاركة.¹

يكرس هذا التجاذب، بالنسبة لدراستنا، المبدأ الثالث من خصائص التعدد اللغوي، الذي ذكرناه في الفصل الثاني من هذه الدراسة، والذي مفاده أن: التواصل متعدد اللغات يقوم على مبدأ التعاون ومفاوضة المعنى، وإذا حدث خلل أو انقطاع في سلسلة التواصل، فإن اللوم لا يقع على فرد وحده وإنما يقع على كافة أطراف التفاعل،² وهذا ما يسوغ اللجوء إلى قاعدة قانونية ملزمة، تضمن عدم انقطاع سلسلة التواصل.

ومن حيث إن الفعل التواصل متعدد اللغات، كما رأينا في المبدأ الرابع من خصائص التعدد اللغوي، لا يمكن أن يقع إلا داخل السياق الرسمي المشترك، الذي يسمح بفضل ثباته ونمطيته بوضع المعايير المتمثلة في السياسات اللغوية، التي تُنمط وتُكرس الممارسات اللغوية، خاصة على صعيد المكتوب، فإن المجلس الأوروبي طفق منذ بداياته الأولى يضع المعالم الرمزية والقانونية لتعريف هذا

¹ - Cf. Op. Cit. Ibid. p. 9

² راجع: الفصل الثاني.

السياق المشترك، المتمثل بالمقام الأول في التعدد اللغوي، لأن سمة الرسمية تحتاج إلى تعريف صريح ورسمي، وليس إلى المواضعة الضمنية، مثلما هي الحال في المقامات التواصلية العادية أو أحادية اللغة.

ونلمس عملية التعريف هذه في كثير من مناشير الاتحاد الأوروبي الدعائية والإعلامية، فضلا عن النصوص التأسيسية والتنظيمية خاصة الجريدة الرسمية، وقد توجت هذه الممارسة التعريفية عام 2008 بقرار أوروبي حول استراتيجية التعدد اللغوي، سطر خمسة أهداف كبرى، على الدول الأعضاء ومؤسسات الاتحاد الالتزام بها حسب مجالات اختصاصها، وتمثلت هذه الأهداف في:

"ترقية التعدد اللغوي بغرض تعزيز الاتساق الاجتماعي والحوار الثقافي والبنیان الأوروبي؛ دعم تعلم اللغات مدى الحياة، وترقية التعدد اللغوي نحو الأحسن بوصفه عنصرا تنافسيا في الاقتصاد الأوروبي والحراك الشعبي وفرص العمل؛ ترقية التنوع اللغوي وحوار الثقافات من خلال تعزيز دور الترجمة لتشجيع حركة الأعمال الفكرية ونشر الفكر والمعرفة بأوروبا وحول العالم؛ وترقية لغات الاتحاد الأوروبي في العالم".¹

¹ - Cf., P & V International, DGT report on: "Language and Translation in International Law and EU law." Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2012, p.p.81-82: "(...) to promote multilingualism with a view to strengthening social cohesion, intercultural dialogue and the European construction; to strengthen lifelong language learning; better promote multilingualism as a factor in the European economy's competitiveness and people's mobility and employability; to promote the linguistic diversity and intercultural dialogue by stepping up assistance for translation, in order to encourage the circulation of works and the dissemination of ideas and knowledge in Europe and across the world; and to promote EU languages across the world."

وبالنظر إلى الاختصاصات المعنية، نجد أن الاتحاد الأوروبي، مُمثلاً في مختلف مؤسساته الرسمية، لا يحاول تعريف السياق متعدد اللغات فحسب، بل يحاول كذلك بناءه ورسم معالمه المجتمعية والقانونية، لأن التواصل متعدد اللغات، ليس حالة طبيعية من حالات التواصل البشري أو حالات تماس اللغات، كما رأينا سالفاً،¹ ومن جهة أخرى، لأن النظم اللغوية المتماصة في هذا السياق الخاص تمثل "موضوعاً مؤسسياً، وبالتالي موضوعاً قانونياً، بما ينجر عن ذلك من نزعة معيارية".²

من هذا المنظور، وإذا تشكلت معالم هذا السياق الجاري تعريفه، يصبح نجاح الفعل التأثيري للترجمة، الذي فصلنا فيه سالفاً، مقترناً أو متوقفاً على مدى الالتزام بالإحالة إلى مرجعية هذا السياق، لذلك نجد أن البنى الصغرى -إنتاجاً وترجمةً- تلعب دوراً أكبر وأهم في هذا النمط من التواصل، وتحرص عليها مؤسسات صناعة الخطاب حرصاً قانونياً، بغرض التأسيس لبنية تركيبية تجعل المتخاطبين يجمعون بين البنى التحتية لعدد من اللغات في المقام التواصلية الواحد؛ وهذا ما لمسناه في مفهوم التماهي اللغوي.³

غير أن الملفت في توظيف هذا المفهوم ضمن سياق التعدد الأوروبي، هو أنه جاء ثمرة قرار ساسي بامتياز، نتج عن ظروف اقتصادية تمر بها المجموعة الأوروبية، دفعتها إلى ترشيد نفقاتها عامة ونفقات بعض القطاعات خاصة، بما في

¹ - راجع الفصل الثاني.

² - GARDNER-CHLOROS, Pénélope, TABOURET-KELLER Andrée, Op. Cit., Idem.

³ - راجع الفصل الثالث

ذلك قطاع الترجمة،¹ وهو ما يثبت ثقل وزنها في تشكيل السياق التعددي أولا، ويثبت أهميتها في تكريس الممارسات التعددية ثانيا، وتكريس الخطاب المعياري وتوابعه التقييسية ثالثا.

ولقد تبلور هذا القرار الساسي بالتحديد في العام 2010، حينما تقرر عن مراجعة ميزانية هذا العام، وجوب "الحزم في تحقيق أداء فعال للموارد الإدارية، وورد بصريحة العبارة ذكر 'تكلفة العمل بـ 23 لغة'. فضلا عن ذلك أوصى القرار بالمزيد من ترشيد النفقات وبمزيد من الانسجام بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي في مجال الترجمة. وفي هذا السياق فإن مديرية الترجمة العامة ملزمة بالنظر في سبل خفض التكلفة."²

وهذا هو عينه ما اصطلحنا عليه في مباحث سالفة "بالتخطيط الترجمي"، الذي يدخل ضمن الدراسات التقييسية، وبالتحديد ضمن ما يصطلح عليه هولمز "بالسياسة الترجمية Translation Policy" التي تحدد - على الخصوص - أهمية الترجمة اقتصاديا، ودور المترجم في سياق سوسيو- ثقافي معين، وأنواع النصوص التي يحتاج المجتمع إلى ترجمتها... الخ،³ أو لنقل، إنها تحدد الإطار المرجعي الذي تشتغل فيه الإحالة التي أشرنا إليها أعلاه.

¹ - Cf. EUROPEAN COMMISSION, *Intercomprehension: Exploring its usefulness for DGT, the Commission and the EU*, in: *Studies on translation and multilingualism*, ©European Union, 2012, pp. 1-2

² - Op. Cit. ibid. p.1: "The 2010 EU Budget Review calls for a 'rigorous search for increased efficiency and performance in administrative resources' and explicitly mentions 'the costs of working in 23 languages'.² Furthermore, it advocates more intelligent spending and more synergies between the EU Institutions in the area of translation. In this context, DGT is committed to considering ways of saving costs."

³ راجع الفصل الثالث

ولا حاجة إلى برهان رياضي لكي نفهم أن أي محاولة لخفض تكلفة الترجمة، يجب أن تبدأ من توحيد المرجع، على شاكلة توحيد الدوال أو مماهيتها في فكرة التماهي اللغوي، ولو أن هذه الأخيرة نفسها لا يمكن أن تتجح إلا بتوحيد المرجع أولا، لأنه الوحيد الكفيل بالحد من فوضى الإحالة، أو بتعبير مادي أدق، كفيل بخفض تكلفة تعدد المرجع. وبدهي أيضا أن هذا التوحيد يقوم على سياسة تقييس معيارية.

ومن حيث إن علاقة الدال بالمرجع هي علاقة إحالية، يمكن القول إن سياسة التقييس هته سوف تركز على البنى اللغوية الصغرى أكثر مما تركز على البنى الكبرى، لأن أدوات الإحالة إلى السياق أو المرجع إنما تقع في مستوى الاتساق، وتظهر أهميتها جليا في حالات الترجمة، أو لنقل إنها تقع في مستوى النصية وانتظام الإنجاز اللغوي، لتحقيق مبدأ الانسجام على صعيد تداولي.¹

وبالفعل، نجد أن سياسات التقييس الأوروبية تتطلق أساسا من تكريس بعض مواضع الكتابة (conventions d'écriture)، لتكون بمثابة عتبة تسهل عملية الترجمة ومن ثم تسهم في خفض تكلفتها، وهي تعتمد في ذلك على المناشير الإعلامية والحملات التكوينية، مثل حملة الأسلوب الواضح Clear writing campaign، التي قادتها مؤسسات الاتحاد اللغوية، وعلى رأسها مديرية الترجمة العامة، خلال سنة 2010، ومنها النموذج في الشكل أدناه، المقتبس من مجلة المديرية العامة للترجمة.

¹ - ينظر: عبد القادر بلقرنين، إشكالية الاتساق في الترجمة - العوائد نموذجا، رسالة ماجستير، قسم الترجمة - جامعة

لكن الخطاب العام للحملة يجد - بنجاح - مسوغاته في مظاهر التماس اللغوي، وعلى رأسها ظاهرة التداخل اللغوي، التي تفاقمت مع تزايد عدد المشتغلين في مؤسسات الاتحاد بغير لغاتهم الأم، أي بلغات العمل، مما يسبب ركافة في الأسلوب، واجتياح الأساليب الدخيلة من الإنكليزية وإليها دون مسوغ علمي، ويكرس مفهوم 'لغة الفرنجة'، بوصفه حلاً مقامياً يترد إلى حالات التماس اللغوي التي رأيناها، دون أن يمثل استراتيجية تواصلية مؤسسية:

"إن التوسع العام للاتحاد الأوروبي كان بمثابة إنجاز رائع بالنسبة للديمقراطية ولأوروبا، غير أنه تسبب في مشكلتين بالنسبة لصياغة النصوص القانونية في المفوضية: تفاقم الإنكليزية الرديئة، بوصفها لغة الفرنجة بالمفوضية، وكذا استمرار تدفق الموظفين الجدد الذين يتبنون عادة الأساليب السائدة بمؤسساتهم الأصلية بدل محاولة تطويعها.¹"

¹ - Emma Wagner, Why does the Commission need a Clear Writing campaign? in: Languages and translation: Clear writing, D.G.T (European Commission), September 2010, p. 4 : "The major EU enlargement was a fantastic achievement for democracy and for Europe, but it brought two problems for drafting in the Commission: the continued rise of bad English as the Commission's lingua franca, and the massive influx of new staff who naturally adopted the prevailing in-house style, rather than trying to reform it."

The booklet offers and illustrates 10 top tips for clear writing:

- | | |
|---|--|
| Tip 1: Think before you write | Clear writing starts with clear thinking. Ask yourself: Who will be reading the document? What are you trying to achieve? What points must the document cover? |
| Tip 2: Focus on the reader — be direct and interesting | Try to see things from the point of view of your readers. Involve them. Imagine which questions they might ask. Interest them. |
| Tip 3: Get your document into shape | Give your document the right structure and avoid mistakes commonly made at the Commission. |
| Tip 4: KISS: Keep It Short and Simple | Don't be afraid to go for the shorter option. Avoid over-long sentences. |
| Tip 5: Make sense — structure your sentences | Arrange ideas in logical (often chronological) order. Don't bury important information in the middle of the sentence. |
| Tip 6: Cut out excess nouns — verb forms are livelier | Avoid noun disease by using verbs and verbal forms instead. |
| Tip 7: Be concrete, not abstract | Concrete messages are clear — abstract language can be vague and off-putting. |
| Tip 8: Prefer active verbs to passive — and name the agent | If you change passive verb forms to active ones, your writing will become clearer because you will be forced to say who is responsible for the action. |
| Tip 9: Beware of false friends, jargon and abbreviations | We all know how and why it happens... but many say this is the cardinal sin of Eurocratic writing. |
| Tip 10: Revise and check | Don't just rely on your spelling chequer! |

(Note on the explanation of Tip 10: Yes, 'chequer' is a deliberate mistake.)

الشكل رقم 7

مقتطف من كتيب الحملة الأوروبية للكتابة بأسلوب واضح¹

¹ - Op. Cit. Ibid., p. 5

يمنح الكتيب 10 مُع مع التوضيح للكتابة بأسلوب واضح	
1. تدبر قبل أن تكتب	أصل الأسلوب الواضح فكرٌ واضح. فاسأل نفسك: من سيقراً النص؟ ما الذي ترمي إليه؟ ما هي النقاط التي يجب أن يشملها النص؟
2. ركز على القارئ. كن مباشراً وملفتاً	حاول أن ترى الأشياء من وجهة نظر القارئ. أقحمه فيم تكتب. استبق أسئلته. أثر اهتمامه.
3. هذب شكل وثيقتك	صغ وثيقتك في الشكل الصحيح، وتحاش الأخطاء الشائعة بالمفوضية
4. KISS (Keep It Short and Simple)	لا تخش من الأساليب أقصرها واجتنب من الجمل مثقلها.
5. أبْن – أحسن بناء جملك	رتب أفكارك منطقياً (حسب الزمن عموماً). لا تضع أفكارك المهمة في وسط الجملة
6. لا تسرف في استعمال الأسماء	تجنب حمى الأسماء باستعمال الصيغ الفعلية عوضاً عنها
7. كن حسيماً لا تجريدياً	الأقوال المحسوسة أوضح – واللغة المجردة مملة
8. اجنح نحو المبني للمعلوم بدل المبني للمجهول واذكر الفاعل	إذا حولت جملك من المبني للمجهول إلى المبني للمعلوم يصبح أسلوبك أوضح، لأنك ستضطر إلى ذكر الفاعل في الجملة.
9. احذر أصدقاء الغرر: الرطانة والمختزلات	كلنا نعلم كيف ومتى يحدث ذلك...لكن كثيرون يقولون إنه خطيئة الكتابة الأوروقراطية.
10. راجع وتفقد	لا تتكل على مصحح الأخطاء الآلي
ملاحظة بخصوص اللمعة رقم 10: 'فعلاً' مصحح الأخطاء هو خطأ متعمد	

وإذا كنا قد رأينا في الفصل السابق من هذه الدراسة، أن فكرة الاجتماع أو المجتمع، تبدأ من اتفاق المجموعة على جملة من القيم (القابلة للتفاوض دائماً)، وأن من هذه القيم ما يقترب من قوة القاعدة وإلزاميتها rule-like، ومنها ما هو أقرب إلى المبدأ الفردي Idiosyncratic، أما ما بينهما فهو المعايير، في شاكلة ثنائيات الصواب والخطأ و "ما يجوز أو لا يجوز فعله"¹ فإن في الشكل أعلاه ما يمثل بامتياز هذه المعايير المقصودة في طرحنا النظري، بحيث تحاول هذه الأنواع النصية تأسيس جملة من القيم الأسلوبية والنصية كما هو جلي وواضح.

وعلى الرغم من أنها تحاول الظهور بشكل تفاوضي، إلا أنها أقرب إلى القاعدة الإلزامية، بل هي تجسيد فعلي للخطاب المعياري المتحدث عنه سالفاً، وهي تتحاشى شكل القاعدة القانونية فحسب، لأن ذلك ينفي مبدأ المجموعة وتعريفها الفلسفي الذي يحاول الاتحاد الأوروبي تأسيسه (فكرة المواطن الأوروبي وحقوق المواطنة، بما في ذلك حق ممارسة اللغة أو اللغات...). وهذا ما يؤكد قولنا في الفصل السابق عن أن أصل المعايير ضمني وغير معبر عنها، بمعنى أن الإلزام هنا هو الذي يبقى ضمناً.

وأما قرينة الإلزام هنا، فتتمثل في مصدر هذه المعايير، أي الهيئات أو المؤسسات المجتمعية التي تصدر عنها هذه النصوص المعيارية، وهي كلها هيئات تشريعية وسلطوية (المجلس الأوروبي، ومؤسساته اللغوية). لكن ما يفتأ هذا الإلزام الضمني أن يتحول إلى إلزام صريح، خاصة في القاعدة رقم 1، المتعلقة بالتنظيم اللغوي للاتحاد (Règlement n°1).²

¹ - راجع الفصل الثالث.

² - ينظر: الملحق، القاعدة رقم 1/1958 المتعلقة بالتنظيم اللغوي للاتحاد

وهذا التحول من الصفة الضمنية إلى الصيغة اللفظية، إنما يترجم، كما رأينا في الفصل السابق، الوعي بوجود هذه المعايير أولاً، ويترجم أكثر من ذلك، الرغبة في توجيه السلوكات وتقييسها، وبتعبير أوضح وأكثر تقنية، إنما هو يترجم الخطاب المعياري في السياق التعددي.

ويتفق هذا - برأينا - من جهة أخرى، مع القول السالف بوجود اعتبار الترجمة نشاطاً سوسيوثقافياً، "تحكمه المعايير"، أو كما عبر عنه توري بـ: **"Translation as a norm-governed activity"**¹، لكنها ليست معايير مجتمعية، وإنما هي معايير مؤسسية، استباقية وتقييسية، أي إنها توضع من قبل مؤسسات تعمل على تقييسها ونشرها في شكل أدلة (Guides)، كما في المثالين السابق أعلاه واللاحق أدناه، لتضمن بها النوعية المرجوة، وتتفادى بها نزاعات التأويل أولاً، وتخفف بها تكاليف الترجمة ثانياً، من مراجعة وتصحيح، أو حتى تعويض على الخطأ.

ومن النموذج أدناه تتبين علاقة معايير التحرير بالترجمة، وأنهما يقعان في فلك واحد، هو فلك الخطاب المعياري الأوروبي، بل قد تتبين أسبقية الترجمة على التحرير، لأن الغاية من كل تلك المعايير هي "تسهيل وتسريع عملية الترجمة" كما هو مصرح به لفظاً في الملاحظة الأخيرة من النموذج أدناه.

¹- راجع الفصل الثالث

«Traduction mode d'emploi», brochure du SdT, avril 1998, pp.14-15

ORIGINAL...MAIS PAS TROP!

Un acronyme plaisant (et intraduisible...) rappelle ce qui devrait être la préoccupation première de tout rédacteur (a fortiori à la Commission!):

KISS: KEEP IT SHORT AND SIMPLE

Il ne fait d'ailleurs que reprendre les recommandations du Conseil:

RESOLUTION DU CONSEIL du 8 juin 1993

relative à la qualité rédactionnelle
de la législation communautaire
(extraits)

«La formulation de l'acte devrait être claire, simple, concise et sans ambiguïté; ainsi, l'emploi abusif d'abréviations, du «jargon communautaire» ou de phrases trop longues devrait être évité.

Les références imprécises à d'autres textes devraient être évitées (...).

Les dispositions de l'acte devraient être cohérentes entre elles; en particulier, le même terme devrait être utilisé pour exprimer un même concept. »

Ces quelques règles relatives à la clarté du message communautaire peuvent aussi contribuer à accélérer le travail de traduction.

LES DOCUMENTS DE RÉFÉRENCE

Lorsque vous rédigez un texte (rapport, note de synthèse, compte rendu ou autre), vous utilisez en général des documents de référence. Il peut s'agir de textes parus au JO, d'arrêts de la Cour, ou de contributions des États membres, de réponses à une enquête, d'extraits de documents antérieurs, etc.

Ces documents sont d'une grande importance pour les traducteurs :

- soit parce qu'ils sont déjà dans l'une des langues d'arrivée demandées ;
- soit parce qu'ils contiennent des citations qui doivent être retranscrites fidèlement ;
- soit parce qu'ils contiennent des éléments d'explication nécessaires à une bonne traduction.

Ne pas disposer de ces documents ou de ces références, ou disposer seulement de références imprécises, erronées ou tronquées, peut contraindre le traducteur à de longues recherches, ce qui retarde inévitablement son travail.

Le bon réflexe consiste à indiquer, dans la fenêtre de saisie Poetry, les références précises de ces documents (JO, arrêts de la Cour, en précisant le paragraphe exact) ou, s'ils ne sont pas publiés, de nous les envoyer (par courrier électronique ou interne).

الشكل رقم 8

مقتطف من كتيبات مصالح مديرية الترجمة¹

¹ - Direction Générale de la Traduction(2009), Op. Cit. Ibid., p.92

"الترجمة، نشرة الاستعمال" كراسة مصالحي مديرية الترجمة، أبريل 1998، ص.ص. 14 - 15

الأصل...، لكن دون مبالغة!

الوثائق المرجعية

عندما تحرر نصا (تقرير، حوصلة عمل، عرض حال، أو غيره) تعتمد على وثائق مرجعية. يمكن أن تكون نصوصا صدرت بالجريدة الرسمية، حكما من مجلس القضاء، أو إسهامات من دول أعضاء، ردودا على تحقيق، مقتطفات من وثائق سابقة، إلخ.

اختزال طريف (غير قابل للترجمة) يذكرنا بما يجدر أن يهتم به كل محرر (ومن باب أولى في المفوضية)

(Keep It Short and Simple): KISS

وهو يذكرنا في الحقيقية فحسب بتوصيات المجلس:

- إما لأنها في اللغة الهدف المطلوبة أصلا؛
- أو لأنها تتضمن مقاطع يجب نقلها بأمانة
- أو لأنها تشتمل على عناصر ضرورية لترجمة جيدة

قرار المجلس
بتاريخ 8 جوان 1993

المتعلق بنوعية التحرير في التشريع الأوروبي

(مقتطفات)

عدم امتلاك هذه الوثائق أو هذه المراجع، أو امتلاك غير الدقيقة أو المغلوطة أو المجزوءة منها، يمكن أن يكره المترجم على أبحاث مطولة، مما يؤخر عمله لا محالة.

"يجب أن تكون صياغة العقد واضحة وبسيطة ومقتضبة ودون غموض؛ وعليه، يجب تفادي الإفراط في استخدام المختزلات ووظائف المؤسسات الأوروبية أو الجمل المفرطة في الطول.

يتمثل السلوك الصواب في كتابة الإرجاعات الدقيقة لتلك الوثائق (الجريدة الرسمية، أحكام المجلس، مع تحديد الفقرة بالتدقيق) ضمن نافذة الرقن Poetry، أو، موافقتا بها عن طريق البريد الإلكتروني أو الداخلي إذا لم تكن منشورة.

يجب تفادي الإرجاعات غير الدقيقة إلى نصوص أخرى (...)

يجب أن تكون أحكام العقد منسجمة فيما بينها، ويجب على الخصوص، استعمال المصطلح نفسه للمفهوم نفسه"

هذه القواعد المعدودة، المتعلقة بوضوح نصوص المفوضية، يمكن أن تسهم في تسريع عمل الترجمة.

وإذا كانت القصدية تحدد شكل الإنجاز اللغوي عموما، فإن أي إنجاز لغوي في سياق التعدد اللغوي الرسمي إنما هو مسوق بقصدية الترجمة، حسب ما يصرح به الخطاب المعياري المتحدث عنه، وذلك من خلال هذه الأنواع النصية وتلك المطويات والنشريات المختلفة، التي تصرح بلفظ العبارة أن مآل أي تحرير في سياق التعدد اللغوي الرسمي هو الترجمة:

"يجب على المحرر في سياق متعدد اللغات أن يستحضر في ذهنه دائما غاية الترجمة، إنْ هو أراد لنصه أن يصل إلى قارئه في ظروف مثلى (...) إن الترجمة ليست عملية منفصلة عن الواقع. ويمكن للمحرر والمترجم أن يتعاونوا بطريقة محسوسة - أو ليسا يضطلعان بالمهمة نفسها: توصيل الرسالة؟"¹

بل يذهب هذا الخطاب إلى التصريح بوجوب تسهيل العمل على المترجمين ويحدد الأنماط النصية وغيرها التي تنطبق عليها هذه المعايير:

" لتمكين المترجم من أداء عمل جيد، احرص على تزويده بالمعلومات المناسبة حول الموضوع (...) وينطبق هذا تقريبا على كل النصوص ذات الطابع المهني: مذكرات، تقارير، مراسلات، قرارات، إشعارات، إلخ."²

¹ - Aino, PIEHL & al. Ecrire pour être traduit, (CDT), Luxembourg, 2014, p.1 : « Dans un environnement multilingue, il est essentiel que l'auteur d'un texte garde toujours présent à l'esprit l'objectif de traduction s'il veut que son texte parvienne à ses lecteurs dans de bonnes conditions (...) La traduction n'est pas un exercice détaché des réalités. -l'auteur et le traducteur peuvent en effet s'apporter une aide concrète et mutuelle. N'ont-ils pas d'ailleurs, une mission commune : faire passer le message ? »

² - Ibid. ; p. 4: «Pour permettre au traducteur de faire un bon travail veillez à lui fournir des informations pertinentes sur le sujet (...) cela est valable pour pratiquement tout texte à caractère professionnel - mémoires, rapports, lettres, décision, avis, etc. »

لا نستطيع أن ننكر بأن هذا التقنين والتميط اللغويين الظاهرين في النماذج أعلاه، منطقي وطبيعي، بل هو ضروري، ضمن سياق المفوضية الأوروبية، لأن معظم أعمال الترجمة بها إنما تتعلق بنصوص قانونية وإدارية تنظيمية، كما هو واضح من توجيهات نشرة الترجمة في الشكل أعلاه. وقد يقول المنتقد لطرحنا، إن هذا كله إنما يندرج تحت إكراهات الترجمة القانونية، ولا علاقة له بقضية التعدد اللغوي. وبيّنة ذلك أن هذه المعايير لا تنسحب على الترجمة الأدبية مثلا، حتى في الاتحاد الأوروبي!

ونحن نتفق مع ذلك من غير إشكال، لكن فقط في حال ما إذا كانت الترجمة الأدبية خارج المجال (Le champ) أو السوق، بمفهوم بورديو السوسيولوجي الذي فصلنا فيه في الفصول السابقة من الدراسة؛ فالاتحاد الأوروبي ليس امتدادا جغرافيا أو دولة قومية، بل هو مجال مجتمعي، تجتمع فيه الشروط الاقتصادية والاجتماعية، التي تشكل المجال أو السوق عند بورديو، أي جملة المؤسسات والعناصر المؤثرة في الترجمة والفاعلة فيها، ولا يمكن للعمل الأدبي وترجمته أن ينتميا إلى هذا المجال إلا إذا اتخذنا منه معالم مرجعية، مثل التيمات والموضوعات الأدبية..، التي تحدد هويتهما، وحينها لا يمكن أن تنطبق عليهما إلا معايير هذا المجال.

وعلى النحو نفسه، فإن كل ما يدخل ضمن هذا المجال التعددي، بما في ذلك اللغة والأدب، أو بالأحرى على رأس ذلك اللغة والأدب، يصبح تبعا له وخاضعا لمعياريته، التي قد تفرض عليه حتى القاعدة الإلزامية، لأن المصادقة على القاعدة رقم 1/1958 التي تحدد مبدأ التعدد اللغوي، قد تفتح باب الاجتهاد القانوني للمحافظة على بعض الحقوق الملازمة، مثل بعض الحريات.

وقد شهدت بالفعل محكمة العدل الأوروبية حالة من هذا القبيل، عرفت بتسمية "قضية أنغيز"، نسبةً إلى المواطن الإيطالي Roman Angonese، وهو مقيم بمقاطعة بولزانو على الحدود المجرية، وكان ناطقا باللغة الألمانية ودرس بالمجر. ولدى عودته إلى مسقط رأسه، ترشح لمسابقة توظيف في القطاع البنكي. غير أن شروط الالتحاق بالمسابقة تلزمه بتقديم شهادة تثبت ازدواج اللغة (الإيطالية والألمانية)؛ وهي شهادة لا تشترطها إلا هذه المقاطعة ولا تصدرها غيرها من المقاطعات. لم يكن أنغيز يحوز هذه الشهادة، على الرغم من أنه يتقن اللغتين، وقد استصدر وثيقة غيرها تثبت أنه مزدوج اللغة، إلا أنها رُفضت ورُفض ترشحه للمسابقة، لأنها لم تكن الشهادة المطلوبة.

عندما رفع أنغيز قضيته إلى محكمة العدل الأوروبية، كانت تحتاج إلى تكييف، لأن المحكمة لا تفصل في القضايا الفردية أو القضايا التي لا تخل بنظام الاتحاد الأوروبي من حيث المبدأ. لكن المحكمة فصلت مع ذلك لصالحه، بمقتضى المادة 48 من معاهدة المجموعة الأوروبية، التي تنص على أن حركة العمال داخل نطاق الاتحاد تقتضي نبذ كل أشكال التمييز القائم على القومية أو الجنسية، سواء في التوظيف أم في الأجر.

ومن حيث إن الشهادة المطالب بها في الترشح لمسابقة التوظيف، لا تصدر إلا عن السلطات المحلية لمقاطعة بولزانو، ولا تخضع لمعايير أوروبية مشتركة، فضلا عن أن هته المقاطعة ترفض غيرها من الشهادات الأوروبية وحتى الإيطالية، فإن محكمة العدل الأوروبية اعتبرت رفض ترشح المعني على هذا الأساس، بمثابة تمييز قومي.¹

¹ - Cf., DGT, "Language and Translation in International Law and EU law", Op. Cit. Ibid., p. p. 82-83

تؤكد هذه السابقة القضائية، التي احتاجت إلى اجتهاد قانوني للفصل فيها، معظم ما ذهبنا إليه في الفصل الثاني من هذه الدراسة، خاصة بقولنا إن التعدد اللغوي الرسمي يتبنى مقاربة سياسية في التعاطي مع اللغة، لأنها تحيل على "فكرة الملكية على المجال اللغوي، وأنه يندرج في إطار الليبرالية الاقتصادية، (...) ويطرح هذا المفهوم حرية التمتع بالملكية كمسلّمة".¹

كما أنها تؤكد من جهة أخرى، تفوق حجة "الحيو- استراتيجيات اللغوية" على حجة السياسة اللغوية الداخلية،² بل تؤكد استغراق السياق التعددي لكل ما هو محلي أو قومي أو جغرافي. ومن هذا المنظور تحاول المعيارية التعددية فرض ممارسات خطابية تخرج فيها عملية الترميز والأيقنة من السياق المحلي القومي إلى السياق التعددي الرسمي، لأن رسميته هي التي تمنحه صفة الاستغراق أو الاحتواء. وهي تقوم بذلك على مطية أجناس نصية تقبل التتميط والتقييس.

لهذه العلة، نكاد لا نسمع مطلقا عن جنس أدبي "أوروبي"، لأن الأدب في كنهه يحاول أن يعكس ويقلب علاقة الاستغراق، ليصبح عالميا، أو يحاول على العكس تكريس المحلية ليبقى قومياً، ولا يقبل أبداً محاولات التتميط. ولتجاوز هذا العجز في 'الهوية التعددية'، يعمل الخطاب المعياري بالتوازي مع ذلك، على تكريس مفاهيم التعددية الثقافية Multiculturalisme وحوار الثقافات... وغيرها من المفاهيم التي تفجر الرمزية المحلية أو القومية؛ وهنا تحل الترجمة بوصفها جنسا تعدديا، يمكن أن يعوض وظيفة الأجناس الأدبية في نطاق السياق التعددي الرسمي.

¹ - ماتييو غيدير، المرجع السابق، ص 80.

² - FETTES Mark, *The geostrategies of interlingualism*, Op. Cit. Ibid., p38

2. من التكافؤ إلى مراقبة الجودة:

"يجب أن يشعر الشعب أن بمقدوره رفض النصوص المبهمة أو المغالطة، بقدر ما يمكنهم رفض أي حالة أخرى من حالات الإدارة الرديئة. وبالمقابل، على أجهزة القطاع العام أن تستجيب على النحو السليم للشكاوى من اللغة الرسمية الرديئة".¹

يبدو أن حجة "الجيو- استراتيجيات اللغوية" لا تتفوق فحسب، بل تطفئ إلى درجة فرض تراتبية في القيمة والذوق، وإلى حد اعتبار الأساليب التي تخرج عن معياريتها "أساليب رديئة"، تستوجب الاجتثاث باسم القانون. وهذا ما يؤكد مرة أخرى، وجود سلطة تتحكم بالمجال، كما أشرنا في مواطن سالفة،² وتملي طريقة الترجمة وطرائق تقييمها كذلك، بل تقصي بطريقة غير مباشرة جميع احتمالات التأويل والترجمة التي تختلف عن المعيار المؤسس والمؤسسي.

ونحن - إذ نقول- قد نعتبر هذا بمثابة استمرار في إجابتنا على منتقدنا أعلاه، بقوله إن ما أثرنه إنما هو من قبيل إكراهات لغة القانون والإدارة؛ لكن هذه الحجة تقتضي، برأينا، أن تبقى وتظل الحال على ما هي عليه، أي أن تبقى ميزة الغموض والإبهام ثابتة في كل نص قانوني أو إداري، دون أن يشكل ذلك قيمة سلبية! في حين إن نص التقرير المقتطع أعلاه يبادر بخلاف ذلك.

¹ - House of Commons, Bad Language Report (2009), quoted by: Directorate-General for Translation, European Commission, DOCUMENT QUALITY CONTROL IN PUBLIC ADMINISTRATIONS AND INTERNATIONAL ORGANISATIONS (A Study), Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2013, p. 30: "people should feel able to complain about cases of confusing or misleading language, as they would for any other type of poor administration. Equally, government and public sector bodies need to respond properly to complaints about bad official language"

² - راجع الفصل الثالث.

فعلا، إن صفة الإبهام والغموض صفة ملازمة للنصوص الإدارية والقانونية، لأن أسبابها ثابتة، "فأجهزة الإدارة تتغير ببطء وقد تعتمد أحيانا إغلاق لغتها على الفهم؛ فالإبهام يمكن أن تتطلبه حماية الإداريين أو إخفاء مسائل ضمنية. لكن في كثير من الحالات يرجع استعمال اللغة الرديئة ببساطة إلى سوء تحرير المسودة نظرا لقصر الوقت؛ فالأجهزة الإدارية ملزمة غالبا بإصدار نصوص ووثائق في زمن محدود، وفي أحيان أخرى كثيرة، يتأثر عملها بالعيوب الأصلية في الصياغة التشريعية.¹

وعلى هذا الأساس، لا يمكن تسويق المطالبة بتبسيط وتوضيح الأسلوب الإداري إلا بالسياق متعدد اللغات، على الرغم من أن هذا التحول قد بدأ على صعيد قومية أولا، ابتداء من القرن التاسع عشر، في عدد من الدول الأوروبية وكذا الولايات المتحدة، إثر التحول الحاصل في تصور مفهوم الدولة وأدوارها،² وبالتالي تحول مفهوم المواطنة والتواصل مع المواطن، بحيث "تضاعف الاتصال بين المواطنين وأجهزة الإدارة العمومية بشكل جذري، وهذا ما أفاض مسائل جديدة متعلقة بفاعلية التواصل دولة - مواطن.³

¹ - Op. Cit. Idem: "Administrative bodies change slowly, and the language they use may sometimes deliberately be meant to be less accessible. Vagueness may be due to the need to protect administrators or to hide underlying issues. In many cases, poor use of language is simply the result of bad drafting due to lack of time. Administrative bodies often have to produce texts and documents in a limited amount of time, and in many cases their work is affected by original flaws in clarity of legislation"

² - Idem.

³ - Idem: "contact between citizens and public administrative bodies has increased radically and this raises new issues concerning the effectiveness of State-citizen communication."

ولقد بلغ هذا التحول أوجه بالاتحاد الأوروبي، في سنوات التسعينات، خاصة مع قمة إيدنبورغ سنة 1992، التي حثت بإصرار على ضرورة الشفافية والوضوح، في كل ما يتعلق بالمواطن الأوروبي، على صعيد فوق- قومية *supranational*. وابتداء من هذا التاريخ تم وضع عدد من الإجراءات الملزمة للوضوح في إنتاج النصوص، منها على سبيل المثال "التصريح رقم 39 المتعلق بنوعية التشريع في المجموعة الأوروبية (معاهدة أمستردام، 1997)؛ الاتفاقية المؤسسية المشتركة بتاريخ 22 ديسمبر 1998 المتضمنة التوصيات المشتركة بشأن نوعية تحرير المسودات التشريعية؛ وكذا الدليل التطبيقي المشترك للبرلمان والمجلس والمفوضية الأوروبية الخاص بالأشخاص المعنيين بتحرير المسودات التشريعية بمؤسسات المجموعة".¹

ومن حيث أننا أثبتنا سالفاً بأن مآل أي تحرير في السياق التعددي هو الترجمة، نسوق هذا المثال من البند الخامس من اتفاقية 22 ديسمبر 1998، الذي يشير إلى أن مشاريع العقود "يجب أن تحرر، طيلة المسار المؤدي إلى تبنيها، بمصطلحات وبنى جمل تحترم خاصية التعدد اللغوي للتشريع بالاتحاد؛ ولا توظف مفاهيم أو مصطلحات نظام قانوني قومي إلا بحذر".²

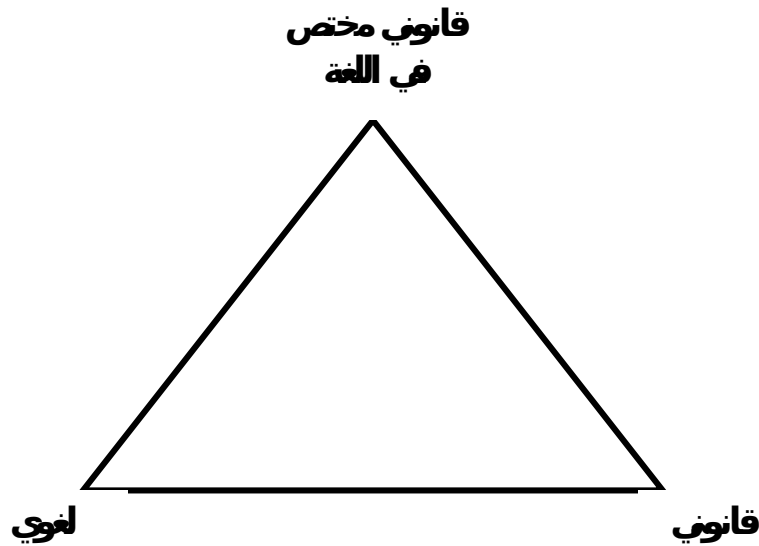
¹ - Op. Cit. *ibid.*, p. 33: "Declaration No 39 on the quality of Community legislation (Amsterdam Treaty, 1997), the Inter-institutional Agreement of 22 December 1998 on Common Guidelines for the quality of drafting of Community legislation,¹⁵⁴ and the Joint Practical Guide of the European Parliament, the Council and the Commission for persons involved in the drafting of legislation within the Community institutions"

* - راجع الملحق لتفاصيل أكثر بخصوص بعض هذه النصوص.

² - الملحق رقم: «*Tout au long du processus menant à leur adoption, les projets d'actes sont rédigés dans des termes et des structures de phrases respectant le caractère multilingue de la législation communautaire; les concepts ou la terminologie spécifiques à un système juridique national ne sont utilisés qu'avec précaution.*»

وبما أن أي نص قانوني في سياق الاتحاد، يجب أن يصدر بلغات الدول الأعضاء الرسمية كلها، بموجب قاعدة التنظيم اللغوي رقم '1' المشار إليها أعلاه، فهذا يعني ضمناً واستلزماً أن احترام خاصية التعدد اللغوي، هو احترام معايير الترجمة واحترام المراحل الموصلة إليها، من صياغة مشروع القانون أو مسودته إلى نشره. فما هي الحدود والفروق إذن بين التحرير والترجمة ووضع المسودات؟ خاصة إذا كان مبدأ التعدد اللغوي يعتبر كل نسخ القانون أصلية، ولا يستعمل مصطلح الترجمة إلا لوصف مرحلة تقنية.

إن مراقبة الجودة المتعلقة باستعمال اللغة في السياق التعددي الرسمي، وفي جميع مراحل إنتاج النص، تشكل عملية هرمية كبرى بثلاثة أقطاب من المختصين، نلخصها في الخطاطة المقتبسة الآتية:



الشكل رقم 9

هرم مراقبة الجودة بالاتحاد الأوروبي¹

¹ - Op. Cit. ibid., p. 150

وقد يتغير رأس الهرم بحسب عموم الحالة أو خصوصها، وبحسب اللغة الهدف (لغة رسمية، لغة عمل، لغة من خارج نطاق الاتحاد)، لكن كثيرا من المراحل والمبادئ تبقى ثابتة، كما تبقى الترجمة تخصصا ثابتا، بحيث يمكن أن يكون رأس الهرم في الترسيمة مترجما في الوقت نفسه، أو أي قطب من الأقطاب الثلاثة. كما قد تتماهى هذه الوظائف فيما بينها بحسب الحاجة والخبرة.

1.2. من المسودة إلى الإصدار:

تعتبر صياغة مسودة القوانين والنصوص التشريعية خصوصا، في المنظمات والمؤسسات متعددة اللغات "وظيفة عامة يؤديها عموما مستخدمون مدنيون في إطار نشاطات أخرى".¹ ويعتبر النص التشريعي في هذه المرحلة "منتوجا مشتركا بين ثلاث مؤسسات معنية، هي المفوضية التي تطرح المشروع والبرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الذي يتبنى القانون. ومع ذلك لا يخضع نص المشروع للتحليل بالتوازي".²

وتتدرج هذه العملية في مستوى المفوضية على مرحلتين: صياغة المسودة (باللغة الأصل) ثم ترجمتها (إلى كل اللغات الرسمية/الهدف). أما على صعيد البرلمان والمجلس، فتتدرج على ثلاث مراحل هي: صياغة المسودة (باللغة الأصل) ثم

¹ - Op. Cit. ibid., p. 153: "Among multilingual organisations and institutions, drafting is regarded as a general function, mainly performed by civil servants in the framework of other activities"

² - (D.G.T.) European Commission, Study on Lawmaking in the EU Multilingual Environment, ©European Union, 2010, p. 18: "From the point of view of drafting, the text of a legislative act is a joint product of the three institutions concerned, the Commission submitting the proposal, and the European Parliament and the Council adopting the act. The text submitted to this procedure is, however, not co-drafted"

ترجمتها (إلى كل اللغات الرسمية/الهدف)، ثم مراجعتها مراجعةً قانونية-لسانية لتعديل النص.¹

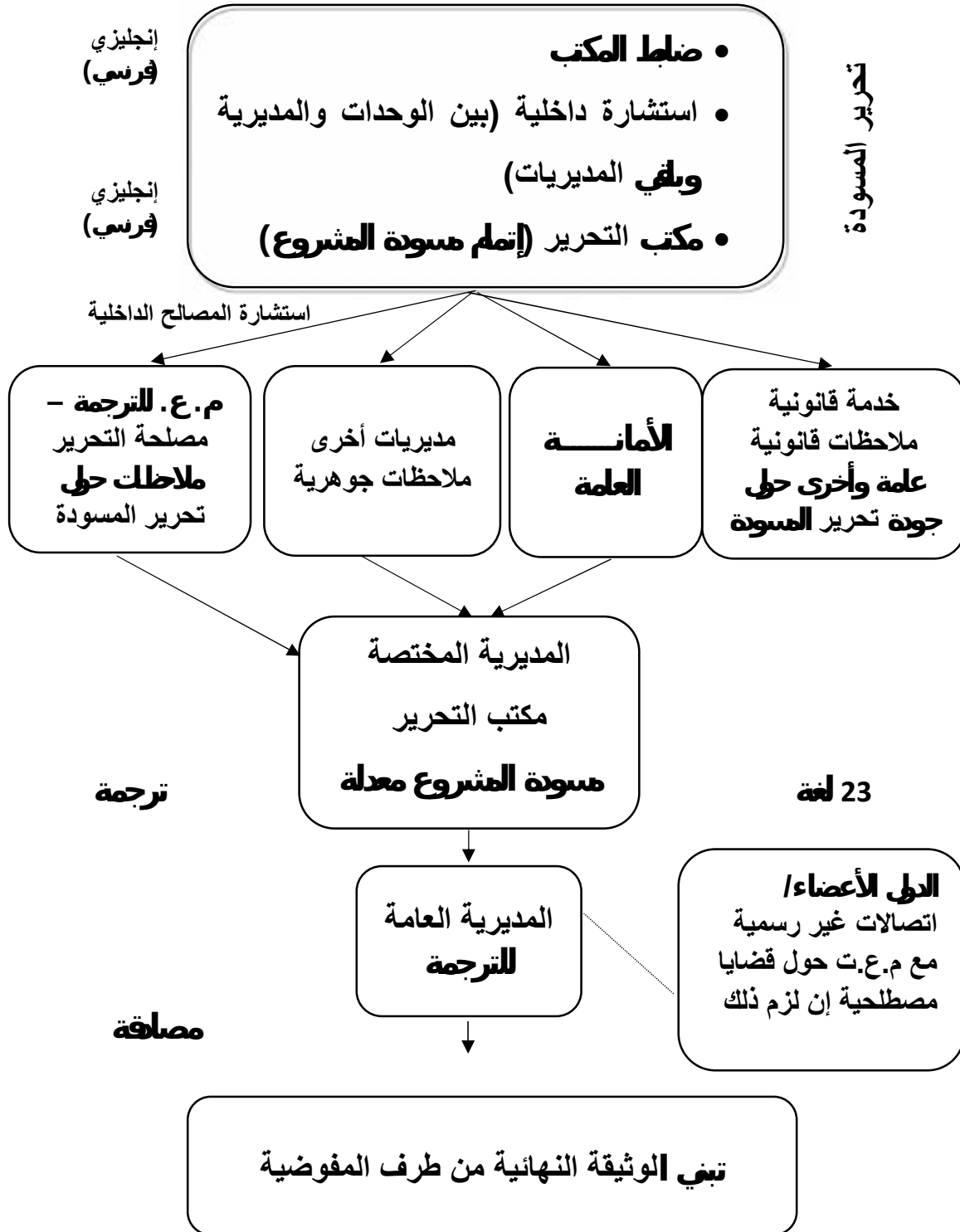
ويخضع النص في كل مرحلة من هذه المراحل لقراءة ومراجعة ومصادقة أولية، وكذا تشاور بين عدد من المديريات المعنية، على أن يكون مجموع القراءات ثلاث قراءات، لكن قد يحدث أن يتم تخطي مرحلة أو مرحلتين إذا تحقق الإجماع على المسودة منذ البداية. وبعد الموافقة والمصادقة على المشروع، يطرح للترجمة في مستوى المديرية العامة للترجمة (DGT) ثم إصداره بـ 23 لغة.²

وتشتغل مصالح المديريات المعنية بالتحضير لمشروع القانون في وقت واحد وبالتوازي فيما بينها، لأن عامل الوقت هو أكبر إكراه تواجهه المصالح اللسانية أو اللغوية للاتحاد الأوروبي، وعلى رأسها مديرية الترجمة العامة، من حيث إنها آخر من يستلم النسخة للعمل عليها في آخر السلسلة (بغض النظر عن الترجمات التحضيرية التي تتم في كل مرحلة). ويكون التعاون فيما بين المصالح دورانياً، أي بين أقطاب الهرم الممثل أعلاه، والذي يمكن أن تمثل كل قطب فيه عدة مديريات ومكاتب.

وهذا أدناه خطاطة نموذجية لمسار مسودة القانون في مستوى المفوضية، تبين عدد العوامل والأطراف المتدخلة في نمذجة نص المسودة، بحيث يصبح قابلاً للترجمة في 23 وعشرين لغة أو أكثر وملزماً من الناحية القانونية.

¹ - Op. Cit. idem.

² - Cf. ibid., p. 30



الشكل رقم 10

مسار مسودة القانون في مستوى المفوضية¹

¹- Op. Cit. ibid., p. 21

2.2. بين الترجمة والتحرير المتوازي:

ظلت القوانين والاتفاقيات الدولية، إلى غاية القرن التاسع عشر، تحرر ويصادق عليها بلغة واحدة، معتمدة من جميع الأطراف، وتكون في الغالب لغة الدولة الأقوى في تلك الفترة. فالاتينية ظلت في أوروبا هي اللغة المعتمدة إلى حين، ثم الفرنسية بعدها، إلى غاية نهاية القرن التاسع عشر. وبعد الحرب العالمية الأولى أصبحت لغتان معتمدتان، هما الفرنسية والإنجليزية معا، وذلك ابتداء من معاهدة فرساي. أما اليوم فالمعاهدات الدولية جُلها متعددة اللغات، والنصوص الصادرة ملزمة بلغاتها في آن واحد، مثلما هي الحال مع قرارات الأمم المتحدة، التي تعتمد ست لغات في آن واحد، هي: العربية والصينية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية والروسية.¹

لكن يتوقف عدد اللغات المعتمدة في الحالات جُلها على نوع المعاهدة (ثنائية أم متعددة الأطراف)، بل قد يتوقف من الناحية العملية على عدد اللغات نفسها؛ فاتفاقية المنظمة الدولية للتجارة تعتمد ثلاث (03) لغات رسمية، على الرغم من أن عدد الدول الموقعة عليها يتجاوز المئة (100).² ولا ننسى أنه يجب التفريق بين اللغات الرسمية ولغة العمل، مثلما رأينا في عديد المرات أعلاه.

والحال كذلك، فالأمر يقتضي أن تكون طواقم التحرير المختصة والمؤهلة قانونا، متعددة اللغات، كما رأينا مع الهرم أعلاه، فيمكن أن يكون المحرر القانوني مترجما أيضا، بحكم امتلاكه اللغات المطلوبة، أو مترجما يشغل مكان المحرر القانوني بحكم كفاءته القانونية، وهذه هي أحسن الحالات،

¹ - Cf., P & V International, Op. Cit. ibid., p.15

² - Cf. ibid. p16

حتى تتم عملية المراجعة تواءً، في المستويات القانونية والتقنية واللغوية على حد سواء.

يُصطلح على هذه العملية في السياقات التعددية بالتحضير المتوازي أو المشترك Co-drafting في كثير من الحالات، خاصة في سياق الاتحاد الأوروبي، وهي أن يضطلع عدد من المحررين، كلٌ بلغته وفي وقت واحد، بـتحرير المسودة والمراجعة المتبادلة فيما بينهم، وهذا ما "يستدعي احتكاكا وتفاعلا كبيرين بين المحررين، وكذا تحليلا سريعا للمسائل المصطلحية، مما يتيح وقتا أكثر لإيجاد الحلول المقبولة وعمقا أكبر للتحليل المقارن".¹

لكن دراسة الممارسات اللغوية في سياق الاتحاد الأوروبي، قد أثبتت أن أكثر من 50% من الإشكالات التي يعمل هؤلاء المحررون على حلها، إنما تتعلق بالاتساق والانسجام، أكثر مما تتعلق بالجوانب القانونية.² وهذا يؤكد ما قد ذهبنا إليه في دراسة سابقة، حول قضايا الاتساق في الترجمة،³ ومفاده أن هذه الإشكالات تسبب خللا في مستوى التسلسل الموضوعاتي thematic chain للنص، نظرا لاختلال وظيفة الإحالة. ومعلوم هنا، كما رأينا أعلاه، أن إطار الإحالة في السياق التعددي هو إطار معياري.*

¹ - DGT (2009), Op. Cit. ibid, p187: "Co-drafting entails a strong and close interaction among drafters, as well as a very early breakdown of linguistic and terminological problems, which allows more time for finding acceptable solutions and a more in-depth comparative analysis."

² - idem.

³ - ينظر: عبد القادر بلقرنين، المرجع السابق.

*- تجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أننا كنا قد أثبتنا، بفضل تحليل استدلال، في دراستنا السابقة، أن التحرير المشترك هو مجرد عنوان شكلي في المنظمات الدولية متعددة اللغات، ولا يمكن تحقيقه لا أيديولوجيا ولا عمليا. ونحن نؤكد مرة أخرى، في هذه الدراسة، لستنادا إلى كل الوثائق والمراجع التي سبرنها، والتي تؤكد بدورها أنه "خيار نادر" جدا:

-Idem: "Among multilingual organisations and institutions, co-drafting is a rare choice"

يعطينا هذا لمحة واضحة عن وزن الخطاب المعيارى وأثره في الاستعمال اللغوى ضمن السياق التعددى، وعن ترسانة الإجراءات المسطرة لضمان الجودة وإدارة النوعية التى طرقناها في الفصل السابق، بل عن عملية التقييس التى تطال بصفة مباشرة الحاصل أو الناتج الترجمى، وكذا جملة المعايير، التى تتوجه إلى العملية الترجمية في مجملها (الشكل، النوعية، آجال التسليم والاستلام...الخ).

ونظيف من جهة أخرى، أنه يجب اعتبار هذا الانزياح بين الاستعمالين العام والخاص للغة، بمثابة فعل تأثيرى، يشتغل على مستوى خطابى، نستشهد عليه بقول أحد المستخدمين بمصلحة المراجعة اللغوية للحكومة الفدرالية السويسرية، بقوله:

"لتحقيق مستوى عال من جودة النص، يجب أن يؤخذ البعد اللسانى لمسودة القانون بعين الاعتبار منذ البدء، وتخطيط العملية بحيث يتم إقحام المختصين اللسانين على امتداد عملية التحرير. إن الإطار اللسانى لمشروع تشريعى ليس وعاءً يضاف إليه المنتج النهائى، بل هو عنصر أساسى في تطوره."¹

¹ - Op. Cit. ibid. p.192: "In order to provide a high level of text quality, the linguistic dimension of bills must be taken into consideration from the beginning, planning the activity so that language specialists are involved all along the process of elaboration. The linguistic shape of a legislative project is not a container added to the final product, but a fundamental component of its development."

3.2 المراجعة الداخلية والنشر:

تتمثل المراجعة الداخلية لمسودات المشاريع القانونية في العمل على ضمان تكافؤ الفعل الإنجازي لكل النسخ في لغاتها، أو ما يصطلحون عليه تقنياً "بتكافؤ الأثر القانوني" legal effect¹. وتدخل هذه العملية منذ بداية التحرير، على مراحل مترتبة، للتأكد من خلو النسخ كلها من الأخطاء، من منظور مفهوم الجودة طبعاً، الذي يضبط الإطار المرجعي للنصوص، من خلال المصطلحات والمفاهيم النمذجة مسبقاً.

وتتقسم الأخطاء التي تتعامل معها مختلف المديريات والمصالح المعنية إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول ويتمثل في شكل أخطاء تقنية من مثل: إسقاط كلمات؛ الأخطاء المطبعية؛ الحذف... إلخ، ولها خطورتها في تحريف أو تشويه مضمون النص. ويتمثل القسم الثاني في الأخطاء الترجمية من مثل الترجمة المثقلة؛ الحرفية المفرطة؛ المتقابلات المضللة... إلخ. أما القسم الثالث فيتعلق بأخطاء التأويل، الناجم عن الغموض مثلاً، الذي يؤدي في الغالب إلى اختلافات في الرؤية وتأويل المعنى.²

وتعتبر هذه الفئة من الأخطاء هي الأخطر لأنها -والتاريخ يشهد على ذلك- قد تتسبب في نزاعات تصل إلى الحروب، وانتهاكات حقوق تصل إلى درجة الاستعمار أو الاعتداء العسكري، واصطدام مصالح يصل إلى نقض اتفاقيات طموحة وواعدة.³

¹ - DGT, (2010), Op. Cit. ibid. p. 36

² - P & V International, (2012), Op. Cit. ibid., p. 22

³ - idem.

يستشهد المرجع بدراسة لحسام الصغير، يتوقف فيها على حجم الأخطاء وأثرها في النسخة العربية لاتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالترويج الدولي للسلع (CISG)، منها اختلاف في تأويل وصياغة البند 25 من الاتفاقية، المتعلق بشروط نقضها.

وبما أن منظور الجودة هو معياري كما أسلفنا، فإن وحدات المراجعة والتصحيح لا تعتمد على مجرد الذوق اللغوي السليم، أو على كفاءة المترجم وخبرته، بل تفرض الاحتكام إلى الأدلة والمناشير التي حللنا منها نماذج أعلاه، منها دليل الأسلوب الواضح guideline on clear writing مثلا.¹ كما يمكن أن يقصد بالمراجعة العمل المشترك في حد ذاته، مع ضباط التحرير والمستشارين القانونيين.²

وتجدر الإشارة إلى أنه لا توجد في التعريف الدقيق، أو في الواقع العملي هيئة مراجعة مستقلة أو مصلحة مخولة لذلك، ولكنها عملية تقوم بها جميع الأطراف المقحمة في مسار التحرير، حسب المرحلة والاختصاص والمهمة الموكلة (رقن، ترجمة، طبع، نشر...إلخ). لكن على العموم، وبعد نشر النسخ التجريبية، تقوم المصالح الإدارية بمراجعة شاملة proofreading تسبق الإصدار النهائي، للتأكد من أن الأصل وترجماته يشتمل على جميع الفصول والبنود والملاحق.³

ومهما كانت المهمة أو المرحلة، تبقى مصالح الترجمة أهم وأول حلقة في سلسلة العمل التكاملي لمؤسسات التعدد اللغوي، بحيث ينعكس أثرها على كافة المناحي القانونية والسياسية والإدارية من دون استثناء. فمثلا، عند انضمام دولة جديدة إلى الاتحاد، تكون م.ع.ت. أول المصالح المستفزة والمسئولة عن إجراءات الانضمام (ترجمة، مراجعة، ونشر النصوص القانونية ذات الصلة)، وعن نشر كل النصوص بكل اللغات الرسمية ابتداء من اليوم الأول.⁴

¹ - Cf. DGT, (2013), Op. Cit. ibid., p. 210

² - Cf. ibid., p. 212

³ - ibid., p.213

⁴ - Cf. DGT, (2009), Op. Cit., ibid., p.55

3. الحدود بين الترجمة والتحرير:

يبدو من وصف مسار إنتاج النص التشريعي آنفاً، أن الحديث عن الترجمة في سياق الاتحاد الأوروبي، متعلق بالموارد المادية والبشرية المختلفة المستخدة لإنتاج "النص التعددي"،* أكثر مما هو متعلق بالعملية في جوهرها؛ فذكر المترجم لا يأتي إلا لوصف تخصصه البدئي، في حين يقوم هو بمهمة المحرر أو المراجع، وكيف يمكن الحديث عن الترجمة إذا نحن أخذنا بمبدأ التحرير المتوازي؟ ألا يسوغ لنا هذا التساؤل الآتي: هل الممارسة اللغوية في السياق التعددي هي تحرير أم ترجمة؟ وإذا كانتا كليهما معاً، فما هي الحدود بينهما؟

إذا أمكننا الحديث عن الترجمة في خضم التعدد اللغوي الرسمي Institutional Multilingualism من حيث المبدأ، فهذا يقتضي بالضرورة أننا نتحدث عن الترجمة الرسمية،¹ وأي ترجمة رسمية هنا هي، بطبيعة الحال، ترجمة قانونية، لأنها وحدها - أو تكاد تكون وحدها - التي تدخل ضمن السوق الترجمية، بالمفهوم السوسيولوجي المفصل سالفاً، ورهاناتها الاقتصادية والجيو-استراتيجية المختلفة.

* نحن هنا أمام تعريف تداولي جديد لمفهوم النص، خاص بالسياق متعدد اللغات وحكر عليه، يستحق التوقف عنده بغرض التأسيس له. فإذا كان هاليداي في كتابه "cohesion in English"، قد قرن النص بشرط السياق، وجعله يمتد "من صرخة لستغاثه عابرة حتى يوم كامل من القلق في اجتماع هيئة" [from a momentary cry for help to an all-day discussion on a committee]، فالنص ضمن السياق متعدد اللغات هو "23 نسخة، بموضوع واحد وقوة إلزامية واحدة"، إذا أخذنا طبعاً، بعين الاعتبار مبدأ التعدد اللغوي الذي يسير وفقه الاتحاد الأوروبي، والذي يجعل لغات الأعضاء الرسمية في مصف واحد ومرتبة سيادية واحدة وخطاطة تواصلية واحدة، المرسل فيها هو "كيان مركب من ثلاث وعشرين دولة". ألا يعد انعدام الحديث عن التكافؤ وتعويضه بمفهوم الجودة حديثاً عن نص واحد، يتطلب الجودة في التحرير والبناء؟ !

¹ - GILLIAN, Lane-Mercier, Traduction et plurilinguisme officiel, Meta, Vol 59, numéro 3, décembre 2014, p. 471

وليس يخفى على عارف بمسارب هذا المجال، وعلى من غاص أغواره، أن ترجمة نص قانوني، لا تتوقف عند نقله من لغة إلى لغة، بل تتعداه إلى نقله من نظام قانوني إلى نظام قانوني ثان،¹ وهذا ما يستدعي تأويلا للنظام القانوني، يبتعد كل البعد عن نقحرة البنية النصية. ويزداد الإشكال تعقيدا كلما تعددت النظم القانونية واشتركت في السياق، وهو ما يعتبره بعض المنظرين الإشكال الحقيقي الوحيد في وجه الترجمة القانونية.²

إن مريض الإشكال يكمن في اتساع رقعة التأويل حتى بالنسبة للغة الواحدة، وكذا في الاجتهادات القانونية التي قد تُحمّل العبارات والأساليب دلالات تبتعد عن الأصل، لأن كل مجتمع يعرف القانون حسب ما يخدم مصالحه وحسب تصوره لمفهوم المصلحة:

"إن أهم إشكال تطرحه الترجمة القانونية إنما ينبع من التأويلات والاجتهادات القضائية، التي تلجأ إليها السلطات القومية والمؤسسات الدولية التي تشهد نصوصا محررة بلغة أجنبية."³

¹ - Cf. Jean-Claude, GEMAR : L'interprétation du texte juridique ou le dilemme du traducteur. In Sacco (éd.) : L'interprétation des textes juridiques rédigés dans plus d'une langue. L'Harmattan, Turin, 2002, p.119

² - Jean-Claude, GEMAR, Les fondements du droit comme langue de spécialité : Du sens et de la forme du texte juridique, In : Revue générale du droit, 1990, p. 737.

³ - Jean-Claude, GEMAR, Les outils du traducteur (compte rendu), In : Meta: vol. 21, n° 1, 1976, p. 111 : « Le problème majeur que pose la traduction juridique découle d'interprétations et de décision juridictionnelles auxquelles concourent les autorités nationales et les institutions internationales connaissant des textes rédigés en langue étrangère. »

ولهذه العلة فإن " الدراسات الترجمة (علم الترجمة في الاصطلاح الفرنسي) تقيم فرقا واضحا بين ترجمة النصوص القانونية وتحريرها في عدة لغات، وهي من ثمة تتعامل مع الثانية بطريقة مختلفة.¹

لا يعني هذا أن فعل الترجمة (نقصد الفعل بالمفهوم التقني) غائب عن العمل التشريعي في السياق متعدد اللغات، بل هو حاضر حضورا ضمنيا وفعليا، ولكن بصفة غير منتظمة، لا تمثل منهجية قائمة بحد ذاتها أو مرحلة ثابتة في العمل التشريعي، كما لا يجب أن ننسى بأننا نتعامل مع نظام قانوني واحد، هو قانون الاتحاد الأوروبي، ولكن مع ذلك يبقى للتقاليد والممارسات القانونية لكل دولة عضو وزنها في تفسير المهمة، أو ربما في وقوع عدد من الأخطاء التي تعرقل سير العمل التشريعي التعددي.

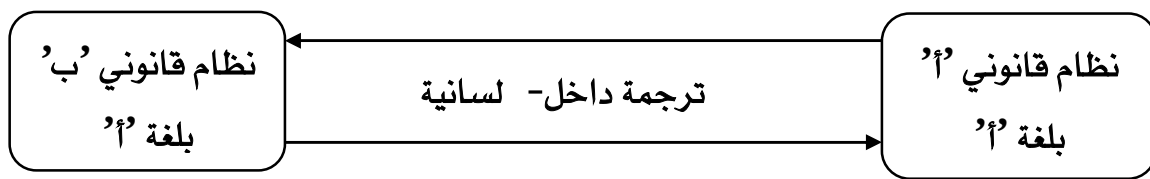
إن الوارد والمتوارد في مجال القانون الدولي والعلاقات الدولية، هو أولا: ترجمة نص قانوني كتب في إطار نظام قانوني معين، إلى لغة أخرى يستعملها النظام القانوني الثاني المترجم إليه. وعلى الرغم من أن القوة الإلزامية للنص الهدف تضعف ولا تكون مطابقة للأصل، "x...z" لأن الانتقال من نسخة لسانية، ولنفترض إنجليزية، إلى نسخة لسانية أخرى، ولنفترض إيطالية، يستلزم إبدال نظام قانوني بنظام قانوني آخر،² إلا أن الإشكال يمكن حله، مبدئيا وعلى العموم، من خلال اشتغال مصطلحاتي على المفاهيم بين الطرفين.

¹ - DGT, (2010), Op. Cit. ibid, p. 77: "Translation studies (in French, traductologie) make a clear distinction between the translation of legal texts and the drafting of legal texts in several languages and would treat them in a different way."

² - GEMAR, Jean-Claude, (1976), Op. Cit. Idem.: « ...puisque le passage d'une version linguistique, mettons anglaise, à une autre, mettons italienne, implique la transposition d'un système juridique dans un autre. »

وأما الحالة الثانية، فهي ترجمة نص قانوني إلى لغة يستعملها عدد من النظم القانونية، لكن بشبكات مصطلحية مختلفة إلى حد ما. وفي هذه الحال يتم اختيار نظام قانوني واحد للاحتكام إليه لتفادي الوقوع في تضارب المفاهيم والمصالح.¹ لكن الملاحظ في الحالتين كليهما، هو اختلاف السياق الذي تتم فيه الترجمة، أو اختلاف سياق النظام القانوني، لأن المقولات القانونية الكبرى عامة ومشتركة، أما مفاهيمها فتتغير بتغير السياق أكثر من تغير اللغة، وهذا ما يذهب إليه المشتغلون على القانون المقارن.²

والحالة الثالثة، هي أن تستعمل عدة نظم قانونية لغةً واحدة، على الرغم من أن لكل دولة لغتها، ونجد هذه الحالة ضمن سياق الاتحاد الأوروبي، حيث يستعمل اللغة الإنجليزية كل من النظم القانونية الآتية: الإنجليزي؛ الإسكتلندي؛ الإيرلندي؛ والمالطي؛ ويستعمل اللغة الفرنسية كل من النظام: الفرنسي؛ البلجيكي؛ واللوكسمبورغي؛ واللغة الألمانية بالنسبة للمجري والألماني. وفي هذه الحالة يتم اللجوء إلى ترجمة داخل - لسانية intra-linguistic translation.³



الشكل رقم 11

الترجمة داخل - اللسانية⁴

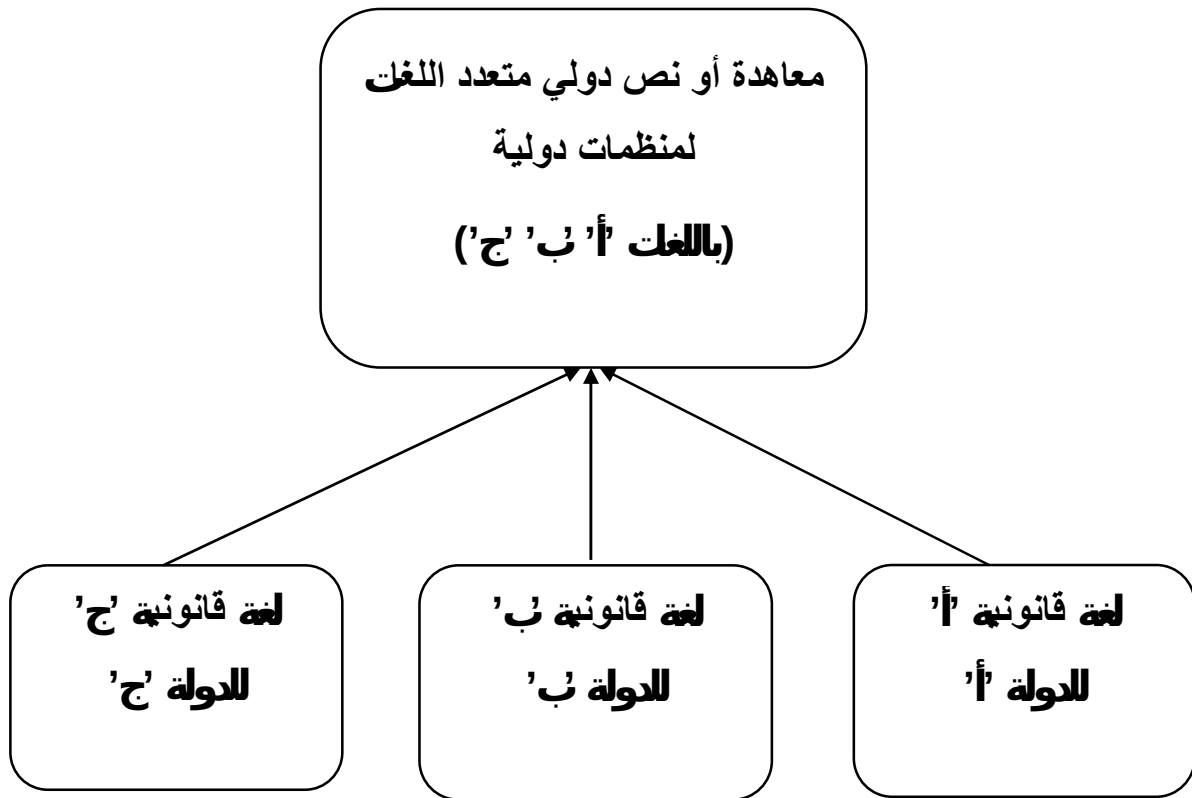
¹ - DGT, (2010), Op. Cit. ibid, p. 68

² - De GROOT, La traduction juridique : The Point of View of a Comparative Lawyer », Les Cahiers de Droit, 1987

³ - Op. Cit. idem.

⁴ - idem.

أما بالنسبة لمقام حديثنا، فالأمر يتعلق بسياق واحد مشترك ونظام قانوني موحد ومشارك أيضا؛ المتعدد الوحيد فيه هو اللغات، لذلك يستحيل - من الناحية النظرية - الحديث عن الترجمة، وإلا يصبح ذلك إبدالا لنظام قانوني بنظام ثان، كما رأينا آنفا.



الشكل رقم 12

تحرير النصوص الدولية¹

وقد يتساءل متساءل، "لماذا لا يكتفي الاتحاد الأوروبي بلغتين أو ثلاث لغات معتمدة، تكون هي الأقوى والأوسع انتشارا، لتفادي هذا التعقيد القانوني والتقني؟" والحقيقة أن جوهر الجواب قانوني في حد ذاته: ذلك أن المعاهدات أو المنظمات التي تعتمد لغة واحدة أو لغتين فحسب في تحرير نصوصها القانونية، على الرغم من تعدد أعضائها، تكون فيها دولة واحدة راعية ومؤتمنة قانونيا على النصوص التأسيسية، أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فأمانة النصوص التأسيسية هي المفوضية Commission نفسها، وهي عبارة عن كيان متعدد أصلا، ولا يتمثل في دولة واحدة.¹

ومن جهة أخرى، فإن قانون المعاهدات أو باقي المنظمات الدولية ليس ملزما للمواطنين في بلدانهم منفصلة، إلا فيما يتعلق بموضوع المعاهدة أو الاتفاقية (اقتصادية، تجارية، عسكرية... إلخ)، أما بالنسبة لقانون الاتحاد الأوروبي فهو "إما قابل للتطبيق المباشر وإما لإسقاطه على القانون القومي، وهو يلزم جميع مواطني الاتحاد باحترامه. أما النشر بكل لغات الاتحاد الرسمية فيضع قانون إ.أو. في متناول سواد الجمهور وفي متناول الجهات القضائية القومية."²

ومن حيث إن القانون الأوروبي مفتوح على النقاش من طرف أي مواطن أوروبي أو أي جهة قضائية قومية، فإنه لا يمكن إلا أن يكون متعدد اللغات، حتى يتسنى للمواطن الأوروبي ممارسة حريته القانونية بحرية لغوية، ويتلقى الاستجابة بديمقراطية لغوية أيضا.

¹ - Commission Européenne, Traduction et Multilinguisme, © UE, Luxembourg, 2014, p. 2

² - Idem. : « Le droit européen est soit directement applicable, soit transposé en droit national, et doit être respecté par tous les citoyens de l'Union. La publication dans toutes les langues officielle de l'union met le droit de l'UE à la portée du grand public et des juridictions nationales. »

و- برأينا - لا يحاول الخطاب المعياري من خلال هذا الفضاء التحواري مع المواطن الأوروبي، إلا تأصيل أفعاله الكلامية في السياق، من خلال تكريس شيء من مبدأ التعاون بينه وبين متلقيه، وتوفير شروط نجاح الفعل الكلامي، على حد اصطلاح جون سيرل Jhon Searl في نسخته حول الأفعال الكلامية.¹ لأن استجابة المحاور/المواطن لهذه الأفعال الكلامية لا تؤدي في حقيقة الأمر وفي أرض الواقع إلى أي تغيير في القانون الأوروبي أو في مبدأ التعدد اللغوي أو أي شيء آخر من قبيلهما، إلا فيما ندر جداً، وما يكون مخلاً بالانسجام المنطقي لهذه المبادئ والقوانين، مثل الحالة التي رأيناها مع قضية 'أنغنيوز' أعلاه.

إن استجابة المتلقي لهذه الأفعال الكلامية، إنما هي تكريس للمرجع (الذي صنعه الخطاب المعياري)، وإقرار ضمني، أولاً بوجود المتلفظ، المتمثل هنا في الكيان التعددي، أو الاتحاد الأوروبي على وجه التحديد، وإقرار ضمني ثانياً بوجود المعايير التعددية، التي تحدثنا عنها في الفصل الثالث من هذه الدراسة، وعن طبيعة تحولها من الصيغة الضمنية إلى الصيغة اللفظية.² وبطبيعة الحال، فإن إنكار المرجع أو رفضه أو حتى جهله، لا يلزم المتلقي بالاستجابة للفعل التداولي. أما كفاية الفعل الكلامي la satisfaction * فهي أوسع من هذا الفضاء البحثي

¹ - Searl, Jhon R., Les actes de langage (speech acts, 1969), trad. H. Pauchard, Hermann, Paris, 1972

² - راجع الفصل السابق.

* - ترجمناه بالكفاية هنا، لأن الكفاية تعني ما يُستغنى به عن غيره، وكفاية الفعل الكلامي، هي بلوغه الغاية من إنجازه، فيكفي به عن غيره من الكلام. وبهذا نميز بين مفهوم النجاح succès عند سيرل، ومفهوم الكفاية satisfaction عند Vanderveken، لأن نجاح الفعل الكلامي بالنسبة لسيرل، يعني اجتماع الشروط في سياق معين حتى يتسنى الإنجاز (ينظر: المرجع السابق، ص 52 وما يليها)، أما بالنسبة لفندرفكن، فتعني كفاية الفعل الكلامي تحققه في مادية الواقع (الأمر بالتطبيق، والنصح بالاتباع... إلخ).

Cf. Vanderveken, D., Les actes de Discours. Essai de philosophie de langage et de l'esprit sur la signification des énoncés, Ed. Pierre Mardaga, Liège (S.D) pp.21-33

البسيط، ويصعب إثباتها، بل هي لا تهمنا في هذا المقام، لأنها أوضح في أرض الواقع من أن تحتاج إلى برهان أكاديمي، وإنما ما يهمنا هو مدى نجاح الفعل الكلامي.

لا يمكن عند هذا القدر والحد من المعطيات النظرية المعضدة بالأمثلة التحليلية من أحد أكثر نماذج التعدد اللغوي الرسمي ديناميةً، إلا أن نشدد ونعيد التأكيد على ما افترضناه في مواطن سابقة من هذه الدراسة، وفي الفصل الثاني بالتحديد، بقولنا: إن الترجمة لا تشكل في السياق التعددي الرسمي وسيلة أو وسيطاً يخضع لعدد من المواضع الكلامية والاجتماعية فحسب، وإنما هي نظام معقد، يجمع بين حدود مجتمعية مختلفة في فضاء واحد، ويشغل بآلية تتمزج الأفعال المقامية والممارسات الخطابية وحتى الاجتماعية.

إن الترجمة في السياق التعددي المؤسسي، لا تقوم على مبدأ التكافؤ، ولا التطابق اللسانيين، وإنما على مبدأ مطابقة المعيار التعددي، الذي يضعه الخطاب المعياري، بالترجمة ومن خلالها في آن واحد، بوصفها جنساً تواصلياً قائماً بحد ذاته، وبوصفها كذلك تمثلاً لجملة المعايير الضمنية والصريحة التي تحكم السياق متعدد اللغات وتصنعه.

إن دينامية الترجمة في السياق متعدد اللغات تطبع الأطراف المتفاعلة بخصوصيتها، أكثر من الأجناس النصية نفسها، لأنها هي التي تتمزج أفعالهم المقامية، بحسب ما وضعه الخطاب المعياري من تعريف لهذا السياق، بحيث يستحضر كل طرف من أطراف التواصل نوعين من الكفاءة التواصلية: الكفاءة المتعلقة باللغة الأم وكفاءة التماس اللغوي، فضلاً عن بعض الكليات التواصلية

المتعلقة بالتواصل البشري، لتشكيل أبعاد جنس تواصل مميّز، يتخذ شكل التماهي اللغوي في بنيته التحتية وشكل الترجمة في بنيته السطحية.

وهذه الخصائص هي التي سوّغت وقوفنا على عتبات المقاربة التداولية للترجمة، لكن مع البقاء في اعتبارها، لأن الأبعاد التي يمكن أن تصل إليها في هذا المجال أوسع من أن تشملها ناصية باحث. لكن نأمل بأننا استطعنا بهذا الغيض اليسير، أن نثبت بأن التعدد اللغوي الرسمي على قدر رهيب من التميز والاختلاف عن باقي سياقات التواصل البشري، بحيث لا يمكن أن تتخذ فيه أشكال التواصل، مهما كانت، وعلى رأسها الترجمة، الصورة نفسها ولا الآليات نفسها، ولا حتى الغايات التواصلية نفسها.

خاتمة

خاتمة

على مرقاة من الدرج المنهجي المتسامي عتبةً عتبة، ومن على أسكفةٍ، نهمّ
بالباب دون أن نفتحه، فأنفاسنا المعرفية لم تحملنا إلى أعلى من هذا، لكن
حسبها أنها ارتقت بنا في بابل الترجمة إلى هذا الحد، لننظر من علٍ، نظرةً حاولنا
بها تجاوز الشرفات النظرية التقليدية والضيقة، لاستشراق آفاق أوسع وأبعد
وأرحب، نفترض أن الترجمة فيها تتأى عن كونها مجرد وسيلة تواصلية تتراوح
بين النقحرة والتكافؤ، وتتجاوزها إكراهات اللغة وخياراتها، لتصبح -إذا
توافرت لها الشروط- نوعاً أو جنساً خطابياً قائماً بحد ذاته، له مقوماته
وخصائصه، وفلكه التناسي الذي يتغذى منه.

وكان من قطف هذا البحث ومن جناه، أننا اهتدينا إلى جملة من النتائج
التي تُوافق ما افترضناه وتعضده ولا تفنّده، وتفتح الباب الذي نقف على أعتابه،
لولوج مبحث جديد، لا يزال على هامش نظرية الترجمة، تراوده جملة من الحقول
المعرفية في العلوم الإنسانية، أولها نظرية اللغة، فيستعصم ويعود إلى الترجمة،
بوصفها فلكاً دواراً، تجتمع فيه كثير من القضايا، كلما اجتمعت اللغات في
سياق ومقام واحد. وقد اصطلحنا على هذا المبحث في دراستنا بـ"تداوليات التعدد
اللغوي" Interlanguage pragmatics.

ومن بين أهم ما توصلنا إليه في هذا البحث، ونأمل أن يلامس الصواب،
أو يعود علينا بأجر المجتهد إن أخطأ، ما يلي:

- لا تجتمع الشروط المذكورة آنفاً، لتصبح الترجمة جنساً خطابياً، إلا في
السياق متعدد اللغات، وهو ما يستوجب التحول إلى نظرية سوسiolinguistic
للترجمة، لأن دراسة السياق لا يمكن أن تقوم إلا ضمنها؛

خاتمة

- وجوب التفريق بين التعدد اللغوي المقامي، الذي يندرج تحت مبحث التماس اللغوي (contacte des langues)، والتعدد اللغوي المؤسسي (ومن باب الاقتضاء: السياقي)، الذي أفضى إلى قلب المناظير في مبحث التداوليات، من "دراسة علاقة العلامة بمؤوليها" إلى "دراسة العلاقات بين اللغة والسياق" أو حتى "دراسة استعمال السياق للاستدلال على المعنى"؛
- إن التعدد اللغوي الرسمي يختلف في كثير من مناحيه وينماز عن باقي سياقات التواصل البشري، بحيث لا يمكن أن تتخذ فيه أشكال التواصل، مهما كانت، وعلى رأسها الترجمة، الصورة نفسها ولا الآليات نفسها، ولا حتى الغايات التواصلية نفسها.
- تحول السؤال المنهجي التداولي من "ماذا يفعل مستعملو اللغة بالسنن" إلى "كيف يفعلون ما يفعلونه؟"، لأن وجه الاختلاف بين الحدث التواصلية أحادي اللغة والحدث متعدد اللغات، في السياق التعددي الرسمي، هو في طريقة الإنجاز والتأويل لا في فعل التواصل نفسه؛
- إن التواصل متعدد اللغات هو ممارسة مجتمعية وتداولية، تقوم على مبدأ التعاون ومفاوضة المعنى، وهو ليس حالة طبيعية من التواصل البشري أو من تماس اللغات، بل هو حالة مستجدة تولدت عنها ممارسات خطابية وتواصلية جديدة، بل حتى ممارسات سوسيوثقافية جديدة.
- إن السياق م.غ. يمنح التواصل الصبغة التداولية بامتياز، لأن الأطراف تتحول من وضعية المتعلم/المكتسب إلى وضعية المستعمل، وهي وضعية وظيفية لا تحتفي بالشكل البنيوي للغة (حسب الكفاءة التي اكتسبها الأطراف)

خاتمة

بقدر ما تحتفي بالغاية التواصلية، التي تصبح محل تجاذب وتفاوض بين الأطراف التواصلية وفقا لمقتضيات الحال.

- إن الترجمة في السياق م.غ ليست تواصلا متعدد اللغات، وإنما هي جنس خطابي قائم بحد ذاته، لأنها تتميز بوصفها استراتيجية تواصلية خاصة.
- تمثل الترجمة في السياق م.غ خطابا معياريا وتقنيسيا، يعمل على نمذجة اللغة ونمذجة ممارساتها، حتى تتحقق شروط نجاح أفعاله الكلامية التأثيرية.

- إن دراسة الممارسات الترجمية ضمن السياق التعددي الرسمي، لتضعنا أمام تعريف تداولي جديد لمفهوم النص، يستحق التوقف عنده بغرض التأسيس له.

وإننا - إذ نقول ذلك - لا ندعي أننا وضعنا لبنة أو حصاة واحدة، في التأسيس لهذا المفهوم، ولكن نطمح أن نكون قد أحسنا الإشارة والدلالة على موضعه، ونأمل ألا تكون قد ضلت بنا السبل بين شغب علم غزير، ليس لنا فيه من الفضل إلا أننا خضنا غماره وسلكنا دروبه وسبرنا أغواره وساءلنا أهله، فإن نحن أصبنا، فذلك من فضل الله يؤتيه من يشاء، وإن نحن أخطأنا، فنسأل الله السداد، ثم نسأل أهل الذكر حسن التصويب وأحاسن الأجر على حسن الاجتهاد.

معجم البحث

معجم البحث.

ملحوظة:

ليس هذا معجماً ثنائياً ولا ثلاثي اللغة، وإنما هو معجم حسب ورود المصطلحات في مباحث هذه الدراسة بلغتها الأصلية (الفرنسية أو الإنجليزية) في مراجع البحث، فجعلناها وفق ترتيب عربي/أجنبي.

غالب هذه المصطلحات منشور في المعاجم والقواميس ومعلوم لدى الباحثين، فرأينا أنه لا يحتاج إلى وضع تعريف، باستثناء بعض المفاهيم المفتاحية في الدراسة أو التي وظفناها توظيفاً قطاعياً. كما أن بعضها فقط هي اجتهاد شخصي متواضع، حاولنا وضعه وفق معايير بينهاها في مواضع عديدة من هذه الدراسة، لعلنا نصيب أجر المجتهد إن أخطأ.

معجم البحث.

Translatum

أترجم [ترجمتا]

هو النص الهدف في اصطلاح فرمير، ويعني به ناتج القرارات الترجمية التي يتخذها المترجم بوصفه خبيراً، وهو بمثابة الحصيلة المثلى.

bottom-up processing

إجراء قرائي تصاعدي

top-down processing

إجراء قرائي تنازلي

Monolingue

أحادي اللغة

Référence

إحالة

Implicature

استلزام

Deixis

إشارات

Réexpression

إعادة الصياغة

Reverbalisation

إعادة تلفيظ

Habitus

اعتياد

مصطلح سوسيولوجي في نظرية بورديو حول اللغة والسلطة الرمزية، يقصد به الهيئة السلوكية وحتى الفيزيولوجية لأبناء السياق الاجتماعي الواحد، وتتشأ بفعل نمطية الخطابات التربوية والجمالية والرمزية في المجتمع الواحد.

Présupposition

اقتضاء (لساني)

معجم البحث.

Cohérence

انسجام

Cohérence référentielle

انسجام مرجعي

Cohérence thématique

انسجام موضوعاتي

Paradigme

أنموذج

"أنموذج" لحنٌ في اللغة ولا يعتد بها عند أئمة المعاجم (ينظر: ابن منظور والفيروزآبادي)، والأصل "نموذ" وهي فارسية ومعناها "المثال"، فعربت بالجيم، لكن كثرة التداول كرسّت اللّحن، فصار بعضهم يقول: إن الأولى لغير العاقل والثانية للعاقل، وغيرها من المسوغات. لكننا نرى مسوغاً آخر نقلد فيه العلامة الزمخشري في عنوان كتابه "الأنموذج في النحو"، لكن مع شيء من التجديد والتعميق المعرفيين والترجميين: لا شك أن الزمخشري لا يريد لكتابه أن يكون مجرد 'مثال' نكرة، بل 'المثال' بالتعريف، أي الوحيد الذي يقتدى به، الفريد في صنفه.... إلخ، لذلك استعمل الأنموذج بدل النموذج، وبهذا برر زيادة المعنى بزيادة المبنى. أما نحن فنرى في هذا التنويع الدلالي حلاً لترجمة كثير من الدلالات المترادفة المستعصية: Type, Prototype, Modèle, Paradigme، فنقول: إن المصطلحات قطاعية، ويمكن أن تتغير دلالة بعض هذه المصطلحات بحسب القطاع، فتصبح: Type: نمط أو صنف؛ Prototype: أنموذج (خاصة في مجال الصناعة)؛ Modèle: نموذج؛ Paradigme: أنموذج.

Structure sous-jacente/ profonde

بنية تحتية / عميقة

Structure de surface

بنية سطحية

Structure fonctionnelle

بنية وظيفية

Actualisation

تحيين

معجم البحث.

Co-drafting تحرير متوازٍ

Drafting تحرير مسودة (قانون)

Pragmatique (La) تداوليات (ال)

Interlanguage pragmatics تداوليات التعدد اللغوي

مبحث لساني حديث، نشأ في كنف المقاربة الوظيفية للترجمة يُعنى بدراسة العلاقات بين اللغة والسياق في حالات التعدد والتماس.

Intersubjectivité (if) تداوت (ي)

مستوى من التفاعل التواصلي بين الذوات المتخاطبة، بحيث يتحقق انتقال مضمون التواصل في الاتجاهين، على أن تلتزم كل "ذات" بموقعها الاجتماعي.

Plurilinguisme تعدد لغوي

Standardisation تقييس

Perlocutionary Equivalence تكافؤ تأثيري

Contact (des langues) تماس (اللغات)

Intertextualité تناص

Occurrence توارد

معجم البحث.

Intercultural communication تواصل بين- ثقافي

Cross-cultural communication تواصل عبر- ثقافي

Localisation توطين

Diglossie ثنائية لغوية

Discours خطاب

Capital symbolique ذخيرة رمزية / رأسمال رمزي

Contexte سياق

Contexte situationnel سياق المقام

Explicite صريح

Typologie صنفاء [ترجمتا]

قسنا الكلمة على وزن فعالة (مثل صناعة، وضروب البلاغة في العربية صناعة)

Implicite ضمني

à-propos (L') فحوى (الخطاب)

ما يتحدث عنه الخطاب، ويتحقق اكتماله في النص من خلال الانسجام الموضوعاتي.

معجم البحث.

Acte de langage

فعل كلامي

Idéationnel

فكراني [ترجمتا]

قياسا على لفظة "فكرة" وليس "فكر"، التي تصبح "فكري" والفرق شاسع بين المفهومين. وهي تعني هنا طبيعة المستوى الأول من مستويات محفل الخطاب عند هاليداي، أي المجال، ويقصد به جملة ما يتعلق بالانتماءات الاجتماعية والثقافية والأيدولوجية التي تجعل الأطراف المتفاعلة تختار سجلات لغوية دون أخرى ومصطلحات معينة دون غيرها، لتمثيل التصورات والرؤى الفردية.

Competence

كفاءة

Satisfaction

كفاية [ترجمتا]

مصطلح تداولي في مقارنة فندرفكن Vanderveken، يقصد به تحقق الفعل الكلامي في مادية الواقع، (الأمر بالتطبيق، والنصح بالاتباع... إلخ)

Lingua franca

لسان الفرنجة

Corédacteur

محرر بالتوازي

Nomenclature

مدونة مصطلحية

Norme

معيّار

Normalisation

مَعْيَرَة/قياسة/تقييس

Situation

مقام

معجم البحث.

Relevance

ملاءمة

Translation practice.

ممارسة ترجمة (ال)

عندما تتخذ مجمل الترجمات في إطار زمني ومؤسسي وثقافي معين أشكالاً متقاربة تحت تأثير هذا الإطار، حتى تصبح أشبه بالتقليد المتكرر

Conventions de l'écriture

مواضعات الكتابة

جملة المعايير (التعبيرية والخطية) الثابتة، التي تكتب وفقها أصناف معينة من النصوص، فتحددها وتصير تُعرف من خلالها.

Thème (≠ Rhème)

موضوع (≠ محمول)

Texte

نص

Textualité

نصانية

Texture

نصية

Unité de traduction

وحدة ترجمة

Unité de pensée

وحدة فكرية

Unité linguistique

وحدة لسانية

مكتبة البحث

1. باللغة العربية (تحريراً وترجمة)

1. البعزاتي بناصر، الترجمة بين النص والمرجع، في: الترجمة والتأويل، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة فضالة - المحمدية، ط1، 1995
2. بلقرنين عبد القادر، إشكالية الاتساق في الترجمة: العوائد نموذجاً، رسالة ماجستير، قسم الترجمة، جامعة وهران، 2007
3. عبد الرحمن طه، فقه الفلسفة -1- الفلسفة والترجمة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1995
4. غنتسler إدوين، في نظرية الترجمة: اتجاهات معاصرة-تر. عبد العزيز مصلوح، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ط1-2007
5. غيدير ماتيو، التواصل متعدد اللغات: الترجمة التجارية والمؤسسية، تر. أ.د. محمد أحمد طجو، النشر العلمي والمطابع، الرياض، 2010
6. فيركلو نورمان، الخطاب بوصفه ممارسة اجتماعية، تر. رشاد عبد القادر، مجلة دراسات، ع؟، ط،
7. نيدا يوجين أ.، دور السياق في الترجمة، تر. محي الدين حميدي، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2009

1. ADAM J. M., Eléments de linguistique textuelle, Théorie et pratique de l'analyse textuelle, éd. Mardaga, Liège, 1990
2. _____, & BONHOMME, Marc, L'Argumentation publicitaire, rhétorique de l'éloge et de la persuasion, éd. NATHAN, Paris, 1997,
3. _____, Linguistique textuelle- des genres de discours aux textes, Paris : NATHAN, 1999
4. AGLO John, Norme, discours normatif et logique, (sine loco- S.D) www.exchoresis.refer.ga
5. AUSTIN, J.L. (1962) How To Do Things With Words. Oxford: Clarendon Press.
6. BAKER, Mona In other word: A course book on translation, Routledge, London, 14th ed., 2006,
7. BAKHTINE, M. Esthétique de la création verbale, Gallimard, 1984
8. BALLARD M., Versus : la version réfléchie. Repérages et paramètres, Gap, Ophrys, 2003
9. BAUMAN R, Speech Genres in Cultural Practice, in: Encyclopedia of Language,
10. BERMAN Antoine, L'Epreuve de l'étranger. Culture et traduction dans l'Allemagne romantique, Paris Gallimard 1984
11. BLUM-KULKA, Shoshana SHIFTS OF COHESION AND COHERENCE IN TRANSLATION, in: L. Venuti (ed.)
12. BÖTTGER Claudia, Genre-mixing in business communication; in: Multilingual Communication, Edited by Juliane House Jochen Rehbein, John Benjamins Publishing, Amsterdam, v. 3

13. BOURDIEU Pierre, Langage et pouvoir symbolique (Préface de John B. THOMPSON), Editions Fayard, 2001
14. _____, Ce que parler veut dire. L'économie des échanges linguistiques. Paris- Fayard. 1982,
15. _____, *Choses dites*. Paris : Minuit. 1987
16. CANUT Cécile et Duchêne Alexandre, « Introduction. Instrumentalisations politiques et économiques des langues : le plurilinguisme en question », *Langage et société*, n° 136, 2011/2
17. CARL James (1989)in : B. Hatim and J. Munday, Translation: An Advanced Resource Book, Taylor & Francis e-Library, 2004
18. CHANG Zixia, A Cognitive-Pragmatic Model for Translation Studies Based on Relevance and Adaptation, in: Canadian Social Science Vol.5 No.1 February 2009,
19. CHARAUDEAU, P., Langage et Discours, Paris : Hachette, 1986
20. CHESTERMAN Andrew, Bridge concepts in translation sociology, in: Constructing a Sociology of Translation, Edited by Michaela Wolf & Alexandra Fukari, John Benjamins Publishing Co. 2007
21. Commission Européenne, Traduction et Multilinguisme, © UE, Luxembourg, 2014,
22. COSERIEU, E., Sprachkompetenz,, Franck Verlag, Tübingen, Munich, 1988.
23. _____, Vers l'étude des structures lexicales ; in : L'homme et son langage, Louvain, Peeters,
24. CRUZ-FERREIRA, M., Multilingual Norms, ed. (2010), Frankfurt: Peter Lang.

25. D.G.T. (European Commission), Study on Lawmaking in the EU Multilingual Environment, ©European Union, 2010,
26. D.G.T., Contribution de la traduction à la société multilingue dans l'Union européenne (Rapport réalisé par Euréval), Publications Office of the European Union, Luxembourg, 2010.
27. D.G.T., Études sur la traduction et le multilinguisme : La traduction à la Commission : 1958-2010, © Commission européenne, 2/2009,
28. D.G.T., European Commission, *DOCUMENT QUALITY CONTROL IN PUBLIC ADMINISTRATIONS AND INTERNATIONAL ORGANISATIONS* (A Study), Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2013,
29. D.G.T., Clear writing,(2010) in: Languages and translation, <http://ec.europa.eu/dgs/translation/publications/magazines/>
30. *Déclaration universelle de l'Unesco sur la diversité culturelle*, Paris, Éd. de l'Unesco, 2002.
31. DELISLE, J., L'analyse du discours comme méthode de traduction, Canada, Ed. Univ. Ottawa, 1980
32. DELISLE J., J. WOODSWORTH et al. Les traducteurs dans l'histoire, P.U d'Ottawa (Ed. UNESCO) 1995
33. DOYE, Peter, L'intercompréhension : Guide pour l'élaboration de politiques linguistiques éducatives en Europe- De la diversité linguistique à l'éducation plurilingue. Etude de référence. Division des politiques linguistiques DG VI- Direction de l'éducation scolaire, extrascolaire et de l'enseignement supérieur, Conseil de l'Europe, Strasbourg 2005,
34. DUCROT, O., Schaeffer J. M., Nouveau Dictionnaire Encyclopédique des Sciences du Langage, Ed. du Seuil, Paris 1995,

35. DURIEUX Christine, TEXTE, CONTEXTE, HYPERTEXTE ; in : Cahier du CIEL, 1994-1995
36. ECO Umberto, La recherche de la langue parfaite dans la culture européenne, trd. Jean-Paul MANGANARO Éditions du Seuil, 1994.
37. EMERY Peter, G., Text classification and text analysis in advanced translation teaching, in: Meta, V36, N°4, December 1991 (www.erudit.org/revue/meta/1991/v36/n4/002707.html).
38. EMERY, Peter G. Text Classification and Text Analysis in Advances Translation Teaching, in: Meta, vol. 36, n° 4, 1991
39. ENKVIST N.E., Contrastive Text linguistics and Translation, in : L. Grahs, G. Korlen and B. Malmberg (eds.) Theory and practice of translation, Bern: Peter Lang.
40. EUROPEAN COMMISSION, Intercomprehension: *Exploring its usefulness for DGT, the Commission and the EU*, in: Studies on translation and multilingualism, ©European Union, 2012
41. FARRELL Thomas S. C. and Sonia Martin, To teach standard English or World Englishes?, in: ET Forum, Vol:47 N.2, 2009 (US ISSN 1559-663X)
42. FETTES Mark, *The geostrategies of interlingualism*, . . , p38
43. FETTES Mark, *The geostrategies of interlingualism*, in: Languages in a globalising world , Cambridge U. Press, 2003
44. FRANCIS jacques, D. ZASLAWSKY, Philosophie analytique; in: Universalis, (DVD, V.16.00) Paris 2011
45. GAL, S., Linguistic Anthropology, in: Encyclopedia of Language and Linguistics,(pdf)

46. GARDNER-CHLOROS Pénélope, TABOURET-KELLER Andrée, PLURILINGUISME, in : Universalis (DVD Version 16.00), Paris, 2010.
47. GEMAR, Jean-Claude, L'interprétation du texte juridique ou le dilemme du traducteur. In Sacco (éd.) : L'interprétation des textes juridiques rédigés dans plus d'une langue. L'Harmattan, Turin, 2002
48. _____, Les fondements du droit comme langue de spécialité : Du sens et de la forme du texte juridique, In : Revue générale du droit, 1990,
49. _____, Les outils du traducteur (compte rendu), In : Meta: vol. 21, n° 1, 1976
50. GILLIAN Lane-Mercier, Traduction et plurilinguisme officiel, Meta, Vol 59, numéro 3, décembre 2014
51. GOMEZ Carmen et María Pinto, La normalisation au service du traducteur ; in : Meta, vol. 46, n° 3, 2001, p.568
52. GOUANVIC, Jean-Marc Objectivation, réflexivité et traduction, in: in : Constructing a Sociology of Translation
53. GUTT Ernst-August, Pragmatic Aspects of Translation: Some Relevance-Theory Observations, in: The Pragmatics of Translation, Ed. by Leo Hickey, MULTILINGUAL MATTERS LTD, Philadelphia
54. GROOT De, La traduction juridique : The Point of View of a Comparative Lawyer », Les Cahiers de Droit, 1987
55. HALLIDAY, M.A.K, & HASAN, R. Cohesion in English, London: Longman, 1976

56. _____, *An Introduction to Functional Grammar*
London: Edward Arnold. (1994)
57. HARVEY Rosita et Michelle RIVARD, Les documents de
normalisation, in : Meta, vol. 25, n° 1, 1980
58. HATIM Basil and MASON Ian, The translator as communicator,
ROUTLEDGE- London, 1997,
59. HELLAL, Y. La théorie de la traduction : Approche thématique et
pluridisciplinaire, O.P.U, Alger,
60. HERMANS Theo, Translation, irritation and resonance, in:
Constructing a Sociology of Translation, *Edited by* Michaela Wolf &
Alexandra Fukari, John Benjamins Publishing Co., Amsterdam, 2007
61. HICKEY, Leo, Perlocutionary Equivalence: Marking, Exegesis and
Recontextualisation, in: The Pragmatics of Translation, Edited by
HICKEY, Leo: Topics in Translation: 12, MULTILINGUAL
MATTERS LTD, Philadelphia, 1998
62. HOUSE, J., and al., Multilingual Communication in: Hamburg
Studies in Multilingualism, ISSN 1571-4934 ; v. 3, John Benjamins
Publishing Co.
63. _____, (1981/1997), Translation Quality Assessment: A Model
Revisited, Tübingen, Germany: Narr.
64. _____, English as a lingua franca: A threat to multilingualism?
In: Journal of Sociolinguistics 7/4, 2003
65. HUMBOLDT W. Von (2000), Sur le caractère national des langues
et autres écrits sur le langage, Paris, Point,

66. JAKOBSON Roman, Aspects linguistiques de la traduction, in Essais de linguistique générale, trad. Nicolas RUWET, Paris Ed. Minuit, 1963
67. JAMES S., HOLMES, THE NAME AND NATURE OF TRANSLATION STUDIES; in: The Translation Studies Reader, . .
68. JIRÍ Levý, Translation as a Decision Process, in: The *Translation Studies Reader*, Op.cit.
69. KECSKE´ S I, Multilingualism: Pragmatic Aspects, in: Encyclopedia of Language and Linguistics,
70. LEEUWEN, T van, Critical discourse analysis, in : Encyclopedia of Language and Linguistics, .
71. LESTINEN, L., Petrucijová, J., and Spinthourakis, J., Identity in Multicultural and Multilingual Contexts, CiCe Guidelines, London, UK, 2004
72. LUQU Adriañ Fuentes, An approach to Diplomatic translation, Translation Journal, Vol:3, No.4, October 1999
73. MAHI Solange, The challenges of cross-cultural communication : How to express cultural elements in translation, Master of Arts thesis, York university (ISBN 0-315-84241-5), 1993
74. MARTINET A., « Unilinguisme et multilinguisme », in : *Le Langage, Encyclopédie de la Pléiade*, Paris, 1968.
75. MOESCHLER, J. et REBOUL, A. ; Dictionnaire Encyclopédique de Pragmatique, Ed. Seuil, Paris, 1994
76. MOUNIN G. Les problèmes théoriques de la traduction, Paris, Gallimard, 1963

77. NIDA E. A., Componential Analysis of Language, The Hague Mouton, 1979
78. _____, Language structure and Translation, Stanford University Press
79. _____, Toward a science of translation, E. J. Brill, Leiden, 1964
80. NINA Jacob, Intercultural Management, Kogan Page Limited, www.kogan-page.co.uk, 2003, ch.2 (sans foliotage).
81. ORBAN Leonard (Commissaire européen au multilinguisme), Le multilinguisme — Pour une meilleure compréhension mutuelle, Luxembourg : O. P. O. C. E, 2009
82. OSEKI-DEPRE Inès, Théories et pratiques de la traduction littéraire, Armand Colin, Paris 1999,
83. OSEKI-DEPRÉ, Inès, Théories et pratiques de la traduction littéraire, Paris, Armand Collins, 1999
84. OUSTINOFF Michaël, LA TRADUCTION, Paris, PUF, « Que sais-je ? » n° 3 688, 2003
85. P & V International, DGT report on: “Language and Translation in International Law and EU law”, Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2012
86. PAGEAU, D. H., La littérature générale et comparée ; Ed. Armand Colin, Paris, 1994
87. PARTEE Barbara H., Semantics, The MIT Encyclopedia of the Cognitive Sciences / edited by Robert A. Wilson, Frank C. Keil, Massachusetts, 1999

88. PAULA G. and al., Translating Cultures- Perspectives on Translation and Anthropology, Berg Ed., 2003. (ISBN 1 85973 740 4)
89. PIEHL, Aino, & al. Ecrire pour être traduit, (CDT), Luxembourg, 2014,
90. REISS, K. Type, Kind and individuality of text: decision making in translation, tr. by S. Kitron, in: L. Venuti (ed.) (2000)
91. RICOEUR Paul, Sur la traduction, Paris, Ed. Bayard, 2004
92. RICOEUR, Paul, Du texte à l'action : Essais d'herméneutique II, Ed. Seuil, Paris, 1998
93. ROMANA. Leona Heylen., Theories of translation: from normative approaches towards socio-cultural description. PhD. Thesis, University of Iowa, (order number 8810142) 1987
94. SAMUELSSON-BROWN Geoffrey, Managing Translation Services, Managing Translation Services, Multilingual Matters Ltd, Frankfurt Lodge, 2006
95. SAPIR E. Language: An introduction to the Study of Speech, Mineola, New York, Dover Publications, 2004.
96. SAUSSURE F., Ecrits de linguistique générale, ed. S. Bouquet, R. Engler, Paris, Gallimard, 2002,
97. SEARL, Jhon R., Les actes de langage (speech acts, 1969), trad. H. Pauchard, Hermann, Paris, 1972
98. SELESKOVITCH, D., in : SELESKOVITCH, D., LEDERER, M., Interpréter pour traduire, Collection TRADUCTOLOGIE, Paris, Didier Erudition, 2001(4^e éd.),
99. SEQUEIROS X Rosales, Translation: Pragmatics; In: Encyclopedia of Language and Linguistics

100. STEINER, G. (1978), *Après Babel: une poétique du Dire et de la traduction*, Ed. Albin Michel, Paris
101. SURESH Canagarajah A. & Wurr Adrian J., *Multilingual Communication and Language Acquisition: New Research Directions*, in: *The Reading Matrix*, Volume 11, Number 1, January 2011,
102. TOURY Gideon; *THE NATURE AND ROLE OF NORMS IN TRANSLATION* (1978/revised 1995), in: *The Translation Studies Reader*, Edited by Lawrence Venuti, Routledge- London and New York, 2000.
103. TRIM John, *Multilingualism and the Interpretation of Languages in Contact*, in: *Crossing Barriers and Bridging Cultures, The Challenges of Multilingual Translation for the European Union*, Edited by Arturo Tosi, Multilingual Matters Ltd. 2003
104. TRIM, John, *Multilingualism and the Interpretation of Languages in: Contact*, . . ,
105. VANDERVEKEN, D., *Les actes de Discours. Essai de philosophie de langage et de l'esprit sur la signification des énoncés*, Ed. Pierre Mardaga, Liège (S.D).
106. VERMEER H., *Skopos and commission in: Translational action*, in: L. Venuti,
107. WAGNER Emma, *Why does the Commission need a Clear Writing campaign?* in: *Languages and translation: Clear writing*, D.G.T (European Commission), September 2010
108. WELLS JC. , *Esperanto*, in: *Encyclopedia of Language and Linguistics*, <http://www.sciencedirect.com>. p. 2988

109. WIERZBICKA A, Intercultural Pragmatics and Communication, in: Encyclopedia of Language and Linguistics,
110. WOLF, Michaela *The emergence of a sociology of translation*, in: Constructing a Sociology of Translation, . . ,
111. WOLF, Michaela The location of the “translation field”: Negotiating borderlines between Pierre Bourdieu and Homi Bhabha, in: Constructing a Sociology of Translation,
112. XU Jun, Diversité Culturelle : La mission de La traduction, in : HERMÈS 49, 2007

3. مواقع الأنترنت

1. www.unilat.org
2. <<http://publications.europa.eu/code/fr/fr-000100.htm>>
3. http://ec.europa.eu/dgs/translation/publications/studies/index_fr >
4. <http://uncti.net/pages/essays/quality_mngt>
5. <http://www.unesco.org/culture/pluralism/diversity/html_fr>
6. <http://www.unesco.org/culture/pluralism/diversity/html_fr>
7. <<http://www.erudit.org/revue/meta>>
8. <<http://http://www.sciencedirect.com>>
9. <<http://http://www.sciencedirect.com>>

ملحق

LE CONSEIL DE LA COMMUNAUTÉ ÉCONOMIQUE EUROPÉENNE,

vu l'article 217 du Traité, aux termes duquel le régime linguistique des institutions de la Communauté est fixé, sans préjudice des dispositions prévues dans le règlement de la Cour de Justice, par le Conseil statuant à l'unanimité;

considérant que les quatre langues dans lesquelles le Traité est rédigé sont reconnues comme langues officielles chacune dans un ou plusieurs États membres de la Communauté;

A ARRÊTÉ LE PRÉSENT RÈGLEMENT:

Article premier

Les langues officielles et les langues de travail des institutions de l'Union sont le bulgare, l'espagnol, le tchèque, le danois, l'allemand, l'estonien, le grec, l'anglais, le français, l'irlandais, l'italien, le letton, le lituanien, le hongrois, le maltais, le néerlandais, le polonais, le portugais, le roumain, le slovaque, le slovène, le finnois et le suédois.

Article 2

Les textes adressés aux institutions par un État membre ou par une personne relevant de la juridiction d'un État membre sont rédigés au choix de l'expéditeur dans l'une des langues officielles. La réponse est rédigée dans la même langue.

Article 3

Les textes adressés par les institutions à un État membre ou à une personne relevant de la juridiction d'un État membre sont rédigés dans la langue de cet État.

Article 4

Les règlements et les autres textes de portée générale sont rédigés dans les langues officielles.

Article 5

Le Journal officiel de l'Union européenne paraît dans les langues officielles.

Article 6

Les institutions peuvent déterminer les modalités d'application de ce régime linguistique dans leurs règlements intérieurs.

Article 7

Le régime linguistique de la procédure de la Cour de Justice est déterminé dans le règlement de procédure de celle-ci.

Article 8

En ce qui concerne les États membres où existent plusieurs langues officielles, l'usage de la langue sera, à la demande de l'État intéressé, déterminé suivant les règles générales découlant de la législation de cet État.

Le présent règlement est obligatoire dans tous ses éléments et directement applicable dans tout État membre.

قاعدة النظام اللغوي الأوروبي¹

¹ - D.G.T., La traduction à la Commission (2009), Op. Cit. Ibid., p.65

PROTOCOLE sur le RÉGIME LINGUISTIQUE
de la COMMUNAUTÉ EUROPÉENNE du-CHARBON et de l'ACIER.

Les Gouvernements des États membres de la Communauté européenne du charbon et de l'acier, représentés par les Ministres des Affaires Étrangères, soussignés,

Vu l'accord de la Conférence des Ministres du 18 avril 1951 chargeant la Commission intérimaire d'études linguistiques concernant le régime linguistique de la Communauté et de faire aux Gouvernements des propositions motivées;

Vu les propositions de la commission intérimaire sur le régime linguistique,

Convientent que les règles relatives au régime linguistique devront tenir compte des considérations suivantes:

- 1.- les langues officielles et les langues de travail de la Communauté sont: français, allemand, italien et néerlandais;
- 2.- les décisions, recommandations et avis individuels sont rédigés dans la langue de ceux qu'ils concernent; il en est de même de la correspondance adressée aux entreprises;
- 3.- la correspondance adressée aux institutions de la Communauté est rédigée, au choix du correspondant, dans l'une des langues officielles; la réponse est adressée dans la même langue;
- 4.- l'Assemblée règle elle-même, en ce qui la concerne, les questions pratiques relatives à l'usage des langues, les délégués pouvant s'exprimer dans l'une quelconque des langues officielles;
- 5.- la langue parlée et écrite en usage devant la Cour est déterminée comme suit:

- a) dans les litiges entre la Communauté ou ses institutions d'une part, et un Etat membre, une entreprise ou une personne ressortissant de cet Etat membre d'autre part, la langue de procédure est la langue nationale de cet Etat
- b) dans les litiges entre États membres, la langue de procédure est la langue nationale de la partie défenderesse ;
- c) la langue de procédure s'entend notamment de la langue des requêtes, mémoires, défenses, observations, documents, procès-verbaux, plaidoiries et des arrêts et toutes autres décisions de la Cour.

La langue dans laquelle est rédigée le projet d'arrêt est déterminée par la Cour: si cette langue n'est pas celle de la procédure, le texte de l'arrêt est ensuite établi dans la langue de procédure sous la responsabilité de la Cour:

- d) si les parties au litige sont d'accord sur l'emploi d'une autre langue officielle, la Cour peut autoriser l'emploi de cette langue comme langue de procédure;
- e) les arrêts de la Cour sont publiés dans les quatre langues officielles.
- 6.- les règlements, décisions générales et autres délibérations générales des institutions de la Communauté sont publiés dans le Journal Officiel de la Communauté dans les quatre langues officielles.
- 7.- en ce qui concerne les États membres où, en vertu de la Constitution, existent plusieurs langues officielles, l'usage de la langue sera, à la demande de l'Etat intéressé, déterminé suivant les règles générales découlant de la législation de cet Etat.

بروتوكول النظام اللغوي لمجموعة الفحم الصلب¹

¹-Op. Cit. Ibid., p. 64

JD/YC.

Luxembourg, le 22 janvier 1953.

ORGANISATION DU SERVICE LINGUISTIQUE. -

FONCTION -

Le service linguistique a pour mission de fournir, en temps opportun, aux services de la Haute Autorité, les moyens écrits ou oraux permettant, dans leurs différentes activités, le respect de l'usage de l'une des langues officielles de la Communauté et de l'anglais.

PRINCIPES -

1. - L'organisation du Service linguistique, basée sur des besoins permanents, doit conduire aux meilleurs résultats, considérés du point de vue
 - qualitatif = précision, exactitude, rapidité;
 - quantitatif = volume
2. - La satisfaction de besoins exceptionnels peut être obtenue par des moyens extérieurs.

ORGANISATION -

Le service linguistique se subdivise logiquement suivant la fonction:

- besoins écrits: section des traductions;
- besoins oraux: section des interprètes.

1. Section des traductions -

L'organisation doit conduire à:

- la constitution d'équipes par langue, en nombre variable, suivant l'importance des travaux, et composées normalement d'un traducteur, supervisé par un vérificateur;
- l'établissement d'un pool sténodactylographique, instrument d'exécution des traducteurs, pour l'enregistrement sténographique et la reproduction dactylographique des textes traduits. Le pool sténodactylographique peut avoir, en outre, pour mission d'assurer la frappe de ces textes, sur papier et feuilles appropriées (stencils, duplicat, etc.), en vue de leur reproduction ultérieure.
- l'enregistrement et au contrôle de l'avancement des travaux tant de traduction que de dactylographie (sorte de planning de charge).

2. Section des interprètes -

Le travail des interprètes est lié intimement à l'organisation des

- séances de la Haute Autorité,
- réunions des Comités d'Etudes,
- conférences de presse, etc.

Même les installations techniques, mises à la disposition des intéressés, le travail des interprètes n'est, en principe, pas susceptible d'être organisé: il relève d'une équation personnelle.

نظام الخدمات اللسانية¹

¹ - Op. Cit. Ibid., p. 74

0307

IX/8972/61-F

R E G L E M E N T

concernant la traduction, la reproduction
et la diffusion des documents

S O M M A I R E

Le présent règlement a pour but de modifier et de compléter les dispositions contenues dans diverses notes et notes de service, depuis juillet 1956, en ce qui concerne la traduction, la reproduction et la diffusion des documents (1).

Les nouvelles dispositions tiennent compte de la réorganisation du Bureau du "planning" au sein de la Division traduction, reproduction et diffusion des documents de la direction des affaires intérieures, créée par décision de la Commission dans sa réunion du 26 juillet 1961.

Service
responsable
de la police
en charge

Les travaux de traduction et de reproduction, ainsi que la diffusion des documents sont confiés à la Division traduction, reproduction et diffusion des documents. Les activités inhérentes à ces tâches impliquent l'intervention des services désignés ci-après, qui relèvent tous de ladite division:

- bureau du planning
- service de traduction
- centrale dactylographique
- service de reproduction (rendu, offset et photocopies)
- service des publications
- service de diffusion.

- (1) - note de service n° 17 du 13.7.56
- note de service n° 33 du 14.3.59
- note de service n° 37 du 15.6.59
- note de service n° 17 (agenda) du 18.10.59
- note de service n° 24 du 26.9.60
- note de service n° 25 du 28.9.60
- note du Directeur général de l'administration n° 8417/41,0 du 17.3.61
- note de M. le Président aux membres de la Commission du 22.10.1961/1962, du 22.10.61.

IX/8972/61-F

تعلیمه متعلقه بترجمة الوثائق واستنساخها وتوزيعها¹

¹ - Op. Cit. Ibid., p. 76

«POLITIQUE DE LA TRADUCTION: STRUCTURE DU SERVICE DE TRADUCTION» SEC(1989) 0504/1

(Organigramme et avis de vacance)

1. La traduction a toujours été considérée comme importante dans la Communauté. Cependant, le développement du rôle politique de celle-ci exige que le rôle de la traduction soit revu. La diversité de la Communauté, y compris ses différentes langues, est l'un de ses atouts. De plus la Communauté a élargi ses tâches et il devient essentiel que la langue ne soit pas un obstacle à la communication. Il est au contraire nécessaire de trouver les moyens de travailler avec les différentes langues communautaires afin de pouvoir atteindre les différents niveaux des administrations nationales et régionales des États membres et le citoyen lui-même.

2. La traduction est également essentielle pour la mise en oeuvre de la subsidiarité et de la décentralisation. L'expérience a démontré que la consultation des experts nationaux - qui précède souvent l'introduction par la Commission d'une proposition - est moins efficace pour beaucoup des États membres qu'elle ne devrait l'être parce que les experts concernés, bien que souvent compétents dans d'autres langues que la leur, ne peuvent pas consulter valablement leurs collègues par manque de documents de travail dans leur langue.

3. Pour toutes ces raisons, il est important que les documents qui sont destinés à sortir de la Commission vers tous les États membres ou vers le public puissent être disponibles dans toutes les langues communautaires en même temps: c'est l'objectif des «neuf originaux».

4. En plus de cette argumentation générale, le développement du marché unique exige une augmentation du flux d'informations entre les États membres et leurs acteurs économiques, la Commission ne devrait pas prendre en charge tout ce travail mais a déjà accepté d'en prendre une part pour favoriser et pour stimuler l'échange d'informations qui est nécessaire.

5. Avec un effectif de 1 137 traducteurs et 549 en personnel de soutien, la Commission dispose du plus grand service de traduction dans le monde.

6. En 1985, après un examen de management du Service de traduction, une direction unique de traduction a été créée au sein de la Direction générale du personnel et de l'administration rassemblant le personnel de Bruxelles et de Luxembourg. Ceci a rendu plus facile le développement de la gestion du service et beaucoup de changements ont été introduits. En particulier, sous la conduite de l'unité «Terminologie et applications informatiques» (qui reste implantée à Luxembourg), un plan ambitieux a été développé pour l'utilisation des nouvelles technologies, y compris celle de la traduction automatisée en collaboration avec la DG13.

7. En dépit de ces changements et de l'augmentation de la productivité qui en a résulté, le processus de changement doit être accéléré par un accroissement du management et par la reconnaissance du rôle important que la traduction doit jouer dans le développement de la Communauté.

8. La traduction est une activité intellectuelle qui réclame du temps et ce temps doit être accordé pour la préparation des documents. Au-delà de ceci, les réformes entamées devraient être poursuivies par la formation accrue et des structures plus claires de gestion et de carrière. Il devrait y avoir une augmentation significative du nombre des traducteurs qui travaillent au sein des directions générales opérationnelles bien que ce point réclame que des solutions soient trouvées à certains problèmes importants de gestion. Et il faut identifier les moyens qui permettront au service de traduction de suivre plus étroitement l'évolution d'un document destiné à la traduction pour améliorer à la fois la rapidité et la qualité.

9. C'est pourquoi le moment est venu de reconnaître le Service de traduction en tant qu'unité indépendante. Le support du service indépendant sera le poste A/1 ATP que la Commission a demandé dans ce but spécifique dans le budget 1989 et qui a été accepté à la fois par le Conseil et par le Parlement européen.

10. Par conséquent, il est demandé à la Commission de décider que:

- la direction de la traduction est détachée de la Direction générale du personnel et de l'administration et devient un service indépendant intitulé «Service de traduction»(abréviation: SdT);
- conformément à l'organigramme ci-joint, le nouveau service se composera de deux unités rattachées directement au directeur général et de trois directions:
- unités rattachées directement au directeur général:

- programmation et coordination - Bruxelles (représentant à Luxembourg);
- informatique – Luxembourg (représentant à Bruxelles).
- les directions A (à Bruxelles) et B (à Luxembourg) regroupant les unités de traduction de ces deux lieux de travail, la direction B (à Luxembourg) continuant à effectuer les tâches du Service de traduction à moyen et à long terme - visé au traité de 1965).
- la direction C («Développement des ressources) composée des unités suivantes:
- ressources et développement professionnel - Bruxelles (représentant à Luxembourg),
- terminologie – Luxembourg (représentant à Bruxelles),
- bibliothèque linguistique et documentation.
M. Alonso (Directeur au SCIC), M. Holtz (Conseiller principal à la Direction 9-D) et M. Dubois sont transférés respectivement aux directions A, B et C du nouveau Service de traduction.
Le poste A/1 atp prévu au budget 1989 pour la traduction est affecté au poste de chef du service et l'avis de vacance ci-joint pour le poste de chef du service de traduction est approuvé.
Cette décision entrera en vigueur le 1er juin 1989, M. Alonso prenant fonction le 1er juillet 1989.
11. L'organigramme de la Direction générale du personnel et de l'administration est en conséquence modifié comme suit: l'unité 9-02 «Informatique: traduction et documentation» est supprimée.

السياسة الترجمية: هيكل مصلحة الترجمة¹

¹ - Op. Cit. Ibid., p. 86

Accord interinstitutionnel du 22 décembre 1998 sur les lignes directrices communes relatives à la qualité rédactionnelle de la législation communautaire¹⁹⁴ (1999/C 73/01)

LE PARLEMENT EUROPÉEN, LE CONSEIL DE L'UNION EUROPÉENNE ET LA COMMISSION DES COMMUNAUTÉS EUROPÉENNES,

vu la déclaration (n° 39) relative à la qualité rédactionnelle de la législation communautaire adoptée le 2 octobre 1997 par la conférence intergouvernementale et annexée à l'acte final du traité d'Amsterdam, considérant ce qui suit:

(1) Une formulation claire, simple et précise des actes législatifs communautaires est essentielle à la transparence de la législation communautaire, ainsi qu'à sa bonne compréhension par le public et les milieux économiques. Elle est également nécessaire à une mise en œuvre correcte et à une application uniforme de la législation communautaire dans les États membres.

(2) Conformément à la jurisprudence de la Cour de justice, le principe de sécurité juridique, qui fait partie de l'ordre juridique communautaire, exige que la législation communautaire soit claire et précise et son application prévisible pour les justiciables. Cet impératif s'impose avec une rigueur particulière lorsqu'il s'agit d'un acte susceptible de comporter des conséquences financières et imposant des charges aux particuliers, afin de permettre aux intéressés de connaître avec exactitude l'étendue des obligations qu'il leur impose.

(3) Il convient dès lors d'arrêter d'un commun accord des lignes directrices relatives à la qualité rédactionnelle de la législation communautaire. Ces lignes directrices sont destinées à guider les institutions communautaires lorsqu'elles adoptent des actes législatifs, ainsi que ceux qui, au sein des institutions communautaires, prennent part à l'élaboration et à la rédaction des actes législatifs, qu'il s'agisse de l'élaboration du texte initial ou des différents amendements qui y sont apportés pendant la procédure législative. (4) Ces lignes directrices devraient être accompagnées de mesures propres à en garantir une application correcte, celles-ci étant à adopter par chaque institution pour ce qui la concerne.

(5) Il convient de renforcer le rôle joué par les services juridiques des institutions, y compris leurs experts juridico-linguistiques, dans l'amélioration de la qualité rédactionnelle des actes législatifs communautaires.

(6) Ces lignes directrices viennent compléter les efforts que déploient les institutions pour rendre la législation communautaire plus accessible et plus compréhensible, en particulier par les moyens de la codification officielle des textes législatifs, de la refonte et de la simplification des textes existants.

(7) Ces lignes directrices sont à considérer comme des instruments à usage interne aux institutions. Elles n'ont pas un caractère juridiquement obligatoire,

ADOPTENT D'UN COMMUN ACCORD LES PRÉSENTES LIGNES DIRECTRICES:

Principes généraux

1. Les actes législatifs communautaires sont formulés de manière claire, simple et précise.
2. Les actes communautaires sont rédigés en tenant compte du type d'acte dont il s'agit et, notamment, de son caractère obligatoire ou non (règlement, directive, décision, recommandation ou autre).
3. La rédaction des actes tient compte des personnes auxquelles l'acte est destiné à s'appliquer afin de leur permettre de connaître sans ambiguïté leurs droits et obligations, ainsi que de ceux qui seront appelés à mettre en œuvre l'acte.
4. Les dispositions des actes sont formulées de manière concise et leur contenu devrait autant que possible être homogène. Il convient d'éviter les articles et les phrases trop longs, les formulations inutilement compliquées et l'emploi abusif d'abréviations.
5. Tout au long du processus menant à leur adoption, les projets d'actes sont rédigés dans des termes et des structures de phrases respectant le caractère multilingue de la législation communautaire; les concepts ou la terminologie spécifiques à un système juridique national ne sont utilisés qu'avec précaution.
6. La terminologie utilisée est cohérente tant entre les dispositions d'un même acte qu'entre cet acte et ceux déjà en vigueur, en particulier dans le même domaine. Les mêmes concepts sont exprimés par les mêmes termes et, autant que possible, sans s'éloigner du sens que leur donne le langage courant, juridique ou technique.

Différentes parties de l'acte

7. Tous les actes communautaires de portée générale sont rédigés selon une structure type (titre, préambule, dispositif, le cas échéant, annexes).
8. L'intitulé des actes contient une indication de l'objet aussi succincte et complète que possible et qui

n'induit pas en erreur sur le contenu du dispositif. Le cas échéant, l'intitulé peut être suivi d'un titre abrégé.

9. Les visas sont destinés à indiquer la base juridique de l'acte et les étapes substantielles de la procédure qui ont mené à son adoption.

10. Les considérants ont pour but de motiver de façon concise les dispositions essentielles du dispositif, sans en reproduire ou paraphraser le libellé. Ils ne comportent pas de dispositions de caractère normatif ou de vœux politiques.

11. Chaque considérant est numéroté.

12. Le dispositif d'un acte contraignant ne contient pas de dispositions sans caractère normatif, tels que des souhaits ou des déclarations politiques, ni de dispositions qui reproduisent ou paraphrasent des passages ou articles des traités ou confirment une disposition de droit en vigueur. Les actes ne contiennent pas de dispositions qui annoncent le contenu d'autres articles ou répètent le titre de l'acte.

13. Le cas échéant, un article est inséré au début du dispositif pour définir l'objet et le champ d'application de l'acte.

14. Lorsque les termes utilisés dans l'acte n'ont pas un sens univoque, il convient de rassembler une définition de ces termes dans un seul article, au début de l'acte. Cette définition ne contient pas d'éléments réglementaires autonomes.

15. Le dispositif est, autant que possible, rédigé selon une structure type (objet et champ d'application - définitions - droits et obligations - dispositions conférant des compétences d'exécution - dispositions procédurales - mesures d'application - dispositions transitoires et finales). Il est subdivisé en articles et, selon sa longueur et sa complexité, en titres, chapitres et sections. Lorsqu'un article contient une liste, il convient de distinguer chaque élément de cette liste par un numéro ou une lettre de préférence à un tiret.

Références internes et externes

16. Il convient d'éviter autant que possible les références à d'autres actes. Les références désignent de manière précise l'acte ou la disposition auxquels il est renvoyé. Les références croisées (référence à un acte ou à un article qui lui-même renvoie à la disposition de départ) et les références en cascade (référence à une disposition qui elle-même renvoie à une disposition) sont également à éviter.

17. Une référence contenue dans le dispositif d'un acte contraignant à un acte non contraignant n'a pas pour effet de rendre celui-ci contraignant. Si les rédacteurs souhaitent rendre contraignant tout ou partie du contenu de l'acte non contraignant, il convient d'en reproduire, autant que possible, le texte comme partie de l'acte contraignant.

Actes modificatifs

18. Toute modification d'un acte est clairement exprimée. Les modifications prennent la forme d'un texte qui s'insère dans l'acte à modifier. Le remplacement de dispositions entières (article ou l'une de ses subdivisions) est à préférer à l'insertion ou à la suppression de phrases, de membres de phrases ou de mots. Un acte modificatif ne comporte pas de dispositions de fond autonomes qui ne s'insèrent pas dans l'acte modifié.

19. Un acte qui n'a pas pour objet essentiel de modifier un autre acte peut comporter, in fine, des modifications d'autres actes qui découlent de l'effet novateur de ses propres dispositions. Si les modifications sont importantes, il convient d'adopter un acte modificatif séparé.

Dispositions finales, clauses abrogatoires et annexes

20. Les dispositions prévoyant des dates, délais, exceptions, dérogations, prorogations, ainsi que les dispositions transitoires (notamment relatives aux effets de l'acte sur les situations existantes) et les dispositions finales (entrée en vigueur, date limite de transposition et application de l'acte dans le temps) sont rédigées de manière précise. Les dispositions relatives aux dates limites de transposition et d'application des actes prévoient une date exprimée en jour/mois/année. Pour les directives ces dates sont exprimées de façon à garantir une période adéquate de transposition.

21. Les actes et dispositions devenus obsolètes font l'objet d'une abrogation expresse. L'adoption d'un nouvel acte devrait donner lieu à l'abrogation expresse de tout acte ou disposition devenu inapplicable ou sans objet par l'effet de ce nouvel acte.

22. Les éléments techniques de l'acte sont incorporés dans les annexes, auxquelles référence est faite individuellement dans le dispositif de l'acte. Les annexes ne comportent aucun droit ou obligation nouveau qui n'ait pas été énoncé dans le dispositif. Les annexes sont rédigées selon une structure standardisée.

ILS CONVIENNENT DES MESURES SUIVANTES DE MISE EN OEUVRE:

Les institutions prennent les mesures d'organisation interne qu'elles jugent nécessaires pour garantir l'application correcte de ces lignes directrices. En particulier, les institutions:

- a) chargent leurs services juridiques d'élaborer, dans l'année qui suit la publication des présentes lignes directrices, un guide pratique commun à l'intention des personnes qui contribuent à la rédaction des textes législatifs;
- b) organisent leurs procédures internes respectives de manière à ce que leurs services juridiques, y compris leurs experts juridico-linguistiques, puissent en temps utile et chacun pour son institution, formuler des suggestions d'ordre rédactionnel visant à appliquer ces lignes directrices;
- c) promeuvent la création de cellules de rédaction au sein de leurs organes ou services intervenant dans le processus législatif;
- d) assurent la formation de leurs fonctionnaires et agents à la rédaction juridique, les sensibilisant notamment aux effets du multilinguisme sur la qualité rédactionnelle;
- e) promeuvent la coopération avec les États membres afin d'améliorer la compréhension des considérations particulières à prendre en compte dans la rédaction des textes;
- f) encouragent le développement et l'amélioration des outils informatiques d'aide à la rédaction juridique;
- g) favorisent la bonne collaboration entre leurs services respectifs chargés de veiller à la qualité rédactionnelle;
- h) chargent leurs services juridiques respectifs d'élaborer périodiquement, chacun pour l'institution qui le concerne, un rapport sur les mesures prises en application des points a) à g).

Fait à Bruxelles, le 22 décembre 1998.

Pour le Parlement européen

Le président

Pour le Conseil de l'Union européenne

Le président

Pour la Commission des Communautés européennes

Le président

اتفاقية مؤسساتية مشتركة متعلقة بمعايير الجودة في التحرير والتشريع¹

¹ - Op. Cit. Ibid., p.p. 88-89

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

إهداء.

كلمة شكر.

مقدمة ص أ / و

مدخل:

المقاربة التداولية في الترجمة: العتبات الإستمولوجية ص 7

1. بين المرجع والدال: ص 9

2. تعدد الألسن: تعدد دوال أم تعدد مراجع؟ ص 12

3. الوحدة الترجمية، من الدلالة إلى التداول: ص 15

الفصل الأول

المدارج التطبيقية:

من الحدث الترجمي إلى الفعل التواصلي ص 22

1. النص وحدةً ترجميةً: ص 25

1.1 من البنية إلى الوظيفة. ص 25

2. النموذج الوظيفي: ص 28

1.2. أنماط النصوص (Katherina Reiss): ص 30

2.2. نظرية الغاية أو الهدف (Vermeer H.) Skopos: ص 33

3. النموذج التداولي: ص 37

1.3 ثنائية المحفل والخطاب عند هاليداي: ص 40

2.3. هاوس: نقد / تقييم الترجمة: ص 44

فهرس الموضوعات

- أ. الترجمة التصريحية: ص 45
- ب. الترجمة التضمينية: ص 46
- 3.3. منى بكر: التحليل التداولي للترجمة: ص 47
- 1.3.3. البنية الموضوعاتية وركنية الإسناد: ص 49
- 2.3.3. التكافؤ التداولي: ص 50
4. بلوم كولكا: مناوبة الاتساق والانسجام في الترجمة: ص 52
5. حاتم وميسون: سيميائيات الخطاب والسياق في الترجمة: ص 56
- 1.5 سيميائية الخطاب: ص 62
6. كارل جيمس: من أنماط النصوص إلى الأجناس الخطابية..... ص 64

الفصل الثاني

- من تداوليات الترجمة إلى تداوليات التعدد اللغوي. ص 68
1. مفهوم التعدد اللغوي: ص 72
- 1.1. من اللساني إلى التداولي: ص 72
- 2.1 خصائص التواصل م.غ. التداولية: ص 78
2. تداوليات التعدد اللغوي: ص 84
3. الترجمة ممارسة مجتمعية متعددة اللغات: ص 90
4. التعدد اللغوي المؤسسي (الرسمي): ص 96
- 1.4. التعدد اللغوي والتواصل بين- الثقافى: ص

5. الترجمة تواصلا متعدد اللغات: ص 108

فهرس الموضوعات

الفصل الثالث

الترجمة في السياق متعدد اللغات

- من الخطاب المعياري إلى الفعل التأثري ص 115
1. الترجمة خطاباً معيارياً ص 116
- 1.1. الأنموذج الجديد : ص 119
2. الدراسات الوصفية : ص 122
- 1.2. جدعون توري (Gideon Toury) : من المعيار إلى القاعدة ص 122
- أ. المعايير التمهيدية (Preliminary norms) : ص 127
- ب. المعايير الابتدائية (Initial norms) : ص 128
- ج. المعايير الإجرائية (Operational norms) : ص 128
3. سوسيولوجيا الترجمة : ص 131
- 1.3. الممارسة الترجمية : ص 132
- 2.3. الخطاب (الترجمي) : ص 135
- 3.3. الاعتياد (الترجمي) : ص 139
4. الدراسات التقييسية : من التخطيط اللغوي إلى التخطيط الترجمي. ص 141
5. التماهي اللغوي : ص 152
6. الترجمة فعلاً كلامياً تأثيرياً : ص 159

فهرس الموضوعات

الفصل الرابع

من الخطاب إلى التأثير: الاتحاد الأوروبي أنموذجا	ص 166
1. التعدد اللغوي بالاتحاد الأوروبي:	ص 167
1.1. محطات تاريخية:	ص 169
2.1 من اللساني إلى السياسي: اقتراب تحليلي	ص 171
2. من التكافؤ إلى مراقبة الجودة:	ص 187
1.2. من المسودة إلى الإصدار:	ص 191
2.2. بين الترجمة والتحرير المتوازي:	ص 194
3.2 المراجعة الداخلية والنشر:	ص 197
3. الحدود بين الترجمة والتحرير:	ص 199
خاتمة:	ص 208
معجم البحث:	ص 212
ملحق:	ص 220
مكتبة البحث:	ص 230
فهرس الموضوعات:	ص 234

ملخص

فرنسي / انجليزي

Résumé

Etablissement :

Université d'Oran '1' - Ahmed BENBELLA- Institut de Traduction

Spécialité :

Traduction

Etudiant :

BELGUERNINE Abdelkader

Directeur de recherche :

SEDDIKI Aoussine, Professeur

Titre :

Les seuils pragmatiques de la traduction : le cas des contextes Multilingues

Mots clés :

Multilinguisme institutionnel, Traduction, Normes, Discours normatif, Pragmatique du multilinguisme (interlinguistique), Actes perlocutoires, Union Européenne, contrôle de la qualité.

Résumé :

Accusant un retard important quant à l'élaboration et l'utilisation de méthodes pour observer les phénomènes propres à son domaine, la traduction s'est vue, pendant longtemps, disputer par les différentes disciplines des sciences du langage, l'annexant tantôt à des sous-disciplines appliquées, et l'assimilant tantôt à de simples corpus comparés, servants d'appui à certaines approches que la science même ne cesse de remettre en cause.

S'ingéniant ainsi à schématiser l'Acte de Traduire, les quelques modèles théoriques descriptifs, qui émanent de cette vision réductionniste, se sont appliqués pendant longtemps à une pédagogie orientée, qui s'appuie sur des exemples d'expression tronqués ou vidés de leur contexte ; omettant ainsi de considérer le fruit de cette acte comme une œuvre intégrale et complète, vivant dans une sphère d'intertextualité, de paratextes et de discours critiques.

Seules les approches fonctionnelles, puis celles pragmatiques, ont pu libérer l'appréciation de la traduction du joug de la norme linguistique, pour aller à la rencontre des espaces du contexte et de l'usage, mettant de ce fait, la communication au cœur du phénomène traductionnel.

Et c'est justement à la lumière de cette approche, et suivant les sillages du contexte et de l'usage, que nous sommes parvenus, dans une étude antérieure, suite à une analyse fonctionnelle de la production/traduction des textes au sein de l'O.N.U, à confirmer une hypothèse qui nourrissait toute la problématique de notre étude, stipulant que :

« C'est le contexte qui dicte les normes de traduction et justifie ses options ; les contraintes linguistiques n'étant que des détails sur la scène de l'acte de traduire, transposables selon nos intentions de communication, à même de consacrer l'exception qui enfreint la règle. »

De ce qui précède, et partant des résultats de la précédente recherche, nous avons esquissé la problématique de la présente étude sous la forme des questions suivantes :

- Les résultats obtenus dans le contexte de l'O.N.U, sont-ils applicables à tous les types de traduction et dans toutes les situations ?

- Sous le prétexte du contexte particulier, dit plurilingue, la traduction peut-elle renverser les typologies et pratiques textuelles qui relèvent étroitement de la Langue-culture ?

Et si cela s'avère possible, quelle serait alors la nature des nouvelles pratiques textuelles qui découleraient de cette traduction ? Quels seront les paramètres qui vont régir les types/genres de textes et de discours ?

- La traduction, gardera-t-elle, sous l'ombre de cette particularité, ses définitions épistémologiques et philosophiques classiques ?

- Comment définir les contextes semblables à celui de l'O.N.U, et qu'est-ce qui les distingue au point de transformer la nature même de la traduction ?

- Si la traduction constitue normalement et en générale un pont entre les systèmes et les contextes culturelles, que deviendra-t-elle lorsqu'elle s'effectue dans un seul et même contexte, que nous dénommons ici **MULTILINGUE**, où les langues se réunissent pour produire des texte(s) transmettant le même message, basé sur la même intentionnalité ?

Cela étant dit, nous nous considérons point comme pionnier en la matière ; notre recherche n'étant pas basée sur un vide, comme elle n'émane pas du néant ! Bien au contraire, dans notre démarche nous avons suivi la trace et le sillage de multiples études modernes, dans le domaine de **LA COMMUNICATION MULTILINGUE** et la **Traduction** ; à savoir : les travaux de l'école allemande, à l'instar de Juliane HOUSE, KULKA, RAIS, VERMEER et autres ; et parmi les travaux de l'école française, les recherche de Mathieu Guidère sur la Traduction et la Communication Multilingue, pour ne citer que ceux-là.

Quand bien même, nous avons tenté dans notre recherche d'exploiter le non-dit ou ce qui est resté en marge de ces études, ni implicitement confirmé ni explicitement infirmé, et nous sommes allé, peut-être, jusqu'à s'autoriser l'audace de prétendre quelques nouveaux concepts qui, à notre avis, nécessitent une mise au point à la lumière de l'approche pragmatique et dans la perspective de la communication multilingue.

Cependant, et avec un peu de recul, nous jugeons l'intitulé de cette recherche : « ***Les seuils pragmatiques de la traduction ; le cas des contextes plurilingues.*** » quelque peu ambitieux, eu égard à l'entreprise individuelle et à 'l'espace-feuille' réservé à une pareille recherche.

Néanmoins, nous justifions le choix de cette formule par deux points, comme suit : d'une part, ce choix était motivé par la volonté de suivre les étapes de l'acte de traduire palier par palier et catégorie par catégorie, du **Texte** au **Discours** au **Contexte**, qui constituent pour nous, des **seuils** par lesquels cet acte transcende. Par seuil ici, il ne faut entendre aucune allusion conceptuelle ou terminologique ! D'autre part, c'est aussi en signe d'humilité à l'égard de nos professeurs et de ceux qui nous ont précédés dans ce domaine.

N'étant alors qu'**aux seuils** de cette discipline et à ses entrées, nous n'espérons de notre contribution que le privilège d'avoir jeté la lumière sur un phénomène particulier, le ***Multilinguisme Institutionnel*** en l'occurrence, qui touche la traduction de façon perpendiculaire, au point de remettre en cause certains concepts traductologiques.

Ce faisant, et dans l'espoir de donner réponse aux questions susmentionnées, nous avons opté pour une méthodologie qui joint le descriptif à l'analytique, à la lumière d'une approche pragmatique qui étudie

la traduction '*dans l'usage*'*. La réflexion sur la problématique nous a mené à envisager un plan de travail constitué d'un préambule et de quatre chapitres.

Dans le préambule, que nous avons intitulé « *l'approche pragmatique en traduction : les seuils épistémologiques* », nous avons dressé les limites épistémologiques des fondements théoriques de cette approche dans le domaine de la traduction, en s'attardant sur les principaux concepts qui cadrent ce travail.

Dans le chapitre premier, intitulé « *Les paliers de l'application : de l'évènement de traduction à l'acte de communication* », nous avons recensé les études antérieurs dans le domaine, parmi lesquelles des modèles théoriques et d'autres pratiques, basés sur les concepts et les catégories traités dans le préambule, celui du Discours en particulier.

Quant au chapitre II, intitulé: « *De la pragmatique de la traduction à la pragmatique du Multilinguisme* », nous l'avons réservé à la définition transdisciplinaire du Multilinguisme, en expliquant ces caractéristiques, tout en s'attardant sur la différence entre le multilinguisme commun et le multilinguisme institutionnel, ainsi que sur le lien avec la traduction, d'un point de vue sociologique en premier lieu, puis d'un autre point de vue pragmatique, focalisant aussi sur le lien entre la traduction et le contexte, dans une optique communicationnelle.

A travers le chapitre III, que nous situons au cœur de cette recherche et que nous avons intitulé « *La traduction dans le contexte multilingue : du Discours normatif à l'acte perlocutoire* », nous avons essayé de prouver, que la traduction dans le contexte du multilinguisme institutionnel s'érige, du rang de l'outil de communication au rang du Discours, dit normatif dans notre

* - l'expression est calquée à la fameuse expression pragmatique en Anglais : « *language in use* »

étude ; vu qu'il impose les normes aux pratiques linguistiques unilingues, et par conséquent exclue tous les concepts traductologiques classiques, tels que : *Langue Source/ Langue Cible, Equivalence...etc.*

Mais aussi, étant classique dans les sciences du langage, les sciences humaines en général et dans la théorie de la traduction, le concept même de la **Norme** nous oblige de s'y attarder un peu, afin de lui assigner la définition qui correspond à notre vision, mais qui correspond aussi à l'acception traductologique : celle des études descriptives et normatives d'une part, et celle de l'approche sociologique de la traduction d'autre part.

Au demeurant, et du moment que la Norme est contradictoire avec l'acception pragmatique, nous avons essayé de lever cette contradiction, à travers une projection appliquée, dans laquelle nous considérons ce 'Discours' comme « un acte de langage perlocutoire », en se basant sur la Pragmatique du Discours, mais dans la perspective de la « relation entre la langue et le contexte », et non pas entre « le signe et ses interprétants », ce qui constitue un nouveau versant de la Pragmatique moderne.

Ainsi, si le lecteur ou le critique de notre recherche constate une certaine simultanéité quant à l'emploi de concepts pragmatiques fondamentaux, tels que : *acte de langage, contexte, situation...etc.*, sans en donner une définition préalable, c'est d'abord parce que nous sommes persuadés que l'exhibition du savoir théorique ne fait pas le chercheur, d'autant plus que les bibliothèques universitaires regorgent de précieux travaux, qui définissent dans le fond cette discipline et sa nomenclature terminologique. Mais ce qui fait le chercheur, à notre avis, c'est son aptitude à analyser et projeter ou employer les concepts, afin d'aboutir à des résultats claires et solides.

Ce faisant, nous avons préféré verser nos efforts dans la collecte de ce qui concerne directement notre recherche, et ce qui est susceptible de nous aider dans l'éclaircissement de certains points, que de perdre notre temps, notre énergie et les pages de cette recherche dans des choses évidentes pour tout un chercheur dans le domaine.

Toutefois, nous n'avons pas manqué d'exploiter les marges en pied de page, pour éclaircir toutes les probables ambiguïtés et justifier certains emplois terminologiques propres à notre recherche.

Et comme les idées et les concepts restent abstraits et inintelligibles sans le concours à des exemples concrets et tangibles, nous avons consacré le chapitre IV, intitulé « *Du Discours à l'Acte : le cas de l'UE* », à l'analyse du corpus, mentionné d'emblée dans le titre du chapitre, et qui représente les aspects du Multilinguisme institutionnel au niveau de l'UE, par rapport à la traduction et ce, à travers quelques représentations du Discours normatif et quelques textes fondateurs de l'UE.

Résultats et hypothèses :

Grâce à une démarche analytique combinée, l'approche adoptée dans cette recherche nous a permis, de parvenir au seuil d'une discipline nouvelle qui, au sein des contextes multilingues, traite les problématiques de la traduction, analyse et décrit le 'comportement de la langue' et de la communication, motivées par les géostratégies multilingues et multiculturelles ; il s'agit de la **Pragmatique du Multilinguisme** ou Pragmatique interlinguistique (*Interlinguistic pragmatics*).

Ainsi, le déploiement des outils analytiques de cette discipline nous a permis, aussi et essentiellement, de confirmer un bon nombre des hypothèses formulées dans le cadre théorique. Parmi les résultats les plus pertinents (à notre appréciation), on peut citer :

- Seul le contexte Multilingue est susceptible de réunir les conditions qui permettent à la traduction de devenir un Genre de Discours ; ce qui implique indubitablement le recours à une approche sociologique de la traduction, pour pouvoir étudier le contexte ;
- Il est important de distinguer le multilinguisme de situation, qui relève du contact des langues, du multilinguisme institutionnel (contextuel), qui a bouleversé toutes les perspectives pragmatiques, en changeant la donne : de l'étude de la « relation entre le signe et ses interprétants » à l'étude « des relations entre la langue et le contexte », voire « le contexte et le sens » ;
- Le multilinguisme institutionnel diffère de tous les contextes de communication humaine, à un tel point où toutes les formes de communication, y compris la traduction, se transforment et changent d'outils ;

- La communication multilingue est une pratique sociétale et interpersonnelle, basé sur le principe de la coopération et la négociation du sens. Mais il ne s'agit pas d'un cas naturel de la communication humaine ou du contact des langues, mais plutôt d'un cas original, qui a engendré des pratiques discursives et communicationnel, voire des pratiques socioculturelles nouvelles ;
- Le contexte multilingue revêt la communication d'un aspect pragmatique par excellence ; car les interlocuteurs changent de pôles : de l'interlocuteur-apprenant à l'interlocuteur-compétent ; ce dernier étant en position fonctionnelle et ne s'intéressant à la structure de la langue que dans la mesure où elle satisfait la finalité communicationnelle, qui devient sujette à la négociation entre les deux pôles dans le cadre de la situation ;
- La traduction, dans le contexte multilingue, n'est pas seulement une communication multilingue, mais aussi un genre discursif à part entière, puisqu'elle se distingue comme étant une stratégie communicationnelle spécifique ;
- La traduction représente, dans le contexte multilingue, un discours normatif, qui vise à typifier la langue et ses pratiques, pour assurer la réussite de ses actes perlocutoires ;
- L'étude de la traduction dans le contexte du multilinguisme institutionnel, nous met face à une nouvelle définition pragmatique du Texte, qui mérite de s'y attarder afin de lancer ses fondements ;

Cela étant dit, nous ne prétendons point avoir posé les fondements d'un quelconque concept. Néanmoins, nous espérons avoir réussi à jeter la lumière sur un type très particulier de la communication humaine ; la communication multilingue en l'occurrence, dans un contexte normatif par excellence, de par ses institutions, qui produisent le Discours et le véhiculent par le biais de la Traduction. Ce vecteur, qui devient dans ce contexte particulier une représentation (normative) du sens, dans la mesure où elle forme le cadre référentiel de toute énonciation.

Title: The pragmatic thresholds of translation: The case of multilingual context

Abstract:

The aim of this research is to provide a pragmatic analysis of translation within a particular environment, namely the Multilingual context, in order to get a better knowledge of translation stakes within the whole perspective of multilingual communication. The research aims as well to contribute to scientific discussion on the roles, features and future perspectives of translation in the new era of globalization.

Making difference between individual, social and institutional multilingualism, the onset point of the present research is based on the nature and impact of standardization process on translation in the latter context. The main assumption animating the research states that change of systems and contexts goes always along with change in linguistic practices and even in the typology of Discourse.

Regarded as textual practice in the aforementioned environment, translation would accordingly change at different levels, especially at the pragmatic and the functional levels, in order to meet requirements of the normative discourse.

The methodological design used to approach the objectives and to verify the hypothesis is based on the analysis of several documents and texts produced and/or translated in the different institutions of the European Union, mainly those establishing the definition, role and functioning of the institutional multilingualism principal at the EU.

Key words: *Institutional Multilingualism, Translation, Norms, Normative Discourse, Interlinguistic pragmatics, perlocutionary acts, European Union, Quality assurance.*

ملخص:

تنطلق هذه الدراسة من مسلمة مفادها، أن " الممارسات اللسانية والأجناس الخطابية تتغير وتتبدل بتغير الأنساق والسياقات"، فتفترض أن الترجمة – بوصفها ممارسة نصية – تتغير هي الأخرى وتختلف من حيث التعريف والوظيفة، بل يمكن أن تتحول إلى جنس خطابي قائم بذاته. كما تحاول هذه الدراسة من خلال مقاربة تداولية تحليلية واصفة، دراسة أثر السياق في الممارسات اللسانية، خاصة إذا كان السياق متميزا مثل سياق التعدد اللغوي الرسمي.

الكلمات المفتاحية:

التعدد اللغوي الرسمي؛ التماهي اللغوي؛ الترجمة؛ المعايير؛ الخطاب المعياري؛ تداوليات؛ التعدد اللغوي؛ الأفعال الكلامية؛ الاتحاد الأوروبي؛ رقابة الجودة.

نوقشت يوم 18 أبريل 2016